الأستاذ الدكتور: نصر سلمان الدكتورة: سعاد سطحي

الأستاذان بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية
قسنطينة

منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية

(الليسانس - ماجستير - دكتوراه)

دراسة مدعمة بملاحق حول

طرق تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير

والنصوص المتعلقة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي وكيفيات تطبيق التأهيل الجامعي

دار السلام للنشر والتوزيع

الأستاذ الدكتور: نصر سلمــــان   الدكتورة: سعـــاد سطحي
الأستاذان بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة

منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية

(الليسانس ــ ماجستير ــ دكتوراه)

دراسة مدعمة بملاحق حول

طرق تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير
و النصوص المتعلقة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي
وكيفيات تطبيق التأهيل الجامعي

يطلب من دار السلام
تليفاكس : 27 67 24 032

بسم الله الرحمن الرحيم



الإهــــداء

إلى الذين وهبوا نفيس أوقاتهم، ونذروا أنفسهم لخدمة البحث العلمي وترقيته في ربوع هذا الوطن الحبيب المفدى .

إلى كل طالب علم آمن ببحثه فأخلص في إنجازه باذلا فيه قصارى جهده، وعصارة أفكاره مطبقا عليه قواعد منهجية البحث العلمي .

إلى هؤلاء جميعا نهدي هذا الكتاب، آملين أن يجدوا فيه ضالتهم ومبتغاهم، ولا شك أن ذلك أقصى أمانينا.

المؤلفــان

تـــقـــــديــــــــم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وأبدع كونا عجيبا متقنا، وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن موضوع المنهج والمنهجية في البحث العلمي قد سالت فيه أقلام كثيرة وسودت به صحف عديدة، وهو علم قد عاشه المسلمون الأوائل وتربوا عليه، وكتبوا فيه الكثير ، إذ أن من يتصفح كتب مصطلح الحديث، أو أصول الفقه، أو علم الكلام، فإنه يجد أن هذا العلم قد نضج عند الأوائل وصدر إلى الغرب، حيث عالجوه بطريقة حديثة، وأعادوه إلينا بناء حديدا ووجدنا أنفسنا الآن نحن الأمة العربية والإسلامية نعيش أزمة منهجية في التفكير و القراءة، و البحث، بل في شتى مجالات العيش، وها هو أخونا الأستاذ الدكتور سلمان نصر وزوجه المصون الدكتورة سعاد سطحي يتحفاننا بباكورة جيدة نافعة تتمثل في كتاب وسماه بـــ :" **منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية** " .

ولقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته مبسطا سهلا، كتب بلغة سلسة تمكن الجميع من فهمه واستيعاب مادّته، وهو هام ومفيد في بابه، ونحن في حاجة ماسة إليه، علما بأن هذا الكتاب هو من وحي التجربة والخبرة ولقد عهدت الأستاذ الدكتور سلمان حريّصا إذ يدون في مناقشاته كل جديد وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرصه، وفهمه ومنهجه في التلقي والإفادة، فزاده الله علما وفهما وحرصا، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا وطلبة العلم بهذا الكتاب، وأن يجزي مؤلفيه خير الجزاء، وأن يجعله في صحائف أعمالهما ، آمين ، آمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الشيخ الدكتور: محمد خالد اسطنبولي

عميد كلية الشريعة بجامعة أدرار. الجزائر

2005/01/26 م

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ آل عمران : **102**.

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء : **1**.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب : **70-71**.

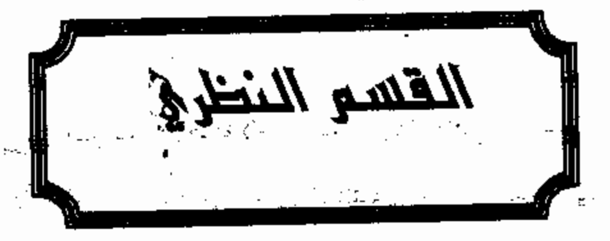
أما بعد :

فإن هذا الكتاب الموسوم بـ : " منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية" دعت إليه الضرورة الملحة، والرغبة الأكيدة في تنوير طلبتنا الأعزاء من الباحثين في ميدان العلوم الإسلامية لإعداد مذكرات الليسانس، والماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وتزويدهم بخبرتنا في هذا الميدان، وذلك من خلال إشرافنا ومناقشاتنا لمئات الرسائل، وإطلاعهم على ما لاحظناه من نقائص وثغرات في بعض هذه البحوث عساهم ينتفعون بها، ويتلافونها في رسائلهم وأطروحاتهم.

وقد رغبنا في أن يكون هذا الكتاب على شكل قواعد تطبيقية، يوظفها الباحث توظيفا مباشرا في رسالته، إذ يتعرف من خلالها مثلا على الطريقة المثلى في عزو الآيات، أو في تخريج المرويات الحديثية، أو الترجمة للرواة......، وغير ذلك مما سيراه الباحث مسطورا في هذا الكتاب الذي كانت جل مادته العلمية مستقاة من التجربة العملية، المستمدة من كثرة الإشراف والمناقشات لأطاريح الماجستير والدكتوراه، ولذا لم نهتم فيه كثيرا بالجوانب النظرية التي أفردناها بصفحات معدودات، لتكون جل مادة الكتاب موجهة للجانب العملي والتطبيقي، الذي سيمارسه الباحث خطوة خطوة أثناء إعداده لرسالته الجامعية.

وفي الأخير:

نسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب طلبتنا الأماجد، وأن يسهم ــ ولو بقسط يسير ــ في تطوير مسيرة البحث العلمي في وطننا الحبيب وأن يتقبل الله منا ما بذلناه فيه من جهد إنه سميع قريب مجيب ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا مباركا فيه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



وسنتناول فيه ما يأتي :

أولا — التعريف بمنهج البحث العلمي

1 – تعريف مصطلح المنهج:

إن كلمة منهج من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل نهج أي سلك واتبع طريقا معينا، وعليه فإن كلمة المنهج تعني الطريق المسلوك والمتبع في إعداد البحث[1].

ومعنى كلمة منهج باللغة الإنجليزية (Méthod) ونظائرها في اللغات الأوربية ومردها ومرجعها إلى أصل يوناني بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة

---

[1] غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص 79؛ ومحمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص 48

والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة أو المنهج الذي يودي إلى الغرض المطلوب[2].

أما كلمة منهج من الناحية الاصطلاحية فمعناها: «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون»[3].

كما عرف المنهج محمد شفيق بقوله : " هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة ، وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق ، وطرق اكتشافها".[4]

2 ــ تعريف مصطلح البحث:

إن كلمة البحث من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل بحث بمعنى طلب وفتش وتقصى وتتبع، وحاول وتحرى، واكتشف وسأل وعليه يكون معنى

---

[2] محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص 48.

[3] محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص 48.

[4] البحث العلمي ــ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ص 86 .

البحث هو الطلب والتفتيش والتقصي والتتبع والتحري والاكتشاف لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[5].

أما كلمة بحث من الناحية الاصطلاحية فمعناها: «محاولة التوصل إلى شيء غير ظاهر لكونه

مختلطا بغيره، مما يجعله غير متمايز إلى حد ما عن هذا الغير، أو محاولة الوصول إلى شيء له صفات معينة من بين عدة أشياء»[6].

وقيل في تعريف البحث : " هو الدراسة العملية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيلها والاستفادة منها والتحقق من صدقها ".[7]

3 ــ تعريف مصطلح العلمي: وهي كلمة منسوبة إلى العلم وتأتي بمعنى المعرفة والدراية والإدراك إذ العلم يعني الإلمام بالحقيقة والمعرفة بكل ما يتصل بها بقصد إذاعتها ونشرها بين الناس[8].

---

[5] غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص 79، وإعداد البحث العلمي- ليسانس ماجستير- دكتوراه، ص 11. وأحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات الكويتية، 1984.

[6] علي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص 65.

[7] محمد شفيق : البحث العلمي ــ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ص 268 .

[8] غازي عناية: إعداد البحث العلمي، ص 11، ومناهج البحث العلمي في الإسلام، ص 79.

بعد تحليلنا لهذه المصطلحات نقول هناك تعريفات متعددة للبحث العلمي غير أنها تصب جميعها في سياق واحد وهذه أهمها[9]:

أ ـ «البحث العلمي هو استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي».

ب ـ «البحث العلمي هو استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها».

ج ـ «البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة»[10].

---

[9] علي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص 66.

[10] أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ص 20 وقارن ب: علي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي، ص 66-67.

د ــ « هو دراسة لمشكلة ما تحتوي إمكانية المناقشة والبحث .... »[11]

هـ ــ « هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي، وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته ، واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر»[12] .

[11] أمين ساعاتي : تبسيط كتابة البحث العلمي ص 20 .

[12] ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق : البحث العلمي ــ مفهومه أساليبه أدواته ــ ص : 40 .

ثانيا ـــ أهداف البحث العلمي [13]

1- **الوصف:** ويتمثل في رصد وتسجيل ما نلاحظه من الأشياء والوقائع والظواهر وما ندركه بينها من علاقات ومعرفة خصائصها.

2- **التفسير:** وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث أو بالأصح الظروف والشروط التي لابد من توافرها حتى تقع الحوادث.

3- **الوصول إلى معارف وحقائق جديدة.**

4- **التنبؤ:** وهو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل انطلاقا من الحقائق العامة التي وصل إليها البحث العلمي والتي يعبر عنها بالحقائق العلمية.

5- **التحكم:** ويقصد به إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة وهذا قصد الحصول على الظاهرة في الوقت الذي نريد والمكان الذي نختار أو منع حدوث هذه الظاهرة بمنع توافر ظروف حدوثها.

[13] راجع في ذلك: علي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص 79 -89 ، و ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق : البحث العلمي ـــ مفهومه أساليبه أدواته ـــ ص : 18 - 20 .

6- **التطبيق العلمي**: ويقصد به البحث والتنقيب قصد الوصول من المعارف والقوانين العلمية إلى الوصول إلى مبتكرات ومخترعات وآلات تعمل على تسهيل حياة الإنسان وزيادة رفاهيته.

7- **حل المشاكل الإنسانية والعلمية**: ويقصد بذلك حل المشاكل الإنسانية والعلمية التي قد تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي. هذه المشاكل التي قد تنشأ عن ظروف البيئة مثلا كقلة الرقعة الزراعية، أو الجفاف، أو زحف الصحراء أو عن زيادة نسبة الإجرام في المدن أو عن التطور العلمي والتكنولوجي كتلوث بعض البحار والأنهار بمواد كيماوية وهكذا.

8- **تيسير الحصول على المعلومة العلمية**: ويكون ذلك بلم المعلومات المتعلقة بهذه المسألة، والمتناثرة في بطون الكتب قصد جمعها في بحث يسهل الرجوع إليه عندما تقتضي الحاجة ذلك.

ثالثا ـــ دوافع البحث العلمي[14]

وتنقسم إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

الدوافع الذاتية: وتتمثل في:

1- حب المعرفة.

2- التحضير لدرجة علمية.

3- الحصول على جائزة.

4- الحصول على ترقية.

5- الوفاء بمطالب الوظيفة: كأن تقام بحوث من أجل تحسين مردود الإنتاج مثلا.

6- الرغبة في تحقيق فكرة آمن بها الباحث.

7- عدم الرضا برأي معين.

8- حب الشهرة والظهور.

9- الاهتمام الشخصي بموضوع معين.

---

[14] مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ص 20-23 وعلي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، 70-75.

الدوافع الموضوعية: وتتمثل في:

1- وجود مشاكل تحتاج إلى حلول سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو احتماعية.

2- ظهور حاجات جديدة تدعو للبحث والتنقيب فمثلا بعدما ابتكرت الطائرة كان على العلماء مواصلة البحث في إيجاد وسيلة للنجاة إذا ما حدث خلل طارئ فأنتجوا صدرية النجاة والمظلات.

3- الرغبة في تحسين الإنتاج.

4- الرغبة في زيادة الدخل القومي: وذلك مثلا عن طريق البحوث لكيفية استغلال الثروات وكيفية الوصول إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

5- الرغبة في تفسير بعض الظواهر: سواء أكانت طبيعية أم لغوية أم احتماعية كأن تقام بحوث قصد إيجاد تفسير لظاهرة كثرة التسول في المحتمع مثلا.

6- الرغبة في التنبؤ بما سيحدث في المستقبل إذا ما توفرت ظروف معينة حتى نتمكن من الاستعداد لها ونتلافى الكوارث.

الرغبة في تطبيق بعض النظريات التي تفيد في تسهيل الحياة أو تعمل على رفاهية الإنسان.

رابعا ــ المواصفات الواجب توافرها في الباحث: [15]

1- إخلاص النية والعمل لله، فلا يرجو من وراء بحثه شهرة أو سمعة أو مالا، وإنما يبتغي به وجه الله تعالى ونفع أمته ومجتمعه.

2- الموضوعية وذلك بطرح المسائل على طاولة النقاش العلمي النزيه البعيد عن القناعات المسبقة أو التوجيهات المغرضة كتسفيه آراء الغير من غير دليل ولا هدى ولا كتاب منير، لا لشيء إلا لأنه لا يتفق مع آرائه، وقد تكون آراء خصمه أصوب من آرائه ولذا عليه أن يتجرد من كل المؤثرات التي تجعله يحيد عن الموضوعية في طروحاته العلمية.

3- الأمانة العلمية: إذ الواجب على الباحث أن يكون أمينا في نقله فلا يقتطف من كلام غيره ما يخدم فكرته ويغفل منه ما لا يخدمها وقد يكون الذي أغفله يناقض ما نقله، وأن يكون أمينا في عزوه إذ كلما نقل معلومة أو فكرة أو اقتبس جملة أو فقرة إلا وفزع لعزوها إلى مصدرها وإلا اتهم في أمانته ووصف بالسرقة العلمية.

---

[15] محمد شفيق : البحث العلمي ــ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ص 248 – 250 ، وذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق : البحث العلمي ــ مفهومه أساليبه أدواته ــ ص : 34 – 36 ، وغازي عناية : مناهج البحث العلمي في الإسلام ص 218 – 220 .

4- كثرة المطالعات والقراءات لكل ما يشعر بأنه يخدم بحثه ولو بشكل جزئي عساه يجد فيه ما ينبهه لفكرة أو مسألة أغفلت في البحث.

5- الصبر وعدم الملل: إذ يجب على الباحث أن يتحلى بصبر عظيم إنْ في البحث عن الكتاب مصدر المعلومة، وإن في مجال عنت البحث والتنقيب وترتيب المعلومات وتبويبها وإنْ في الطباعة وما يحوطها من مشاكل وعراقيل، بل عليه أن يكون ربانا ماهرا صبورا غير ملول مديما للعمل إلى أن يصل ببحثه إلى شاطئ الأمان والنجاة المتمثل في طاولة المناقشة.

6- سعة الأفق: بحيث تكون له القدرة على تمييز الغث من السمين والصالح من الطالح من الآراء، إذ يمكنه سعة أفقه من الموازنات بين الآراء والأفكار والقدرة على تفكيك وتحليل مكنوناتها للوصول إلى تبني السليم منها وطرح السقيم.

7- احترام الرأي المخالف: إذ يبتعد عن التهكم وتجريح آراء المخالفين له وإنما عليه احترامها جاعلا نصب عينيه رأيي الصواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

8- القدرة على تنظيم وترتيب وتبويب المعلومات إذ يضع كل معلومة في مكانها المناسب لها.

9- التواضع وعدم التعالي بل يحاول الاستفادة من جميع من يعتقد أنه يخدم بحثه بفكره أو بإرشاد إلى مصدر مهما كان مكان ومنصب المستفاد منه من الناحية العلمية.

10- التريث وعدم التسرع في إصدار الأحكام بتخطئة هذا الرأي وتصويب هذا وإنما عليه أن يتأنى ويعاود النظر المرة تلو الأخرى في المسألة عسى أن يتبين له وجه الصواب فيها.

11- الوفاء لكل من قدم له يد العون بمساعدة مهما كان نوعها في مجال بحثه.

12- أن تكون لديه معرفة بأصول اللغة العربية وقواعدها ، وقدرة فائقة على التعبير عن الموافق ، وصياغة المعاني والأفكار، واختيار الجمل والألفاظ.

13- أن يكون لديه إلمام لا بأس به باللغات الأجنبية يمكّنه من الاطلاع والاستفادة مما كتب حول بحثه، لاسيما إذا كان بحثه مثلا في مقارنة الأديان، فإن جل ما كتب في هذا المجال باللغة الأنجليزية .

14- الحذر والتريث في الاقتباسات بحيث لا يأخذ آراء غيره على أنها حقيقة مُسلّم بها، بل يجب عليه إخضاعها للنقد والتحليل والتفسير قصد استخلاص النتائج العامة، والوصول إلى الحقائق الموضوعية .

خامسا ـ المواصفات الواجب توافرها في البحث[16]

1- يفضل في البحث المطروق أن يكون بكرا لم تجر فيه دراسات سابقة حتى يكون للباحث فيه قصب السبق، ولا بأس أن يتناول الباحث موضوعا سبقت دراسته من قبل باحث لم يوفه حقه من البحث والتنقيب أو أورد فيه مغالطات علمية تستوجب الرد والبيان.

2- أن يعالج البحث مسألة ما تكون متناثرة في بطون الكتب فيتناولها الباحث من أجل لم شتاتها وتجميع فروعها في بحث ييسر على الراغب في الاطلاع عليها وجودها مجتمعة بكل حيثياتها في مكان واحد.

3- أو أن يعالج مسألة مطولة بأن يضيق طولها بحيث يقدمها للقارئين في صورة تمكنهم من الاستفادة منها بأيسر الطرق وأقصر الأزمنة.

4- تجنب الباحث المواضيع الكبيرة والمتشعبة، والتي لا يمكنه التحكم فيها لاسيما في مذكرات الماجستير المضبوطة من الناحية القانونية بسنتين قابلة للتمديد بطلب من المشرف.

[16] محمد شفيق : البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية 251 .

5- يفضل في بحوث الماجستير أن تتناول جزئية صغيرة يتولاها الباحث بالدراسة والبيان من جميع جوانبها فيكون بحثه فيها مصدرا معتمدا متخصصا في هذه المسألة.

6- لا يشترط الإبداع والابتكار في بحوث الماجستير لأن الهدف المتوخى منها هو امتلاك الطالب لآليات وأدوات البحث فيتدرب على حسن الصياغة وتنظيم المعلومات وحسن عرضها وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع وغير ذلك من متطلبات وأبجديات البحث العلمي خلافا لبحوث الدكتوراه التي يشترط فيها الابتكار والإبداع وإضافة الجديد في الميدان محل البحث.

7- أن يكون البحث المتناول غزير المادة العلمية وذلك بتوفر المصادر والمراجع المكونة لمحتواه ومضمونه ولذا على الباحث أن يتنبه لذلك فلا تأخذه نزوة عابرة أو نشوة غامرة إلى اختيار موضوع مصادره ومراجعه شحيحة ثم يجد نفسه بعد ضياع سنة أو أكثر من عمر بحثه مصدوما بعدم القدرة على مواصلته وإتمامه لندرة وشح المصادر ثم يبدأ رحلة ثانية في البحث عن موضوع جديد منطلقا من نقطة الصفر وغالبا ما يصيبه الفشل واليأس فينقطع عن البحث حارما

نفسه لذة معاناة البحث وزملاءه جرم إضاعة منصب بيداغوجي عليهم ومجتمعه حق رد الجميل بإسهامه العلمي.

ألا يكون البحث سبق تسجيله من قبل باحث آخر، لأن البحث فيه يكون مجرد تكرار لا طائل منه.

سادسا ـ المواصفات الواجب توافرها في المشرف[17]

1- أن تكون العلاقة بين الباحث ومشرفه علاقة حميمة تشبه علاقة الأصل بفرعه.

2- أن يتحلى المشرف بالصبر وسعة الصدر فيتعلم الباحث من أخلاقه قبل علمه.

3- أن يشجع الباحث ولا يسخر من عمله مهما اعتراه النقص وعدم الدقة وإنما يوجهه برفق ومن طرف خفي.

4- أن لا يفرض على طالبه آراءه الشخصية بحيث يوجهه وفق ميوله واتجاهاته.

5- أن يكون المشرف مختصا في الموضوع المطروق من قبل الباحث إذ ليس من المعقول أن يختار طالب يبحث في القراءات مشرفا مختصا في الأدب أو الفلسفة، لأنه في هذه الحالة يكون الباحث قد ذبح نفسه بغير سكين، لأن هذا المشرف سوف لن يفيده بل سيزيده ضغثا على أباله.

(17) الدكتور مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي، 88-89، ط 1، سنة 2000، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن.

6- أن يختار الباحث الأستاذ الذي يرتاح إليه ويشعر بوجود انسجام بينه وبينه لأن هذا التفاهم والترابط يدفع الطالب إلى المضي قدما في إنجاز بحثه لأن الجانب النفسي له دوره الفعال في العملية البحثية، فكم من طالب جاد اعتزل ميدان البحث بسبب تصرفات لا مسؤولة من أستاذ ما.

7- يستحسن أن يختار الباحث للإشراف عليه أحد أساتذته الذين درس عندهم في مرحلة التدرج أو في مرحلة ما بعد التدرج.

يجمل بالباحث أن يختار مشرفا قريبا منه ومن داخل الوطن حتى يتحاشى كثيرا من الصعوبات التي قد تعترضه بدءا من توقيع استمارات التسجيل السنوية ومرورا بعسر وصول المادة العلمية للمشرف وتلقي الملاحظات وانتهاء بإحضار المشرف للمناقشة والتي تواجه إحضاره عقبات وعراقيل مالية وغيرها.

القسم التطبيقي

وسنتناوله من خلال النقاط الآتية:

أولا ـــ كيفية صياغة مشروع بحث ماجستير أو دكتوراه

1- إن مشروع البحث لا يتولد من فراغ وإنما هو نتاج لمطالعات وقراءات كثيرة لاسيما في بحوث العلوم الإنسانية، ولذا يستوجب على الباحث التأني والاطلاع الواسع قبل اختيار الموضوع محل البحث، لأنه كما قيل: " سلامة ودقة وحسن اختيار الموضوع يساوي ثلث البحث ".

2- بعد اختمار فكرة البحث وانقداحها في ذهن الطالب يجب أن يحدد إشكاليتها بدقة ووضوح متناهيين مبينا ما هي الأسئلة الرئيسة التي

ستجيب عنها هذه الإشكالية ؟ أو ما هي المشكلة التي سيجد لها البحث حلا مناسبا ؟.

ولابد من التنبيه هنا إلى أنه يجب أن تصاغ الإشكالية صياغة جيدة تنبئ ولو نسبيا عما سيضيفه البحث للمكتبة أو عما سيحله من مشاكل في واقعنا المعيش.

وهنا وزيادة في الفائدة ننبه إلى أن هناك مصادر مساعدة في تحديد إشكالية البحث منها: الخبرة العلمية، والقراءات والدراسات والأبحاث السابقة، وتوفر الإمكانات العلمية والمادية والاهتمام بها من قبل الباحث.

وهذه كلها عناصر مساعدة على خوض غمار هذه الإشكالية بتفوق ونجاح[18].

3- التدقيق في اختيار عنوان البحث فمثلا لو وضعنا لمشروع بحث هذين العنوانين: «الإمام أحمد بن حنبل ومنهجه في تصحيح الأحاديث وتعليلها» و «منهج الإمام أحمد في تصحيح الأحاديث وتعليلها»

[18] ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق: البحث العلمي- مفهومه، أساليبه، أدواته، 62-65.

فإنه يتبادر لأول وهلة أن الموضوعين عبارة عن وجهين لعملة واحدة، غير أن الدراسة العلمية تقتضي التغاير بينهما إذ الأول يقتضي أن تكون دراسة شخصية الإمام أحمد فيه قسيمة لمنهجه في التصحيح والتعليل ويجب أن تدرس حياته الذاتية والعلمية بتوسع يتناسب مع توسع الباحث في دراسة منهجه خلافا للموضوع الثاني الذي يكون فيه التركيز منصبا على المنهج دون الترجمة والسيرة الذاتية للإمام أحمد وإن وجدت هذه الترجمة فتكون موجزة مختصرة وذلك لشهرة الرحل وذيعان صيته.

مع ملاحظة:

وجوب أن يكون عنوان البحث مختصرا مؤديا للغرض من أقصر الطرق لأنه كلما كان مختصرا كلما كان دالا على تحكم الباحث في موضوع بحثه هذا من جهة ولأنه يودي وظيفة إعلامية عن موضوع البحث من جهة أخرى ولذا نجد تصنيف البحوث والكتب في المكتبات ينطلق أساسه من عنوان البحث[19].

---

[19] ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق: البحث العلمي- مفهومه، أساليبه، أدواته، ص 77.

فمثلا:

أ- «أحكام شهادة المرأة في الشريعة الإسلامية».

ب – «المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه».

ج – « الخطاب العقدي بين مالك بن نبي ومحمد المبارك».

د – «نظرية الخلق بين القرآن والتوراة والإنجيل».

ه – «موازنة بين الزمخشري وأبي حيان الأندلسي من خلال كتابيهما الكشاف والبحر المحيط».

من خلال هذه العناوين لاشك أن الأول سيصنف في المكتبة ضمن كتب الفقه والثاني ضمن كتب الحديث وعلومه والثالث في العقيدة والرابع في مقارنة الأديان والخامس ضمن كتب التفسير وعلوم القرآن... وهكذا.

إذن فالعنوان له دوره الفعال في تقريب تحديد مضمون البحث ولذا يجب الاعتناء به صياغة واختصارا وتعبيرا عن المضمون.

4- **شرح حدود البحث بدقة** أو بعبارة أخرى شرح مفاهيم البحث الأساسية فمثلا في موضوع «أسباب الفساد في المعاوضات المالية المتعلقة بالثمن والمبيع» يجب بيان مفهوم كل من: السبب، الفساد، المعاوضة، المال، الثمن، المبيع وهذا حتى تمكن من يقرأ أو يطلع على مشروع البحث من تكوين فكرة أولية عن مضمونه المستقبلي.

5- **أهمية البحث**: إذ يوضح الباحث في خطته أين تكمن أهمية بحثه ؟ هل تكمن في حل مشكلة احتماعية ؟ أو في إنقاذ مخطوط من الضياع ؟ أو في خلو المكتبة من الدراسات حول هذا الموضوع وذلك لكونه بكرا لم يتناول من ذي قبل ؟... الخ.

6- **أسباب اختيار الموضوع**: ويجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة تنبئ عن جدارة البحث بالدراسة والتنقيب.

7- **الدراسات السابقة حول الموضوع**: جل بحوث الدراسات الإنسانية لا تنطلق من فراغ وإنما تبدأ من حيث انتهت جهود الآخرين وهنا لابد من عرض مفصل للدراسات السابقة للموضوع، وما الجديد

الذي سيضيفه موضوع البحث لها ؟ أو ما الأخطاء الجسيمة التي وقعت فيها هذه الدراسات وجاء هذا البحث لتصحيحها وتقويمها ؟.

أما إذا كان البحث لا يضيف شيئا أو لا يصحح أخطاء فيها فيكون في هذه الحالة غير قابل للدراسة لأنه سيكون عملا مكرورا لا طائل من ورائه.

8- **أهداف البحث:** وهي تختلف من بحث لآخر فقد يكون الهدف من بحث ما تدليل الفقه المالكي ومن آخر محاولة التأسيس لمسألة ما ومن ثالث التعريف بشخصية مغمورة... وهكذا.

9- **المنهج المتبع في البحث:** وهو يختلف باختلاف الموضوع المدروس، فقد يستخدم الباحث أكثر من منهج في تناول موضوعه.

أ- **إذ قد يستخدم المنهج الاستقرائي** الذي يقوم على تتبع جزئيات الموضوع وإحصائها وحصرها دون أن يغادر منها شيئا، كأن يكون موضوع بحثه «مرويات الذهب والفضة- دراسة حديثية فقهية-» فإنه لزام على الباحث في هذه الحالة أن يحصر ويستقصي جميع المرويات المتعلقة بموضوعه، والموجودة في كتب السنة مستخدما معها المنهج الاستقرائي إذ

لا يُستغنى عنه أبدا في مثل هذه الحالة، لأن عدم استخدام المنهج الاستقرائي هنا يوقع الباحث في عدم توفية الموضوع حقه من البحث والدراسة وذلك بإغفاله لجملة من المرويات التي ينبني عليها العديد من الأحكام الفقهية.

ب- وقد يستخدم <u>المنهج التحليلي</u>: ويقوم على تحليل مضمون ومحتويات النصوص الواردة في البحث، وذلك بتمحيصها وإبداء الرأي فيها بغرض الوصول إلى المقصود الحقيقي لأصحاب هذه الأقوال أو الرد على ما ورد فيها.

ج- وقد يستخدم <u>المنهج المقارن</u>: الذي يقوم على المقارنة بين الأقوال والآراء والأدلة المتباينة بغرض الوصول إلى القول المختار أو الراجح في المسألة المطروقة.

د- وقد يستخدم <u>المنهج الوصفي</u>: الذي يقوم على وصف الظواهر كما هي وغالبا ما يستخدم في نقل الأقوال والآراء من المصنفات المعتمدة ووصفها كما هي مبثوثة فيها.

هـ- **وقد يستخدم المنهج التاريخي أو الاستردادي:** ويلجأ إليه في المواضيع ذات الصلة الوثيقة بالجانب التاريخي فمثلا لو أخذنا موضوع: «المصلحة المرسلة عند المالكية» فإننا نضطر لتوظيف المنهج التاريخي وذلك عند دراستنا لنشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره والتدرج في تأصيل أصوله ونظرة علمائه المتقدمين منهم والمتأخرين للمصلحة المرسلة.

10- **خطة البحث:** ويشترط فيها أن تكون معبرة عن محتوى العنوان بعيدة عن الحشو غير المحمود متوازنة في فصولها ومباحثها إذ ليس من المعقول أن يشمل فصل تسعة مباحث ويشمل آخر مبحثين فقط، لأن احترام مسألة التوازن في تقسيمات البحث يؤدي إلى التوازن في الكم المعرفي وعدد الصفحات عند إنجاز البحث.

11- **قائمة المصادر والمراجع:** ويشترط فيها أن تكون مصحوبة ببيانات النشر اللازمة كرقم الطبعة وتاريخها ودار النشر.

وللباحث الحرية في تصنيفها بحسب الفنون أو بحسب الحروف الأبجدية.

مع ملاحظة البدء بالمصحف الشريف دون ترقيمه أو تصنيفه مع بقية المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

بعد عرضنا للعناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في مشاريع الأطاريح العلمية ، نذيل ذلك بخطة بحث نموذجية عساها تكون عونا لطلبة الدراسات العليا الأولى والثانية على إنجاز مشاويع بحوثهم، وها نحن نقدمها لطلبتنا الأعزاء على النحو الآتي :

نموذج لصياغة مشروع بحث

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية

قسم الكتاب والسنة

الإمام أبو محمد بن حزم
وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها
"من خلال كتابه المحلى"

مشروع أطروحة (دكتوراه) في الحديث وعلومه

إعداد الطالب:
صالح عومار

إشراف الأستاذ الدكتور:
نصر سلمان

السنة الدراسية 1421 ـ 1422 هـ

2000 ـ 2001 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، أما بعد:

فهذا مشروع رسالة "أطروحة" دكتوراه في الحديث وعلومه، بعنوان:
"الإمام أبو محمد بن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه المحلى".

مقـــدم للمجلس العلمي بكلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

1 ـ مقدمـــة

إن جهود علماء الإسلام وأئمته في خدمة هذا الدين بمصدريه ـ الكتاب والسنة ـ كثيرة وأعمالهم شتى، وبخاصة في مجال خدمة السنة النبوية والآثار السلفية.

هـــذه الجهـــود التي بدأت خلال القرن الهجري الأول، ثم ما فتئت تتزايد وتـــتكاثر قرنا بعد قرن، وفق مناهج علمية وقواعد فنية، قد يجد الدارس لها والباحـــث فـــيها شيئا من التباين والاختلاف بين عصر وآخر، وبين مصر وغيره...

فمـــناهج العـــلماء في خدمـــة السنة النبوية، قد تختلف في بعض الأصول والقواعـــد بـــين القرون الأولى والتي تليها، وكذلك بين مدارس الحديث المخـــتلفة... إلى أن جـــاءت مدرسة بلاد الأندلس والمغرب، خلال القرن

الرابع والخامس الهجريين، والتي أنجبت أمثال: أبي محمد علي بن حزم، وأبي عمر يوسف بن عبد البر، وأبي عمرو الداني، ومحمد بن أحمد القرطبي المفسر، وأبي الحسن بن القطان، وعبد الحق الإشبيلي...

كانت لها مكانتها بين مختلف المدارس الحديثية، وخلفت لنا نتاجا علميا زاخرا، يجعل الواقف عليه والمتأمل فيه مندفعا للبحث فيه، قصد كشف كنوزه وفوائده العلمية، وطرائقه في خدمة السنة والأخبار النبوية.

ثالثا: إشكالية البحث

والإشكالية في البحث المختار هو ما يلاحظ من مكانة الإمام ابن حزم وآثاره العلمية الهائلة والفريدة من نوعها، لكن لم يطرق باب البحث في جانب النقد الحديثي عنده إلى اليوم، رغم استفادة كثير من الأئمة من جهوده وتحقيقاته وأصوله، ولا شك أن له أثرا واضحا في مناهج وقواعد كثير من الأئمة بعده...

والسؤال الرئيس الذي يطرح نفسه أمام الباحث هو: ما هي الأصول والقواعد العلمية الحديثية التي انتهجها الإمام أبو محمد بن حزم في تعامله مع السنة النبوية ــ قبولا وردا، تصحيحا وتعليلا ــ.

ثم ما الذي جاء به ابن حزم وتفرد به، أو تميز به عمن سبقه حتى استطاع أن يفرض نفسه كمدرسة فقهية وأصولية، وكذا حديثية، يظهر ذلك الرأي لكل قارئ لكتبه تميزها ببعض المعالم والملامح...

ـ فهل الإمام علي بن حزم تابع لمن سبقه أصولا وفروعا ؟
أم تميز بمنهج جديد أصولا وقواعد ؟
ـ البحث وفق خطته المقترحة كفيل بأن يقدم الجواب الكافي عن كل هذه التساؤلات والإشكاليات المطروحة.

3 ـ عنوان البحث

وبـــناء على ما سبق بيانه، جاء اختياري للبحث في علم من أعلام المدرسة الظاهرية الأندلسية، وإمامها الذي قعد قواعدها وأوضح معللها، أبي محمد عـــلي بن أحمد بن حزم القرطبي الأندلسي، محاولا بيان منهجه وأصوله في نقد السنة، وفق بحث وسمته بـــ:
"الإمـــام أبـــو محمد بن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها، من خلال كتابه المحلى".

4 ـ آفاق البحث وفرضياته

يمكن هذا البحث أن يساهم في توضيح منهج النقد الحديثي عند أصحاب المدرسة الظاهرية، من خلال بيان منهج منظر المدرسة ومقعد قواعدها أبي محمد بن حزم، والذي كان امتدادا لموسسها الأول داود بن علي الظاهري(ت 270هـــ)
ـ ويفـــترض في البحث أيضا أن يساهم في بيان العلاقة العلمية، والامتداد النقدي والعلمي بين أبي محمد بن حزم وحافظ المغرب والأندلس في زمانه

أبي عمـــر بن عبد البر، الذي تربع على عرش محدثي بلاد المغرب والأندلس ومحدثي المذهب المالكي ومحققيه.

ـ كذلك يفترض في البحث أن يجلي بعض الغموض حول التشابه النقدي الملاحظ بين طريقة ابن حزم وطريقة من بعده، كعبد الحق الإشبيلي، وأبي الحســـن بن القطان الفاسي، ومن بعدهم...فهل حذوا حذوه!؟ أم تأثروا بمنهجه!؟...

ـ وأخيرا يفترض في هذا البحث أن يوضح منهج النقد عند عالم جمع بين الفقه وأصوله والبراعة فيهما من جهة، وبين علوم الحديث والإسناد من جهة أخرى.

5 ـ الهدف من البحث

ـ الهـــدف والغاية من هذا البحث هو دراسة جهود الإمام أبي محمد علي بـــن حزم الأندلسي الظاهري ـ المتوفى سنة 457 هـــ ـ الحديثية، من خـــلال كـــتابه "المحلى" إضافة إلى كتبه الأخرى كـ: "الإحكام في أصول الأحكـــام"، و"الفصل في الملل والنحل"... دراسة استقرائية وتحليلية شاملة بهـــدف إبراز منهجه في نقد الأحاديث والآثار تصحيحا وتعليلا، ومقارنة أحكامـــه وقواعده في الحكم على المرويات بأحكام وقواعد غيره من أئمة الحديـــث ونقاده من سابقيه ولاحقيه، حتى تتضح لنا معالم منهج المدرسة الظاهرية في النقد الحديثي، وكذا مدرسة الأندلس والمغرب العربي عموما.

فيظهر مدى توافقها أو تباينها عن المدارس الحديثية في المشرق الإسلامي حيث كان يوجد أبرز نقاد الحديث وأشهرهم. ويظهر لنا أيضا القيمة العلمية لجهود الإمام ابن حزم في النقد الحديثي، ومدى امتدادها العلمي المنهجي عبر التاريخ، سواء فيمن سبقوه أم فيمن جاؤوا بعده إلى غاية المعاصرين المشتغلين بالحديث وعلومه.

6 ــ أسباب البحث ودوافعه

1 ــ من أهم الأسباب والدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع المرتبط أساسا بالنقد الحديثي، هو بعض الغموض الذي ما زال يكتنف بعض القواعد والمباحث في النقد الحديثي عند أئمته الأوائل...ومن ثم كان لزاما أن تتوجه جهود الباحثين في علوم السنة إلى إظهار وتوضيح مناهج أئمة الحديث في نقد السنة تصحيحا وتعليلا...

2 ــ الانفصام الملاحظ بين مدرستي المحدثين والأصوليين في كثير من المفاهيم والمصطلحات وحتى في القواعد النقدية، فكان الاتجاه بالبحث نحو إمام جمع إلى حد كبير بين العلمين... ومنه الدافع الآخر هو الدعوى إلى محاولة الرجوع للجمع بين العلمين من جديد، كما كان عليه أئمة سلف هذه الأمة...

3 ــ مكانة الإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي العلمية، فهو رأس المذهب الظاهري، وأحد مشاهير علماء الأندلس وفحولهم، وإن كان

المشهور عليه علم الفقه وأصوله وكذا علم العقائد والملل، إلا أن المتأمل في كتابه "المحلى" يجد مادة علمية غزيرة في علوم الإسناد بكل أنواعها: رواية، وتصحيحا وتعليلا، وجرحا وتعديلا،...مما يجعل الباحث لا يشك أنه يقرأ لعالم من علماء الحديث وناقد من نقاده...

4 ـ أهمية كتاب "المحلى" والذي يعد موسوعة علمية قل نظيرها، حوت علوما جمة، في الأصول والفقه، وفي الآثار وعلوم الإسناد، ويكفي فيه أنه وعاء من أوعية السنة، يروي فيه المؤلف الآثار بأسانيده، ويرتكز عليه المحدثون بعده في الرواية والعزو والتخريج...

5 ـ عدم وجود دراسة شاملة متخصصة حول الإمام ابن حزم وجهوده النقدية في علوم الحديث، فالذين تناولوه بالبحث والدراسة عنوا بالجانب الأصولي والفقهي، أو العقدي والتاريخي، وكذا الأدبي الفني...أما جانب النقد الحديثي ـ أي جانب التصحيح والتعليل ـ فلم يبحث فيه حسب اطلاعي إلى اليوم...

7 ـ الدراسات السابقة

حسب اطلاعي، فقد كتب حول الإمام ابن حزم عشرات البحوث والمقالات، غالبها في الفقه والأصول، والمنطق والفرق، وكذا الأدب والتاريخ والحضارة...

أما في علوم الحديث عموما، فهي قليلة جدا، وهذا عرض لها حسب مراسلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ــ بالمملكة العربية السعودية ــ بتاريخ 1 ربيع الثاني 1421/ جويلية 2000.

نقــد ابن حزم للرواة في المحلى في ميزان الجرح والتعديل/ إبراهيم بن محمد الصبيحي ــ إشراف أبو لبابة حسين في 1422 صفحة.

تجــريد أسمــاء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحا وتعديلا/ عمر بن محمود أبو عمر، وحسن محمود أبو هينة، في 455 صفحة.

مقال بعنوان: منهج ابن حزم في رواية الحديث ونقد الرواة/ محمد العمري، في 32 صفحة.

8 ــ منهج الدراسة

والمــنهج الــذي سوف أسلكه في هذه الدراسة، هو منهج الاستقراء مع التحلــيل، وهــو الكفيل بإبراز منهج الإمام أبي محمد بن حزم وأصوله في التصــحيح والتعليل، وقد يصحب ذلك أحيانا وتبعا افتراض وطرح بعض الأصــول والقواعــد التي جرى عليها عمل نقاد الحديث قبله، ثم النظر في عمل ابن حزم ومدى التزامه بهذه القواعد، أو إهماله لها أو مخالفته إياها... ثم مقارنــة تلك النتائج المتحصل عليها بمنهج غيره من أئمة الحديث ونقاده

وأصولهم في النقد الحديثي، لكي تتضح لنا معالم المدرسة الظاهرية وأصولها النقدية في التعامل مع المرويات والآثار.

9 ـ أهم المصطلحات

من أهم المصطلحات التي يمكن أن تبرز في هذا البحث، ما يأتي:

النقد الحديثي ـ الضعيف المنجبر ـ النقاد ـ الاعتبار ـ الأصول ـ ابن حزم ـ الموازنة ـ الظاهرية ـ الخبر المسند ـ الأندلس ـ العلة الظاهرة ـ المغرب ـ العلة الخفية ـ الحديث ـ قرائن ـ الترجيح ـ الأثر ـ التفرد.

وغيرها من المصطلحات التي قد تتكرر في بعض المباحث والفصول مما يتعلق بالبحث.

10 ـ وصف عام للبحث

يرتكز البحث أساسا على ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

1 ـ باب تمهيدي:

خصصته لعصر الإمام أبي محمد بن حزم في الأندلس، محاولا بيان الحالة العامة للأندلس خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وبخاصة الحالة السياسية، والثقافية والعلمية، مركزا على علوم السنة وعلوم الإسناد

بـــالأندلس، ثم أتكلم في ترجمة متوسطة لأبي محمد بن حزم، ثم وصف عام لكتابه "المحلى"، ومنزلته بين كتب السنة.

2 ــ الباب الأول:

وخصصـــته لبيان أصول ابن حزم وقواعده في قبول الأخبار وتصحيحها، وموقفـــه مـــن الضـــعيف المنجبر، وكذا موقف الأئمة النقاد المحدثين من تصحيحات ابن حزم موافقة ومخالفة.

وهـــذا كلـــه بالاســـتقراء والتحليل مع التمثيل من خلال كتابه "المحلى" مســـتعينا بتنظيره في كتابه "الإحكام"، وتحقيقات غيره من الأئمة سواء ممن سبقه أم ممن جاء بعده.

3 ــ الباب الثاني:

وأخصصـــه لبيان أصول ابن حزم في تعليل الأخبار وتضعيفها... وموقف الأئمة من تعليل ابن حزم للأحاديث موافقة، ومخالفة...

11 ــ الخطة المفصلة

مقدمة: في التعريف بالبحث، ودوافعه، والدراسات السابقة،...

الباب الأول: الأمام ابن حزم وبلاد الأندلس

الفصل الأول: الحالة العامة لبلاد الأندلس

المبحث الأول: الحالة السياسية في بلاد الأندلس

المبحث الثاني: الحالة الثقافية (الأدبية،...)

المبحث الثالث: الحالة العلمية (الدينية)

المبحث الرابع: علوم السنة في بلاد الأندلس

الفصل الثاني: حياة أبي محمد بن حزم، وعلمه

المبحث الأول: مولده ونشأته

المبحث الثاني: مذهبه ومؤلفاته

المبحث الثالث: طلبه لعلم الحديث (مصادره في الرواية، أسانيده للصحيحين وغيرهما، مؤلفاته في علم الحديث،...)

المبحث الرابع: وصف عام لكتابه "المحلى".

الباب الثاني: أصول ابن حزم في قبول الأخبار وتصحيحها

الفصل الأول: مفهوم الحديث المقبول عند ابن حزم

المبحث الأول: مفهوم الحديث الصحيح عند ابن حزم

المبحث الثاني: مفهوم الحديث الحسن عند ابن حزم

المبحث الثالث: مفهوم الحديث المقبول عند ابن حزم

الفصل الثاني: شروط قبوله للحديث

المبحث الأول: الإسناد/ الرفع

المبحث الثاني: اتصال الإسناد

المبحث الثالث: عدالة الرواة (شروط العدالة عنده باختصار)

المبحث الرابع: خلوه من العلل

المبحث الخامس: أخرى...

الفصل الثالث: موقف الأئمة من الأحاديث التي يصححها ابن حزم

المبحث الأول: الأحاديث التي يوافق في تصحيحها

المبحث الثاني: الأحاديث التي يتفرد بتصحيحها

الباب الثالث: أصول ابن حزم في تعليل الأخبار

الفصل الأول: مفهوم الخبر المردود عند ابن حزم

المبحث الأول: مفهوم الحديث الضعيف عند ابن حزم

المبحث الثاني: مفهوم الحديث الموضوع عند ابن حزم

الفصل الثاني: العلة، دلائلها وقرائنها عند ابن حزم

المبحث الأول: مفهوم العلة عند ابن حزم

المبحث الثاني: أنواع العلة عند ابن حزم

المطلب الأول: الظاهرة (الإرسال، التدليس،...)

المطلب الثاني: الخفية (الوهم، القلب، الاضطراب،...)

المبحث الثالث: دلائل العلة عند ابن حزم

المطلب الأول: التفرد

المطلب الثاني: المخالفة

المبحث الرابع: قرائن التعليل والترجيح عند ابن حزم (كثرة العدد، الأحفظية..)

المبحث الخامس: موقفه من الضعيف المنجبر، هل يقوي الحديث الضعيف؟

الفصل الثالث: اصطلاحات ابن حزم في التعليل

المبحث الأول: اصطلاحاته التي يوافق فيها المحدثين

المبحث الثاني: اصطلاحاته التي خالف فيها المحدثين

الفصل الرابع: موقف الأئمة المحدثين من الأحاديث التي يعلّها ابن حزم

المبحث الأول: الأحاديث التي يوافق فيها

المبحث الثاني: الأحاديث التي يتفرد بتعليلها

خاتمة البحث: حصر أهم نتائج البحث/ توصيات

الفهارس العلمية.

12 ـ مصادر ومراجع البحث

1 ـ المحلى/ ابن حزم ـ تحقيق أحمد شاكر

2 ـ الإحكام في أصول الإحكام/ ابن حزم ـ تحقيق لجنة من العلماء

3 ـ الفصل في الملل والنحل/ ابن حزم

4 ـ النبذ في أصول الفقه/ ابن حزم

5 ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ ابن حجر العسقلاني ــ دار السلام، الرياض

6 ــ صحيح مسلم بشرح النووي ــ دار الكتاب العربي

7 ــ السنن/ أحمد بن شعيب النسائي ــ دار الكتاب العربي

8 ــ السنن/ سليمان بن الأشعث أبو داود ــ دار الفكر

9 ــ السنن/ عبد الله بن بهرام الدارمي ــ دار الفكر

10 ــ السنن/ أبو عيسى الترمذي ــ دار عمران، تحقيق أحمد شاكر

11 ــ السنن/ ابن ماجه ــ ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر

12 ــ السنن الكبرى/ أبو بكر البيهقي ــ دار الفكر

13 ــ الموطأ/ مالك بن أنس ــ دار النفائس

14 ــ المسند/ أحمد بن حنبل ــ دار الفكر

15 ــ المسند/ أبو يعلى الموصلي ــ تحقيق حسين سليم أسد

16 ــ المعجم الكبير/ سليمان الطبراني ــ تحقيق عبد المجيد السلفي

17 ــ العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ علي بن عمر الدارقطني ــ دار طيبة، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي

18 ــ علل الحديث/ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي

19 ــ الجــرح والتعديل/ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ــ طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند

20 ـ الكـامل في ضعفاء الرجال/ عبد الله بن عدي الجرجاني
ـ دار الفكر

21 ـ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ محمد بن حبان البستي ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد

22 ـ معـرفة علـوم الحديث/ محمد بن عبد الله الحاكم ـ تحقيق السيد معظم حسين

23 ـ الكفاية في علم الرواية/ أبو بكر الخطيب ـ دار الكتب العلمية

24 ـ الاسـتذكار الجـامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضـمنه الموطـأ مـن معـاني الـرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار/ أبو عمر بن عبد البر ـ تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي

25 ـ التمهـيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ ابن عبد البر ـ طبعة المغرب

26 ـ بـيان الوهـم والإيهـام الواقعين في كتاب الأحكام/ ابن القطان الفاسي

27 ـ التلخـيص الحـبير في تخـريج أحاديث الرافعي الكبير/ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق شعبان محمد إسماعيل

28 ـ إرواء الغلـيل في تخـريج أحاديث منار السبيل/ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي

29 ـ معجم مقاييس اللغة/ ابن فارس ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون

30 ـ لسان العرب/ محمد بن مكرم بن منظور ـ دار المعارف

31 ـ سير أعلام النبلاء/ شمس الدين الذهبي ـ مؤسسة الرسالة

32 ـ الإحاطة في أخبار غرناطة/ محمد بن الخطيب ـ تحقيق محمد عبد الله عنان

33 ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ أحمد بن خلكان ـ دار صادر

34 ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ الذهبي ـ دار المعرفة

35 ـ المؤتلف والمختلف/ علي بن عمر الدارقطني ـ دار الغرب الإسلامي

36 ـ كتاب المعرفة والتاريخ/ يعقوب الفسوي ـ تحقيق أكرم ضياء العمري

37 ـ كتاب العلل ومعرفة الرجال/ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله عباس

38 ـ كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم/ خلف بن عبد الملك بن بشكوال ـ مكتبة الخانجي، القاهرة

39 ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (السفر الثامن)/ محمد المراكشي ـ طبع أكاديمية المغرب

40 ــ تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ جمال الدين المزي ــ تحقيق بشار عواد معروف

41 ــ التاريخ الكبير/ محمد بن إسماعيل البخاري ــ دار الكتب العلمية

42 ــ علل الأحاديث ومعرفة الرجال/ علي بن المديني ــ تحقيق عبد المعطي قلعجي

43 ــ شرح علل الترمذي/ ابن رجب الحنبلي ــ تحقيق صبحي السامرائي.

ثانيا ــ كيفية التقسيمات المتعارف عليها في هيكلة البحث

1- إذا كان البحث عبارة عن تحقيق لمخطوط فإنه يشمل جانبين هما:

أ- **القسم الدراسي**: وفيه التعريف بعصر صاحب المخطوط، وسي
الذاتية والعلمية وكذا التعريف بالمخطوط (وسنفصل القول في كي
التعريف بالمخطوط عند تناولنا لكيفية تحقيقه).

ب- **قسم التحقيق.**

2- إذا كان البحث عبارة عن موضوع فيجب على الباحث
يتبع التقسيمات المنطقية الآتية:

أ- الباب.

ب- الفصل.

حـ- المبحث.

د- المطلب.

هـ- الفرع.

و- البند.

ز- 1، 2، 3.

ج- أ، ب حـ... الخ.

البحث عبارة عن سلسلة منتظمة الأجزاء والحلقات فلا يجوز أن ننتقل ن الباب إلى المطلب مباشرة أو من الفصل إلى الفرع وإنما يجب اتباع سلسل المنطقي المذكور قبل قليل.

ثالثا — كيفية صياغة البحث

يراعى في ذلك ما يأتي:

1- بعد القراءة المتكررة للمعلومة في المصادر يحاول الباحث صياغتها بأسلوبه الخاص.

2- أن يكون الأسلوب المستخدم في البحث أسلوبا جيدا يوصل الفكرة من أقصر الطرق وأيسرها.

3- أن يراعى في البحث سلامة اللغة فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يرفع فيها المفعول به وينصب فيها الفاعل.

4- أن يحلى البحث العلمي بتمهيدات تربط بين الفصول والمباحث، وبين المباحث والمطالب وهكذا. وأن تصاغ هذه التمهيدات بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث أو الفكرة المراد معالجتها في البحث، ولتهيئ القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها ومناقشتها.

5- أن تكون أفكار البحث دقيقة واضحة لا يكتنفها الغموض ولا يعتورها الإبهام.

6- تجنب التكرار غير المحمود، والحشو الذي قد يخرج كثيرا مما يرد في البحث عن دائرة الخطوط العريضة التي يقوم عليها هيكله وكيانه، فكم من بحث تقرأ نصفه أو ثلثه فتجده نشازا لا صلة له بعنوان البحث الذي يجب أن يكون كل ما يكتب في البحث غير خارج عن الإطار المرسوم له في العنوان.

7- تجنب التجريح الذي يتنافى وطبيعة البحث العلمي.

8- عدم استخدام عبارات الجزم والقطع فيما لم يتأكد الباحث من خطإ صاحب ذلكم الرأي أو تلك الفكرة وإنما يقول: لعل الصواب كذا ربما لم يخالفه الصواب فيما ذهب إليه... وهكذا.

9- الحرص على توثيق كل معلومة بل كل جملة تنقل في البحث مهما كان قصرها لأن ذلك من الأمانة العلمية الواجب توافرها في البحوث الأكاديمية.

10- احترام علامات التنصيص عند النقل والاقتباس (وسنفصل القول في كيفية التعامل مع علامات الاقتباس بعد قليل).

11- عدم المبالغة في النقول، إذ الأولى الاستعاضة عن ذلك بالغوص في التحليل والإبداع.

12- بروز شخصية الباحث وذلك بإبداء الرأي تارة والتعليق على مسألة تارة والتعقب تارة ثالثة، وتخطئة فكرة ما بناء على أدلة مقنعة ومسعفة على أن يصاحب هذا كله أدب جم وحب للوصول إلى الحقيقة سواء أكانت إلى جانبه أم لجانب غيره.

13- تذييل المسائل بخلاصات موجزة تنبئ عما تناوله الباحث في هذا المبحث أو المطلب تعين من لا تسعفهم الظروف للاطلاع عن البحث كله أن يكوّنوا حوله فكرة ولو جزئية.

14- ختم المسائل بترجيح ما يراه الباحث راجحا وذلك من خلال الاعتماد على الأدلة وطرق الترجيح المتعارف عليها كأن يرجح عند تعارض الأدلة.

أ- بتقديم القول على الفعل.

ب- أو بتقديم رواية الأكثر.

جـ- أو بتقديم رواية الأحفظ.

د- أو بتقديم رواية صاحب الحادثة... الخ.

مع ملاحظة أن مسألة الترجيح تفضل أن تكون في بحوث الدرجة الثانية (دكتوراه) أما بحوث الدرجة الأولى المتمثلة في الماجستير فيحسن بالباحث

ألا يوقع نفسه في شرك الترجيحات وإنما كان الأولى به أن يختم المسألة بالقول المختار بدل الترجيح إذ بإمكانه أن يختار قولا من مجموع الأقوال التي طرقها في المسألة إما لقوة أدلته أو لكونه يخدم مقصدا من مقاصد الشريعة... أو غير ذلك مما يجعل اختياره مقبولا ومقنعا.

رابعا ـــ كيفية عزو الآيات القرآنية

1- الاحتراز الشديد من وقوع الخطإ في كتابتها ونقلها.

2- كتابتها برواية ورش لأنها هي الرواية السائدة في الجزائر.

3- وجوب ضبطها بالشكل.

4- جعل الآية بين حاضنتين.

5- كتابتها بخط ثخين مميز عن الخط المستعمل في كتابة بقية المتن.

6- يفضل أن تكون عملية عزو الآيات إلى سورها داخل المتن وهذا من باب تخفيف الضغط على الهوامش التي تكون مليئة بإحالات أخرى.

7- عدم الاعتماد الكلي في نقل الآيات على الأقراص المضغوطة وذلك لوجود الأخطاء بها فمثلا نجد القرص المضغوط لا يكسر فيه الساكن الأول إذا التقى ساكنان وإنما يوردهما ساكنين معا مثل : ﴿لم يكنْ ألذين كفروا...﴾. وهذا دون شك خطأ والصواب : ﴿لم يكنِ الذين كفروا...﴾.

8- مقارنة ما أخذ من القرص بما هو موجود في المصحف المسطور ويكون الترجيح دائما لما هو موجود في المصحف.

9- يستحب لطالب العلم أن يكون على وضوء عند تعامله مع الآيات القرآنية في بحثه عزوا واستشهادا.

10-إذا وضعت الآية في البحث للاستشهاد بها كان لزاما على الباحث أن يعود في وجوه الاستشهاد للتفاسير وهي كثيرة منها:

أ- جامع البيان للطبري.

ب-تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

ج-التفسير الكبير للرازي.

د- الكشاف للزمخشري.

ه- مدارك التنزيل للنسفي.

و- أنوار التنزيل للبيضاوي.

ز- زاد المسير لابن الجوزي.

ح-التسهيل لابن جزي المالكي.

ط-الجواهر الحسان للثعالبي.

ي-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

ك-أحكام القرآن للإمام الشافعي جمع البيهقي.

ل- أحكام القرآن للجصاص الحنفي.

م- أحكام القرآن لابن العربي المالكي.

ن- تفسير القرآن للمراغي.

س- مجالس التذكير لابن باديس.

ع- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا.

ف- البحر المحيط لابن حيان.

ص- روح المعاني للآلوسي.

خامسا ـ كيفية تخريج الأحاديث النبوية

1- وجوب الاعتماد على المصادر الأصلية وعدم الاكتفاء بالعزو للمراجع التي غالبا ما تكون ملأى بالأخطاء.

2- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فلا بأس بالاكتفاء عند العزو لهما.

3- إذا كان الحديث في غير الصحيحين فيجب لزاما البحث عن درجته صحة وحسنا وضعفا.

وذلك لكون هذه المصنفات تضم بين دفتيها الصحيح والحسن والضعيف، ولذا وجب التنبيه على درجة الحديث، وهذه إطلالة على بعض كتب السنة تنبيء عن ذلك :

ـ النموذج الأول ـ حكم ما سكت عنه أبو داود في سننه :

إن ما يسكت عنه قال فيه: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر " .

من خلال مقولته هذه يتضح لنا أن ما سكت عنه أبو داود صالح، وهذه العبارة تحتمل صلاحيته للاحتجاج كما تحتمل صلاحيته للاعتبار كما أشار لذلك السيوطي"[20].

ولكننا نجد بعض العلماء يذهبون إلى أن ما سكت عنه أبو داود فهو حسن متمسكين في ذلك بما أورده ابن كثير في مختصره لعلوم الحديث من أن أبا داود قال: "وما سكت عنه فهو حسن" [21].

ولكن نقول: إن هذه الرواية شاذة كما نبه على ذلك الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة حيث قال: "الظاهر أن هذه الرواية شاذة ضعيفة، والرواية الصحيحة" فهو صالح" كما جاءت في رسالته ونقلها عنه الجم الغفير من الحفاظ الجهابذة كابن الصلاح[22] والنووي[23]، والعراقي [24] ، وغيرهم ، و لم يذكروا سواها"[25].

---

[20] ـ تدريب الراوي . 135/1.

[21] ـ اختصار علوم الحديث .20.

[22] ـ علوم الحديث . 36 .

[23] ـ التقريب ـ بالتدريب .134/1 .

[24] ـ التبصرة والتذكرة . 95/1 .

[25] ـ الأحدب : أسباب اختلاف المحدثين .689/2.

هذا إضافة إلى قول أبي داود نفسه في وصف أحاديث سننه: "وما كان فيه وهن شديد فقد بينته" بمعنى أنه يفهم منه أن الذي يكون فيه وهن غير شديد لم يبينه.

هذا وأن أبا داود يخرج أحاديث الضعفاء في الأصول محتجا بها، كأحاديث الليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، ومجالد بن سعيد، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عنه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام .

ـ القسم الأول : وهو ما كان في الصحيحين أو على شرط الصحة .

ـ القسم الثاني : ما كان من قبيل الحسن لذاته .

ـ القسم الثالث : ما كان من قبيل الحسن إذا اعتضد .

وهذان القسمان متواجدان بكثرة في كتابه.

ـ القسم الرابع: ما كان ضعيفا لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا.

وكل هذه الأقسام الأربعة تصلح للاحتجاج بها عنده [26].

كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

[26] ـ ابن حجر : النكت . 435/1 .

وكذلك قال ابن عبد البر: "كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إذا كان لا يذكر في الباب غيره" ثم بين ابن حجر بأنه روى نحوا من هذا عن الإمام أحمد أيضا، فيما نقله ابن المنذر عنه أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره، وأصرح من هذا ما حكاه العز بن كادش أنه قال ــ أي أحمد ــ لابنه: "لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه"، هذا وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: "لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل والحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي" وقال ــ أي عبد الله ــ : فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأي، فمن يسأل؟، قال: "يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي" .

ثم علق ابن حجر على صنيع الإمام أحمد بقوله : "فهذا نحو ما حكي عن أبي داود ولا عجب فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول قوله، بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين بن تيمية أنه قال: "اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقا لشرط أبي داود"[27].

[27] ــ ابن حجر : النكت .436/1 ــ 438، والصنعاني: توضيح الأفكار .197/1 ــ 198

بل إن ابن تيمية يرى أن شرط أحمد أجود من شرط أبي داود،
ولذا نجده يقول: "ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي مثل مشيخة: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه".[28]

ومن هنا تتضح لنا ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عنه أبو داود، وذلك لكونه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها كابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم.

ثم علق ابن حجر على ذلك بقوله:" فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، و يتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب، فيتوقف فيه؟ لاسيما إذا كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.[29]

ـ القسم الخامس : أنه قد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد

---

[28] ـ التوسل والوسيلة. 82 .

[29] ـابن حجر: النكت. 1/436-438، و الصنعاني: توضيح الأفكار . 1/197-198.

الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين[30].

ـــ القسم السادس : ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن، من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبي الحويرث، ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر، إذ نجد في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد، ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر[31].

ومن أمثلة ذلك ما رواه من رواية الحارث بن وجيه قال: حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : "إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر"..

---

[30] ـــ النكت . 1/439 ـــ 440 ،توضيح الأفكار.1/198 ـــ 199 .

[31] ـــ المصدران السابقان.

فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال: "الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف [32]، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام وفي بعضها لم يتكلم فيه[33].

هذا إضافة إلى أنه قد يتكلم عن الحديث البالغ الضعف خراج السنن ويسكت عنه فيها [34]، إضافة إلى سكوته عن الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام ففي سننه والتي منها مجموعة كبيرة من الأحاديث منها: ما روي من طريق أبي التياح قال: حدثني شيخ قال: لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء، فكتب إليه أبو موسى: إني كنت مع رسول الله ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول، فأتى دمثا في أصل جدار، فبال، ثم قال ﷺ : "إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله موضعا"[35].

فأبو داود لم يتكلم عنه في جميع الروايات الواردة عنه، وفيه هذا الشيخ المبهم، هذا زيادة عن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، وفيها من العلل التي تمنع من الاحتجاج بها [36].

---

[32] ـ أبو داود : كتاب: الطهارة، باب: "الغسل من الجنابة".39/1 .

[33] ,71 ـ ابن حجر : النكت . 441/1 .

[35] ـ ابو داود : كتاب : الطهارة، باب: "الرجل يتبوأ لبوله"2/1 .

[36] ـ ابن حجر : النكت . 443/1 .

قال الحافظ ابن حجر معلقا عن كل ما سبق: "فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس، إن ثبت ذلك عنه، والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه؟"[37].

والخلاصة أنه يتحصل لدينا من خلال ما سبق ما يأتي:

أ ــ أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره.

ب ــ أن ما لم يكن فيه وهن شديد لا يبينه .

ج ــ أنه قد يخرج أحاديث من كان ضعيفا محتجا بها شريطة أن لا يكون مجمعا على تركه .

د ــ أنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء ويسكت عنها .

هـ ــ أنه قد يسكت عن الراوي الضعيف اكتفاء بتضعيفه له في موطن آخر من سننه .

و ــ أنه قد يسكت عن أحاديث الضعفاء لذهول منه .

ز ــ أنه قد يسكت عن أحاديث الراوي الضعيف، وذلك لاتفاق الأئمة على طرح روايته .

ح ــ أنه قد يتكلم عن الحديث بالضعف في بعض الروايات ويسكت عنه في البعض الآخر.

---

[37] ــ ابن حجر: النكت .443/1.

ط ــ أنه قد يتكلم عن الحديث البالغ الضعف خارج السنن ويسكت عنه فيها.

ي ــ أنه يسكت في بعض الأحيان عن الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام.

ك ــ أنه يسكت في بعض الأحيان عن أحاديث فيها علل تمنع من الاحتجاج بها.

فإذا كان هذا هو شأن أبي داود في سننه فإننا نقول إن ما ذهب إليه بعض العلماء إستنادا لما نقله ابن كثير من تحسين كل ما سكت عنه أبي داود غير وجيه، بل نقول إن أبا داود قد يسكت عن الحديث ويكون صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا، ولا نحكم بتحسين كل ما سكت عنه على الإطلاق، وإنما ينبغي الكشف والتتبع للوصول لدرجة الحديث .

ــ النموذج الثاني : **نظرة العلماء لبعض أحاديث سنن الترمذي .**

ذهب الإمام الذهبي إلى عدم اعتماد العلماء لتصحيح الترمذي مستندا في ذلك إلى أنه:

1 ــ قال في ميزان الاعتدال في ترجمة: "كثير بن عبد الله المزني" وأما الترمذي فروى من حديثه: "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي" .

وقد أورد الذهبي أقوال العلماء في كثير فقال: "قال ابن معين ليس بشيء، وقال الشافعي أبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره متروك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي ليس بثقة وقال مطرف بن عبد الله المدني: رأيته وكان كثير الخصومة، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه، وقال له ابن عمران القاضي: يا كثير أنت رجل بطال تخاصم فيما لا تعرف وتدّعي بما ليس لك، وما لك بيّنة، فلا تقربني إلا أن تراني تفرّغت لأهل البطالة، وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه".[38]

وقال في ترجمة: "يحيى بن يمان العجلي"، "يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة والمنهال قال البخاري فيه: فيه نظر عن حجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبرا فأسرج له سراج" حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغترّ بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف".[39]

وقال في سير أعلام النبلاء: "جامعه قاض له بإمامته، وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث و لا يشدّد ونفسه في التضعيف رخو".[40]

[38] ـ الذهبي : ميزان الاعتدال . 407/3.

[39] ـ الذهبي : ميزان الاعتدال .416/4 .

[40] ـ سير أعلام النبلاء . 276/13 .

تبيينه لدرجة أحاديث سننه: قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:
"الترمذي ــ رحمه الله ــ خرّج في كتابه الحديث الصحيح الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي:

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا، ولا يسكت عنه ولا أعلمه خرّج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.
نعم قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبي فروة وغيره" [41].

ــ النموذج الثالث : تقسيمات أحاديث سنن النسائي .
قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة الستة: كتاب أبي داود والنسائي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
الأول : الصحيح المخرج في الصحيحين:

---
[41] ــ شرح علل الترمذي . 1/395 ــ 397 .

الثاني : صحيح على شرطهما وقد حكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع أو إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح، إلا أن طريقه لا يكون طريق ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بل طريقه طريق ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح.

ـ القسم الثالث : أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة [42].

2 ـ قال محمد بن سعد الباوردي: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن لم كل من يجمع على تركه قال العراقي: وهذا مذهب متسع وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن ما حكي عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعا خاصا، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا يخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الأول : شعبة وسفيان الثوري وشعبة أشد منه.

ومن الثانية : يحى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة : يحى بن معين وأحمد بن حنبل ويحى أشد من أحمد.

ومن الرابعة : أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري.

---

[42] ـ ابن طاهر : شروط الأئمة الستة.12 ـ 13، واللكنوي: الأجوبة الفاضلة. 74 ـ 75.

قال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان ــ مثلا ــ فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد [43].

والخلاصة : أنه يتبين من خلال هذه النماذج الثلاثة ضرورة البحث عن درجة الحديث، وذلك لما في هذه الكتب من بعض الأحاديث الضعيفة، وإن كانت قليلة، وذلك حرصا من الباحث على أن تكون جميع أدلته التي بنى عليها أحكام بحثه في أعلى درجات الصحة، لا يشوبها أدنى شيء من التشكيك والتضعيف.

4- إذا خرجت حديثا من المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، كان لزاما عليك عدم الاكتفاء به بل يجب الرجوع لتلخيص المستدرك للحافظ الذهبي لترى هل وافقه أم خالفه ؟ لأنه كم من حديث قال فيه الحاكم النيسابوري (على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما) ثم تعقبه الذهبي مبينا ضعفه بل وضعه.وهذا لكون الحاكم متساهلا في التصحيح ولكن التمس له العذر بأنه اخترمته المنية قبل أن يبيض كتابه.

[43] ــ النكت .482/1، ومقدمة زهر الربى.3/1 ــ 4.

وهذه جملة من الملاحظات الدالة على تساهل الإمام الحاكم النيسابوري في مستدركه نوردها خلال النقاط الآتية :

أ ـــ أنه قد يأتي لحديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح وبمجرد وجود راو أخرجا له أو أخرج له أحدهما فيقول هذا على شرطهما أو شرط أحدهما وهذا تساهل .

ب ـــ قد يخرج حديثا بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم ثم يقول: على شرطهما وهذا تساهل أيضا .

ت ـــ قد يأتي لحديث فيه من هو ضعيف، أو متهم بالكذب، وغالب رواته رجال الصحيح، فيقول هذا على شرطهما أو على شرط أحدهما .

ث ـــ قد يأتي لحديث فيه رجل أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه، فيخرج حديثه الحاكم عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول على شرطهما، أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم .

ج ـــ إن صاحبي الصحيحين عندما يخرجان لمن تكلم فيه فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أن له أصلا يدعمه ويعضده ولا يروون ما تفرد به لاسيما إذا خالفه الثقات ، فيأتي الحاكم(رحمه الله) ويخرج حديث هولاء، دون انتقاء ومتابعة، ثم يقول على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما [44].

[44] ـــ الزيلعي : نصب الراية .341/1 ـــ 342.

وقد نص العلماء على تساهله في التصحيح ، فقال الإمام ابن الصلاح (رحمه الله) : "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به " [45].

وقال فيه الإمام الذهبي(رحمه الله): " إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم ذلك فهو خيانة عظيمة ..." [46].

وقد اعتذر بعض العلماء عن تساهل الحاكم بما قاله الإمام ابن حجــر(رحمه الله): "وإنما وقع للحاكم التساهل،لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: ـ ابن حجر ـ: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم ... ثم قال: والتساهل في القدر المملي جدا بالنسبة لما بعــده " [47].

5- إذا خرجت الحديث من أكثر من مصدر لابد من التنبيه على أن اللفظ لمن من الرواة هل هو لأبي داود أم للترمــذي... مثلا ؟

---

[45] ـ المقدمة .14 .

[46] ـ ميزان الاعتدال . 608/3.

[47] ـ تدريب الراوي .106/1ـ 107.

6- لابد من التنبيه على الاختلاف أو الزيادات الواردة في ألفاظ الحديث وهذا لكون هذه الاختلافات في الألفاظ تنبني عليها أحكام شرعية كثيرة.

7- عدم الاكتفاء في التخريج بالرجوع للأقراص المضغوطة لأن هذه الأقراص فيها أخطاء كثيرة بالتحريف تارة، وبالسقط أخرى، إذ يضع الباحث نصب عينيه أن هذه الأقراص هي مجرد وسائل مساعدة ولا تغني بأي حال من الأحوال عن الرجوع للمصنف الحديثي.

8- عند تخريج الآثار (الموقوف والمقطوع) لا نكتفي بتخريجها من كتب الفقه مثلا وإنما هناك مصادر استوعبت جملة لا بأس بها من الآثار يجب الرجوع لها كالمصنف لابن أبي شيبة والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني، والسنن الكبرى للبيهقي والمحلى لابن حزم.

9- التوسع في تخريج الحديث أو الأثر في المتن إذا كان ينبني عليه التدليل لحكم أو رده وذلك بتتبع طرقه ورجاله وما قيل فيهم جرحا وتعديلا للوصول إلى حكم منصف في ذلك بناء على المرجحات التي تتراءى للباحث.

وكمثال على ذلك: تضعيف ابن حزم لحديث ورد في صحيح الإمام البخاري حول تحريم المعازف مما يستدعي المناقشة العلمية، لاسيما إذا تعلق الأمر بأصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل

قال الإمام ابن حزم :

"إن رواية أبي مالك الأشعري التي من طريق البخاري قال هشام بن عمار نا صدقة بن خالد نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا عطية بن قيس الكلابي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري و والله ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: " ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر[48] والحرير والخمر والمعازف" . وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد" .

كما أن ابن حزم أعلّه بجهالة أبي مالك الأشعري .

وهذا دون شك يستدعي الرد والمناقشة فنقول :

أ ـــ إن كون البخاري سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة، فلا أثر له لأنه لا يجزم إلا بما يصلح للقبول، ولا سيما حيث يسوقه مساق

---

[48] ـ الحر: وهوالفرج، والمعنى يستحلون الزنا . ابن حجر: فتح الباري 55/10 .

الاحتجاج [49]، خاصة وأنه قد تقرر عند الحفاظ، أن ما أورده الإمام البخاري بصيغة الجزم كقال،وفعل،وروى فإنه يحكم بصحته إلى من علقه عنه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك إلا وقد صح ذلك عنده، ولا التفات لمن نقد هذه القاعدة بل هي صحيحة مطردة، لكن على عدم التزام كونه على شرطه. فإذا جزم به عن النبي ﷺ أو عن الصحابي عنه فهو صحيح، أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة، فلا يحكم بصحة الحديث حكما مطلقا، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله إلى جانب الشروط الأخرى التي تشترط لصحة الحديث فتتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره، بحسب ذلك، والصحيح منه ما يكون ملتحقا بشرطه، ومنه ما لا يكون.[50]

وقد نص الحافظ ابن حجر على ورود هذا الحديث موصولا على شرط الصحيح، وقد علقه الإمام البخاري على من دون الصحابي، مما يوجب النظر فيمن أبرز من رجاله .

وبالتأمل نجد هشام بن عمار قال فيه العجلي: " ثقة صدوق " [51]وصدقة بن خالد لخص ابن حجر حاله فقال: " ثقة " [52]، وعبد الرحمن بن يزيد

(49) ابن حجر: فتح الباري 53/10 .

(50) العراقي: التقييد والإيضاح 36 .

(51) معرفة الثقات 333/2 .

(52) تقريب التهذيب 365/1 .

شامي ثقة [53]، وأما عطية بن قيس الكلابي فهو أبو يحيى الشامي، ثقة مقرىء [54]، وأما عبد الرحمن بن غنم الأشعري فهو شامي ثقة من كبار التابعين [55]، بل ذهب ابن حجر إلى أنه مختلف في صحبتـــــه [56].

مما سبق يتضح صحة ما رواه البخاري معلقا، وذلك لكونه أورده بصيغة الجزم من جهة ولا يستجيز أمثاله ذلك إلا إذا صحت الرواية عندهم .
هذا مع التنبيه إلى أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولا في مستخرج الإسماعيلي قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين فقال: "حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار"، قال: "وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده ." [57]

(53) المصدر السابق 502/1، والعجلي: معرفة الثقات 90/2 .
(54) ابن حجر: تقريب التهذيب 25/2 .
(55) العجلي: معرفة الثقات 85/2 .
(56) ابن حجر: تقريب التهذيب 494/1 .
(57) ابن حجر: فتح الباري 53/10 .

ب – وأما قول ابن الصلاح إنّ الذي يورده بصيغة قال، حكمه حكم الإسناد المعنعن وعنعنة غير المدلس محمولة على الاتصال، وليس البخاري مدلسا فيكون متصلا .[58]

ج – أن البخاري أورده قائلا:"قال هشام بن عمار"، وساقه بإسناده،فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندا متصلا وقد يفعل هذا لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع .[59]

د – قال الإمام ابن القيم: " ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئا كابن حزم نصرة لمذهبه الباطل في إباحة الملاهي، وزعم أنه منقطع لأن البخاري لم يصل سنده به وجواب هذا الوهم من وجوه: [60]

أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا قال: " قال هشام " فهو بمنزلة قوله عن هشام .

(58) المصدر السابق 53/10 .

(59) المصدر نفسه 52/10 .

(60) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان 259/1 – 260 .

الثاني: أنه لو لم يسمع منه، فهو لم يستجز الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به. وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته، فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس .

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محتجا به، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك. الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمريض، فإنه إذا توقف في الحديث، أو لم يكن على شرطه يقول: " ويُرْوَى عن رسول الله ــ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ــ ويُذْكَرُ عنه "، ونحو ذلك، فإذا قال: " قال رسول الله ــ صــلى الله تعالى عليه وآله وسلم ــ " فقد جزم وقطع بإضافته إليه .

الخامس: أنه لو ضربنا عن هذا كله صفحا، فالحديث صحيح متصل عند غيره . قال أبو داود في كتاب اللباس:حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال: سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: " حدثنا أبو عامر أو أبو مالك فذكره مختصرا [61]. ورواه أبو بكر الإسماعيلي في كتابه الصحيح مسندا فقال:" أبو عامر، ولم يشك." [62]

---

(61) أبو داود: السنن، حديث رقم: 4039،كتاب: اللباس،باب: ما جاء في الخز 46/4 .

(62) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان 262/1 .

هـ ـ إن حديث البخاري الذي أعله ابن حزم بالانقطاع، وجهالة أبي مالك الأشعري قد صححه من الأئمة الحفاظ على مر العصـور [63].

منهم : البخاري، و ابن حبان، والإسماعيلي، و ابن الصلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، والأمير الصنعاني، والسخاوي، وابن الوزير الصنعاني.

و ـ إن جهالة الصحابي، والشك فيه لا تضره، وذلك لأن الغرض من معرفة الراوي هوالتعرف على كونه عدلا أم لا، والصحابة كلهم عدول، لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ.. ﴾ آل عمران: 110، ولقوله ﷺ:"لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه " .[64]

مما سبق يتبين صحة حديث الإمام البخاري في تحريم آلات الطرب وأن ما أعله به ابن حزم غير وجيه وذلك لما ذكرناه آنفا .

---

(63) الألباني: تحريم آلات الطرب 89 .

(64) مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: 2540،كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة ﷺ 1967/4 – 1968 .

وعليه ومن خلال ما سبق يتبين للباحث ضرورة التوسع في التعليق على الأحاديث داخل متن رسالته ، إذا كان يترتب على ذلك تصحيح رواية أو ردها .

10- عند الاستعانة بالأقراص المضغوطة كوسيلة مساعدة في التخريج فإننا ننبه هنا إلى أن أقلها أخطاء الذهبية الميسرة.

11- هناك مصنفات إذا عزوت الحديث إليها فتلك أمارة على ضعفه.

قال السيوطي في ديباجة كتابه: الجامع الكبير: "كل ما عزي لهؤلاء الأربعة ــ يعني العقيلي في الضعفاء ، وابن عدي في الكامل في الضعفاء والخطيب البغدادي وابن عساكر ــ أو عزي للحكيم الترمذي في نوادر الأصول أو للحاكم في تاريخه، أو للديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه" .ا هــ .

ونحوها كحلية الأولياء لأبي نعيم. وهذه المصادر لا يختص فيها الضعف باختلال شروط الرواة بل يوجد فيها ما يضعف لقادح آخر في السند أو المتن[65].

[65] ــ نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، 297 ــ 298 .

12- هناك جملة من الكتب المساعدة على تخريج الحديث وهي كثيرة منها:

1- جامع الأصول لابن الأثير (ت 606 هـ).

2- مختصر جامع الأصول المعروف بتيسير الوصول لابن الديبع (ت 944 هـ).

3- نصب الراية للزيعلي (ت 762 هـ).

4- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (ت 852 هـ).

5- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.

6- الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد) للغماري.

7- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت 807 هـ).

8- كشف الخفاء للعجلوني (1162 هـ).

9- إرواء الغليل للشيخ ناصر الدين الألباني.

10- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لفنسنك وجماعته[66].

---

[66] قحطان عبد الرحمن الدوري البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر ع 5، ص 175-176.

ملاحظة:

إذا كانت المسألة تحتاج إلى وجه استدلال من حديث رجعنا إلى كتب الشروح وهذه جملة منها:

بعد تخريج الحديث أو الأثر لابد من الرجوع لكتب الشروح قصد استنباط الحكم سواء تعلق بالقراءات أو الأصول أو الفقه... الخ ومنها:

1- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.

2- إرشاد الساري للقسطلاني.

3- عمدة القاري للعيني.

4- شرح البخاري المسمى بأعلام السنن للخطابي (ت 388 هـ).

5- المتواري على تراجم أبواب البخاري لناصر الدين أحمد بن المنير المالكي
(ت 683 هـ).

6- ترجمان التراجم لأبي عبد الله محمد بن عمير بن رشيد الفهري السبتي (ت 721 هـ).

7- فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لأبي عبد الله بن منصور بن حمامة المغربي السجلماسي.

8- فتح الباري بالسيل الفسيح الجاري للفيروز أبادي (ت 817 هـ).

9- تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عمر القرشي المخزومي الإسكندراني الملقب ببدر الدين والمعروف بالدماميني (ت 828 هـ).

10- التوشيح على الجامع الصحيح للسيوطي (ت 911 هـ).

11- تحفة الباري في شرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري
(ت 926 هـ).

12- فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد بن أنور الكشميري.

13- الفيض الجاري لشرح صحيح البخاري للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت 1162 هـ).

14- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري للشاه ولي الله الدهلوي (ت 1176 هـ).

15- شرح تراجم البخاري باللغة الأردية للحاج محمود حسن الديوبندي
(ت 1339 هـ).

16- الأبواب والتراجم للبخاري لمحمد بن زكريا الكاندهلوي .

17 – المعلم بفوائد مسلم لمحمد بن علي المازري (ت 563 هـ) والملاحظ في هذا الشرح أنه لا يلتزم فيه الترتيب الموجود في صحيح مسلم، بل يشرح بعض الأحاديث، ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدمة عليها .

18 -إكمال المعلم في شرح مسلم للقاضي عياض (ت544هـ) وطريقته فيه أنه يذكر ما ذكره صاحب الأصل أولا ثم يعقب عليه بلامه وانصرف اعتناؤه إلى ناحيتين:

أ ــ تتميم شرح المعاني الحديثية سواء المسائل التي لم يتعرض لها المازري أوتعرض لها ولكن تحتاج إلى تتميم لأن المعلم عبارة عن دروس لم يقصد بها ملقيها أن تكون تأليفا .

ب ــ العناية بالكلام عن الإسناد وهذا تتميم لكتاب (تقييد المهمل وتمييز المشكل).

وتوجد من الإكمال نسخ في أماكن متعددة من المكتبات التونسية ضمن المخطوطات النفيسة .

19 ــ تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الجياني .

20 ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت 665 هـ) .

21 ـ منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين أو المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي الشافعي (ت 676 هـ) .

22 ـ إكمال الإكمال للعلامة التونسي أبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الآبي (ت 827 هـ أو 828 هـ) وقد جمع فيه شروح مسلم الأربعة: شرح المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات مكملة والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقل بالمعنى دون اللفظ لكنه لم يستوعب كلام صاحب المعلم وبالأخص فيما يخص اللغة إذ يحذف الشواهد.

وقد طبع هذا الكتاب مع شرح السنوسي في سبعة أجزاء على نفقة السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب الأقصى، سنة 1327 هـ.

23 ـ مكمل الإكمال لأبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت 895هـ) وهو مقدمة مضافة لما قام به الآبي، وقال السنوسي: وكان من أحسن شروحه (أي مسلم بن الحجاج) فيما علمت وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الآبي ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ أردت أن أتعلق بأذيال القوم فاختصرت في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح

الجامع من الفوائد وضممت إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضا بشرح الخطبة ...".

24 ــ منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت 923 هــ).

25 ــ مختصر إكمال الإكمال لأبي مهدي عيسى بن أحمد الهنديسي وهذا التعليق اختصر فيه ملخصا من شرح الآبي وفتاوى نقلها من المازونية والمعيار.

26 ــ إكمال الإكمال لأبي الروح الزواوي (ت 743هــ) وهو في اثني عشر جزءا.

27 ــ إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد البقّوري (ت707).

28 ــ شرح القيسي وهو لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الملك القيسي إذ شرح كتاب شيخه ابن جزي المسمى بالأنوار السنية واعتمد في شرحه على المعلم للمازري إذ أكثر شرحه مأخوذ منه.

29 ــ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للجلال السيوطي (ت911 هــ)[67].

---

[67] ــ جل هذه الشروح استقيناها من مقدمة الشاذلي النيفر لتحقيقه لمعلم المازري.192/1ــ207.

30 ــ المصفى بالفارسية : للشاه ولي الله الدهلوي ، وقد جرد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته.

31 ــ المسوى بالعربية : وهو مختصر للمصفى. للشاه ولي الله الدهلوي.

32 ــ أوجز المسالك إلى موطإ الإمام مالك في : 16 جزءا. للكاندهلوي (ت 1323هـــ)

33 ــ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر.

34 ــ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطإ من المعاني والآثار، لابن عبد البر.

35 ــ تجريد التمهيد، لابن عبد البر.

36 ــ المنتقى في شرح الموطإ:للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي.

37 ــ القبس شرح موطإ مالك بن أنس، للقاضي أبي بكر بن العربي (ت 543 هـــ).

38 ــ شرح الموطإ في أربعة أجزاء ، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت 1122 هـــ)

39 ــ كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطإ ، لمحمد الطاهر بن عاشور شيخ جامع الزيتونة.

40 - تنوير الحوالك على موطإ مالك وهو شرح مختصر لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) .

41 ـ"مشارق الأنوار" ، وهو شرح لغريب الموطإ مع الصحيحين للقاضي عياض (ت 544 هـ)

42 ـ عارضة الأحوذي لابن العربي (ت 456 هـ) .

43 ـ المنقح الشذي في شرح الترمذي لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت 734 هـ) .

44 ـ شرح الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت 795 هـ) .

45 ـ العرف الشذي على جامع الترمذي لسراج الدين عمر بن وسلان البلقيني (ت805 هـ).

46 ـ قوت المغتذي على جامع الترمذي لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ).

47 ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي العلى محمد بن عبد الرحيم المباركفوري.

48 ـ زهر الربى على المجتبى للجلال السيوطي (ت 911 هـ)، وهو عبارة عن تعليق لطيف، لم يتعرض فيه بشيء للأسانيد، وقد طبع عدة مرات مع السنن الصغرى .

49 ــ حاشية السندي على النسائي لأبي الحسن محمد بن عبد الله السندي (ت 1136 هـ) بالمدينة، وهي مطبوعة هي الأخرى مع المجتبى، وهي أبسط من تعليق السيوطي في بعض المواطن .

50 ــ شرح أبي عبد الرحمن محمد بن حابي ومحمد عبد اللطيف، وهو شرح طبع في دلهي بالهند سنة (1898) وهو شرح جمعه صاحباه من السيوطي والسندي وغيره .

51 ــ روض الربى عن ترجمة المجتبي لمولاي وحيد الزمان طبع في لاهور سنة: (1886) مع ترجمة هند وستانية.

52 – عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي . وأصل الكتاب فتح الودود على سنن أبي داود للسندي ، وقد شرحه شمس الحق العظيم أبادي في كتاب سماه غاية المقصود ، غير أنه رأى أن هذا الكتاب سيطول فضيق دائرته وسماه عون المعبود ، وشرحه شبير أحمد العثماني وسماه أنوار المحمود ، وشرحه السهارنفوري وسماه بذل المجهود .

53 – المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام لأبي داود للشيخ محمود محمد خطاب السبكي ، وقد وصل فيه المؤلف إلى باب التلبيد .

سادسا ـ كيفية الترجمة للرواة

1- عدم الترجمة للمشهورين والمعروفين كالخلفاء الأربعة، وكأئمة المذاهب الأربعة مثلا، وذلك لأن شهرتهم ومعرفة الناس لهم تغني عن التعريف بهم من جهة وتحاشيا لإثقال هوامش البحث من جهة ثانية.

2- عدم الإطناب في الترجمة للعلم الوارد في البحث إذ لا تتجاوز الترجمة الثلاثة أسطر.

3- يفضل أن تشمل الترجمة الاسم الكامل للمترجم له ومذهبه الفقهي أو العقدي الذي اشتهر به وكنيته وبعض شيوخه، وبعض مصنفاته، واثنين أو ثلاثا من تلاميذه البارزين وسنة وفاته.

4- عدم الترجمة للمتقدمين من مصنفات المتأخرين.

5- يفضل الترجمة لمن ينتمي لمذهب عقدي أو فقهي من الكتب المصنفة في الترجمة لأعلام ذلك المذهب.

6- التحري والتدقيق أثناء الترجمة للعلم الوارد في البحث وهذا حتى لا يخطئ الباحث فيترجم لعلم آخر غير الوارد في البحث ولا يجمع بينهما سوى مجرد التشابه في الاسم أو الكنية كمن يترجم لأبي البركات الدردير بينما الوارد في البحث أبو البركات النسفي

صاحب مدارك التنزيل أو أبو البركات مجد الدين بن تيمية صاحب كتاب المحرر في الفقه الحنبلي أو يترحم لشيخ الإسلام ابن تيمية والمقصود بالترجمة جدّه مجد الدين وهكذا.

7- يجب الترجمة للصحابة من المصنفات الخاصة بسيرهم حتى يتميزوا عن غيرهم بشرف الصحبة.

8- طريقة الوقوف على العلم في المصادر:

أ- يجب على الباحث أن يكون حافظا لأكبر قدر ممكن من تواريخ وفيات الرجال.

ب- يجب على الباحث أن يكون على دراية كافية بطبقات الرواة بحيث يمكنه التمييز بين طبقة الصحابة وطبقة التابعين وطبقة أتباع التابعين... وهكذا دواليك.

ج-أن يكون الباحث مطلعا ولو نسبيا على المدن التي نزلها الرواة كأن نقول: فلانا الكوفي، أو البصري، أو المصري، أو الخراساني.

د- المعرفة المسبقة بطريقة أصحاب المصنفات فيها وذلك لأنها:

أولا- منها ما يصنف الأعلام بحسب حروف الهجاء: مثل:

أ- تهذيب الكمال للمزي.

ب- تهذيب التهذيب لابن حجر.

جـ- تقريب التهذيب لابن حجر.

د- ميزان الاعتدال للذهبي.

فمثلا- إذا أردت أن تبحث عن ترجمة الإمام البخاري فإنك تبحث عنه في حرف الميم وذلك لأن اسمه: محمد بن إسماعيل.

- إذا أردت أن تترجم لأبي داود فإنك تبحث عنه في حرف السين وذلك لكون اسمه سليمان بن الأشعث.

- إذا أردت أن تترجم للبيهقي فإنك تبحث عنه في حرف الألف لأن اسمه أحمد بن الحسين. وهكذا.

ثانيا: منها ما يصنف الأعلام بحسب الطبقات: مثل:

أ- طبقات ابن سعد.

ب- تذكرة الحفاظ للذهبي فإذا كان صحابيا فإنك تبحث عنه في طبقات الصحابة فمثلا ابن سعد يبدأ عند كلامه عن طبقات الكوفيين بمن نزل الكوفة من الصحابة ثم بمن نزلها من التابعين... وهكذا بحسب الطبقات.

ثالثا: منها ما يصنف الأعلام بحسب تواريخ وفياتهم: مثل:

أ- الكامل لابن الأثير.

ب- البداية والنهاية لابن كثير.

جـ- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي.

د- العبر في خبر من غبر للذهبي.

فمثلا لو أردت البحث عن ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج فإنك تبحث عنه في وفيات 261 هـ.

- وإذا أردت أن تترجم لأبي حنيفة فإنك تبحث عنه في وفيات 150 هـ.

- فإذا أردت أن تترجم للإمام الشافعي فإنك تبحث عنه ضمن وفيات سنة 204 هـ... وهكذا.

رابعا: منها ما يصنف الأعلام بحسب الأنساب والنسبة لبلدانهم: مثل:

أ- الأنساب للسمعاني.

ب- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (وهو مختصر لكتاب الأنساب للسمعاني).

- فإذا أردت أن تبحث عن الترمذي فإنك تبحث عنه في ترمذ.

- وإذا أردت أن تترجم للحاكم النيسابوري فإنك تبحث عنه في نيسابور.

- وإذا اردت أن تترجم لأبي داود فإنك تبحث عنه في سجستان.

- وإذا أردت أن تترجم للبيهقي فإنك تبحث عنه في بيهق... وهكذا.

خامسا: منها ما يصنف بحسب المصنفات والمؤلفات: مثل:

أ- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة.

ب- ذيل كشف الظنون للبغدادي.

فمثلا لو أردت أن تترجم للإمام أحمد بن حنبل فإنك تبحث عنه في المسند.

- ولو أردت الترجمة للإمام الشافعي فإنك تبحث عنه في الأم، أو الرسالة.

- وإذا أردت الترجمة للإمام ابن عبد البر فإنك تبحث عنه في التمهيد أو الاستذكار أو الكافي... وهكذا.

سادسا: منها ما يصنف قصد الترجمة لأصحاب كتب السنة: مثل:

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني.

وقد تميز بإيراده لتعاريف مدلولات مسميات كتب السنة إذ يبين تعريف: الجوامع، السنن، المصنفات... وهكذا.

سابعا: منها ما صنف في الصحابة دون غيرهم: مثل:

أ- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (ت 463 هـ).

ب- أسد الغابة في أسماء الصحابة لابن الأثير (ت 630 هـ).

جـ- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت 852 هـ).

ثامنا: منها ما صنف فيمن له رواية من الصحابة: مثل:

الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة ليحيى بن أبي بكر العامري اليمني (ت 893 هـ).

تاسعا: منها ما صنف في تراجم فئة بعينها: مثل فئة المفسرين مثلا:

أ- كطبقات المفسرين للداودي.

ب- معجم المفسرين لعادل نويهض.

ومثل فئة اللغويين والنحاة فإننا نبحث عنهم في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.

2- ومثل فئة القضاة فإننا نبحث عنهم في أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حبان (ت 306 هـ).

3- ومثل فئة الفقهاء فإننا نبحث عنهم في طبقات الفقهاء للشيرازي مثلا.

عاشرا: منها ما صنف في تراجم أعلام مذهب معين:

1- فإذا كان العلم المترجم له حنفيا رجعنا في البحث عنه لكتب الحنفية المصنفة في ذلك مثل:

أ- تاج التراجم في طبقات الحنفية لزين الدين بن قاسم قطلوبغا.

ب- الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (775 هـ).

2- وإذا كان العلم المترجم له مالكيا رجعنا في البحث عنه لكتب المالكية المصنفة في ذلك مثل:

أ- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت 544 هـ).

ب- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون.

جـ- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف.

3- وإذا كان المترجم له شافعيا رجعنا في البحث عنه لكتب الشافعية المصنفة لهذا الغرض مثل:

أ- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.

ب- طبقات الشافعية للأسنوي.

4- أما إذا كان المترجم له حنبليا رجعنا في البحث عنه لكتب الحنابلة المصنفة في ذلك مثل: طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى الفراء.

5- وإذا كان المترجم له إباضيا رجعنا في ترجمته إلى:

أ- معجم أعلام الإباضية (في 4 أجزاء).

ب- السير للشماخي.

حادي عشر: منها ما صنف في الثقات من الأعلام: مثل:

1- معرفة الثقات للعجلي 2- الثقات لابن حبان.

ثاني عشر: منها ما صنف في الحفاظ من الأعلام: مثل:

1- تذكرة الحفاظ للذهبي.

2- طبقات الحفاظ للسيوطي.

ثالث عشر: منها ما صنف في الضعفاء والمجروحين: مثل:

1- الضعفاء للعقيلي.

2- الضعفاء للبخاري.

3- الضعفاء للنسائي.

4- الكامل لابن عدي.

5- المجروحين لابن حبان.

رابع عشر: منها ما صنف في أعلام من حل ببلد معين: مثل:

1- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي.

2- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي.

خامس عشر: منها ما صنف في أعلام فترة زمنية معينة: مثل:

1- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر.

2- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني.

سادس عشر: منها ما صنف للاستدراك على ما فات مؤلفا ما: مثل:

فوات الوفيات للكتبي إذ أورد فيه ما فات كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان من التراجم.

سابع عشر: منها منا صنف لتراجم المؤلفين: مثل:

1- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي.

2- معجم المؤلفين- تراجم مصنفي الكتب العربية لرضا عمر كحالة.

ملاحظات:

1- هذا كله إذا كان العلم المراد الترجمة له من المتقدمين.

2- إذا كان المترجم له من المحدثين فإننا نترجم له من المصنفات الحديثة:

أ- كالأعلام للزركلي.

ب- أحداث التاريخ الإسلامي عبر السنين للترمانيني.

جـ- معجم المفسرين لعادل نويهض.

د- معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض.

هـ- معجم المؤلفين لكحالة... وغيرها.

3- هذا كله إذا كان العلم المراد ترجمته ورد في ثنايا فقرات وصفحات البحث.

* أما إذا كان العلم الذي نرغب في الترجمة له من صميم الدراسة كأن يكون موضوع البحث مثلا الإمام البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل. فإن طريقة الترجمة هنا تختلف عما ذكرناه سابقا.

إذ نترجم له على النحو الآتي:

1- التطرق للتعريف بعصره متعرضين فيه:

أ- للحالة السياسية.

ب- الحالة الثقافية.

جـ- الحالة الاجتماعية.

د- الحالة الاقتصادية.

هـ- مدى انعكاس ذلك كله على المترجم له.

2- التطرق لسيرته الذاتية وتشمل: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ومذهبه العقدي، ومذهبه الفقهي، ووفاته.

3- التطرق لسيرته العلمية وتشمل:

أ- طلبه ورحلاته العلمية.

ب- أبرز شيوخه ومدى تأثيرهم في شخصيته العلمية.

جـ- أبرز مصنفاته (مع ضرورة التنصيص على المطبوع منها وجهة الطبع، وكذا المخطوط مع بيان مكان وجوده في المكتبات العالمية وتعدد نسخه حتى يكون ذلك عونا للباحثين على دراسته وتحقيقه ونفع الأمة بما ورد فيه من جواهر ومكنونات علمية).

4- التعريف بأبرز تلاميذه الذين أثر فيهم من الناحية العلمية.

5- تأثيره العلمي في أهل زمانه.

ملاحظة: هذا مع ضرورة التنصيص منذ البدء في ترجمته على مواطن ومصادر ترجمته في كتب التراجم مهما كانت الترجمة واردة بإطناب وإسهاب أو بإيجاز واختصار لأن هذا ينبئ عن مدى الجهد الذي بذله الباحث في التنقيب والتقصي عما كتب حول العلم محل البحث مهما كان موجزا أو مقتضبا.

سابعا ـ كيفية التعريف بالأماكن والبلدان

لاشك أنه من مكملات البحث التعريف بما ورد فيه من بلدان وأماكن وذلك بالرجوع إلى:

1- معجم البلدان لياقوت الحموي.

2- الأنساب للسمعاني.

3- اللباب لابن الأثير.

ملاحظة هامة:

لا يكتفى في التعريف بالبلدان بالرجوع لهذه الكتب وحدها دون الرجوع إلى كتب جغرافيا البلدان وكتب الأطالس الحديثة لتحديد أسماء ومواطن تلك الأماكن والبلدان بلغة العصر.

فمثلا لو عرفنا الجبل من معجم البلدان [68] لوجدناه يقول في تعريفه: «اسم للبلاد الواقعة ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين وهمدان والدينور وقرمسين والري، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكور العظيمة».

---

[68] 115/2.

لاشك أن هذا الكلام لا يفك رموزه وطلاسمه معاصرونا لأنه كتب بغير لغة عصرنا ولذا وجب إيراده وتفسيره بلغة العصر من كتب الجغرافيا والأطالس.

ثامنا ـ كيفية التعامل مع الأشعار الواردة في البحث

1- كتابتها كتابة صحيحة خالية من أي خلل عروضي.

2- عزوها للمصادر الأصلية فإذا كان البيت لامرئ القيس نصصنا على عزوه من ديوانه.

3- التنصيص على البحر الشعري للبيت المستشهد به في البحث.

4- إذا ورد مكسورا في مظانه لاسيما إذا كان في يراد تحقيقه فإنه لزام على الباحث أن يبين موطن الخلل فيه والكيفية المحتملة لإصلاحه وتصويبه حتى يتماشى مع تفعيلات البحر الشعري المنتسب إليه.

تاسعا ــ كيفية التعامل مع الألفاظ الغريبة الواردة في البحث

1- يجب على الباحث لزاما إخلاء بحثه من كل شيء غريب أو غامض بل يلزمه شرح كل غريب لأنه لا يكتب لنفسه وإنما يكتب ليستفيد غيره من بحثه فلا يحسن به أن يرهق قارئه بأشياء غامضة غير مفهومة.

2- إذا كانت اللفظة أو العبارة الغامضة واردة في نص حديث أو أثر فإن الباحث يعود في شرحها للمصنفات المختصة بذلك مثل:

أ- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

ب- الفائق في غريب الحديث للزمخشري.

جـ- غريب الحديث للهروي.

ملاحظة:

قد يقول قائل: لماذا الرجوع لهذه المصادر وعدم الرجوع لغيرها من قواميس اللغة ؟.

والجواب عن ذلك يتمثل في كون هذين المصدرين يضعان الكلمة عند شرحها في سياقها الحديثي الذي وردت من أجله، لأن الكلمة المشروحة

قد تكون من ألفاظ المشترك التي تدل على معان متعددة فإذا شرحناها من غير هذه المصادر قد نختار لها شرحا غير مقصود في الحديث النبوي الشريف، أو الأثر الوارد عن الصحابة- رضوان الله عليهم أجمعين.

3- إذا كانت اللفظة الغامضة ليست كلمة أو شطرا من حديث أو أثر فإننا نقوم بشرحها وذلك بالرجوع لأمهات كتب اللغة مثل:

أ- معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

ب- القاموس المحيط للفيروز أبادي.

جـ- الصحاح للجوهري.

د- المصباح المنير للفيومي.

هـ- مختار الصحاح للرازي.

و- أساس البلاغة للزمخشري.

ز- لسان العرب لابن منظور.

ح- المخصص لابن سيده.

عاشرا ـ كيفية التعامل مع المسائل الفقهية الواردة في البحث

1- إذا تعلقت بالبحث مسألة فقهية فلابد من الرجوع في تأصيلها لكتب أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة.

2- لا يجوز عزو رأي فقهي حنفي لمصدر مالكي أو شافعي أو حنبلي والعكس.

3- لابد من النقل للرأي المعتمد في المذهب لأن المسألة قد تكون فيها مجموعة من الآراء المرجوحة أو الآراء التي رجع عنها إمام المذهب كما هو الشأن بالنسبة للإمام الشافعي إذ غير مذهبه عند رحيله من بغداد لمصر ولذا يجب على الباحث التحرز والتحري في ذلك.

4- محاولة تبسيط وتبيان ما أورده الفقهاء في كتبهم غامضا.

وهذه جملة من مصادر كل مذهب[69]:

أ- جملة من مصادر الفقه الحنفي: وهي كثيرة منها:

1- المبسوط للسرخسي.

2- بدائع الصنائع للكاساني.

3- الهداية للمرغيناني.

4- شرح الهداية المسمى بفتح القدير للكمال بن الهمام.

5- شرح العناية على الهداية للبابرتي.

6- حاشية سعدي حلبي على العناية.

7- الكتاب للقدوري.

8- اللباب شرح الكتاب للميداني.

9- كنز الدقائق للنسفي.

10- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيعلي.

11- حاشية الشلبي على كنز الدقائق.

---

[69] للاستفادة أكثر راجع: د. قحطان عبد الرحمن الدوري، البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 5، ص 176-181.

12- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم.

13- الدر المختار للحصكفي.

14- رد المحتار شرح الدر المختار لابن عابدين والشهير بحاشية ابن عابدين.

15- ملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبي.

16- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لابن الداماد.

ب- جملة من مصادر الفقه المالكي: وهي كثيرة منها:

1- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس.

2- المقدمات الممهدات لابن رشد الجد.

3- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد.

4- البيان والتحصيل لابن رشد.

5- القوانين الفقهية لابن جزي.

6- إرشاد السالك لابن عسكر.

7- فتح العلي المالك لعليش.

8- مختصر خليل بن إسحاق.

9- التاج والإكليل شرح مختصر خليل للمواق.

10- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب.

11- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل لعبد السميع الآبي.

12- الشرح الكبير للدردير.

13- الشرح الصغير على أقرب المسالك وكلاهما للدردير.

14- شرح الزرقاني على مختصر خليل.

15- حاشية الرهوني على الزرقاني.

16- شرح الخرشي.

17- منح الجليل على مختصر سيدي خليل لعليش.

18- بلغة السالك على الشرح الصغير للصاوي.

19- الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

20- الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي.

9- نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي وعليه حاشيتا الشّبراملّسي والرّشيدي.

10- تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيثمي.

11- حاشية القليوبي على المنهاج.

12- زاد المحتاج شرح المنهاج للكوهجي.

13- إعانة الطالبين للدمياطي.

14- شرح فتح المعين (للمليباري) لزكريا الأنصاري.

15- أسنى المطالب لزكريا الأنصاري.

16- تحفة الطلاب لزكريا الأنصاري.

17- حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب.

18- حاشية البجيرمي على شرح الخطيب الشربيني.

19- فتح الوهاب لزكريا الأنصاري.

20- منهج الطلاب لزكريا الأنصاري.

21- حاشية الجمل على فتح الوهاب.

د- جملة من مصادر الفقه الحنبلي: وهي كثيرة منها:

1- المغني شرح مختصر الخرقي لموفق الدين بن قدامة.

2- الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة وهو شرح لكتاب المقنع لعمه موفق الدين.

3- منتهى الإرادات لابن النجار.

4- شرح منتهى الإرادات للبهوتي.

5- المحرر لمجد الدين بن تيمية.

6- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي.

7- مجموع فتاوى ابن تيمية.

8- إعلام الموقعين لابن القيم.

9- زاد المعاد لابن القيم.

هـ- فقه الظاهرية: وأهم مصدر في ذلك هو كتاب: المحلى لابن حزم.

و- فقه الإباضية: وأهم وأغزر مصدر في ذلك هو كتاب: شرح النيل وشفاء العليل للقطب اطفيش وهو شرح عظيم في 17 مجلدا لكتاب النيل لعبد العزيز الثميني.

ز- جملة من مصادر الشيعة الإمامية: وهي كثيرة منها:

1- النهاية للطوسي.

2- الخلاف للطوسي.

3- تذكرة الفقهاء للحلي.

4- شرائع الإسلام للحلي.

5- جواهر الكلام للنجفي.

6- مفتاح الكرامة للعاملي.

7- الروضة البهية للعاملي.

ح- جملة من مصادر الشيعة الزيدية: وهي كثيرة منها:

1- البحر الزخار لإبن المرتضى.

2- الروض النضير للسياغي.

3- السيل الجرار للشوكاني.

حادي عشر ـ كيفية التعامل مع المسائل الأصولية الواردة في البحث

لابد من الرجوع فيها لأمهات كتب الأصول والتي منها [70]:

1- الرسالة للإمام الشافعي.

2- المستصفى لأبي حامد الغزالي الشافعي.

3- البرهان للجويني.

4- المحصول في علم الأصول للرازي.

5- الإحكام للآمدي.

6- المنهاج للبيضاوي.

7- نهاية السول شرح منهاج البيضاوي للأسنوي.

8- التلخيص للجويني.

9- التحرير للكمال بن الهمام.

10- تيسير التحرير شرح التحرير لمحمد أمين أمير بادشاه.

11- التقرير والتحبير للحلبي.

[70] قحطان عبد الرحمن الدوري البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير، عدد 5، ص 182.

12- جمع الجوامع لتاج الدين السبكي.

13- شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي.

14- حاشيتا البناني والعطار على شرح الجلال.

15- كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري.

16- شرح أصول البزدوي.

17- فواتح الرحموت للأنصاري.

18- شرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور.

19- روضة الناظر لموفق الدين بن قدامة.

20- إرشاد الفحول للشوكاني.

21- تنقيح الفصول وشرحه للقرافي.

22- الإحكام لابن حزم.

23- الموافقات للشاطبي.

ثاني عشر – كيفية التعامل مع المسائل الحديثية الواردة في البحث

لابد من الرجوع في تأصيلها للمصادر الخاصة بذلك والتي منها:

1- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري.

2- المقدمة لابن الصلاح.

3- علوم الحديث لابن الصلاح.

4- منهج ذوي النظر للترمسي.

5- مختصر علوم الحديث لابن كثير.

6- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.

7- فتح المغيث للسخاوي.

8- فتح الباقي على ألفية العراقي للأنصاري.

9- توضيح الأفكار للصنعاني.

10- التبصرة والتذكرة للعراقي.

11- التقريب للنووي.

12- التقييد والإيضاح للعراقي.

ثالث عشر - كيفية التهميش

هناك طرائق متعددة للتهميش أهمها:

1- هناك من يفضل ذكر جميع المعلومات المتعلقة بمصدر المعلومة عند أول استخدام له وذلك بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب وطبعته وتاريخها واسم المحقق إذا كان المصدر محققا ودار النشر والجزء والصفحة.

2- وهناك من يرى عدم إثقال الهوامش إذ يكتفى باسم المؤلف والكتاب والجزء والصفحة وتأجيل بسط بقية المعلومات المتعلقة بالمصدر لقائمة المصادر والمراجع التي تكون ضمن الفهارس الفنية للبحث.

3- وجوب اتباع طريقة موحدة في التهميش فإذا قدمت اسم المؤلف عن اسم الكتاب يكون ذلك في البحث كله وإذا بدأت باسم الكتاب ثم المؤلف أيضا يكون ذلك في البحث كله من أوله إلى آخره.

4- إذا كان مصدر المعلومة مقابلة شخصية يجب التنصيص على المكان والتاريخ اللذين أجريت ووقعت فيهما. مع تحديد اسم الشخصية مصدر المعلومة بدقة.

يستحسن أن يكون التهميش آليا وأرقامه متسلسلة في كل مبحث حتى يسهل التصرف فيه بالزيادة والحذف.

رابع عشر — تجنب النقل بالواسطة

1- لا يجوز أن ينقل الباحث بالواسطة بل عليه أن يعود للمصدر الذي نقل منه صاحب الكتاب الذي عزا إليه.

فمثلا: لا يجوز أن ننقل معلومة في الهامش بهذا الشكل: فتح الباري نقلا عن أحكام الخطبة والزواج للأستاذ الدكتور نصر سلمان والدكتورة سعاد سطحي بل يجب على الباحث لزاما أن يرجع لفتح الباري رأسا وينقل منه ملغيا الواسطة.

2- إن النقل بالواسطة يوقع الباحث في جملة من المحاذير أهمها:

أ- قد يخطئ الواسطة في فهم أو نقل الكلام الموجود في المصدر الذي أخذ منه فيقع الباحث في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الواسطة.

ب- اتصافه بالتواني وعدم تذوق معاناة البحث العلمي الذي يقتضي منه البحث والتنقيب عن الكتاب الأصلي مصدر المعلومة.

جـ- قد يقع تقديم وتأخير أثناء كتابة البحث فينسب كلام لغير صاحبه فيقع الباحث الناقل بالواسطة في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الناقل الأول.

د- قد يعتقد الباحث الناقل بالواسطة أن المنقول وارد بالمعنى ثم يتبين أنه نقل حرفي فيقع في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الواسطة.

3- يلجأ للنقل بالواسطة في حالات نادرة كأن يكون المصدر الأصلي قد طبع طبعة قديمة لم يتمكن الباحث من العثور عليها بعد بذل الجهد الكبير في البحث والتنقيب عنها.

5- يلجأ للنقل بالواسطة إذا كانت المعلومة خادمة للبحث بطريق مباشر ولا يمكن الاستغناء عنها و لم يتمكن الباحث من العثور على المصدر الأصلي.

خامس عشر ــ ضبط الأسماء الواردة في البحث بالشكل

1 – يجب على الباحث أن يقوم بعملية ضبط الأسماء الواردة في بحثه والتي تحتمل أكثر من وجه أثناء قراءتها مثل: أبو إسحاق السبيعي هل هي بفتح السين أو بضمها أو بكسرها، وهل السين مشددة أو مسهلة ومثل شعبة بن الحجاج أو بسطام هل هي بضم الباء أو بفتحها أو بكسرها.

ومثل عمر بن سعد الحفري هل هي الحُفري أو الحَفري أو الحِفري.

وإننا لنجد علماء المسلمين يطبقون ذلك في مصنفاتهم فمثلا نجد ابن حجر عندما يترجم لراو ما قد يكون هناك أكثر من احتمال في قراءة اسمه يقوم بضبط ذلك فيقول: أبو الربيع الخُتّلي بضم المعجمة وتشديد المثناة[71].

وقال في ترجمة أخرى: «المفضل بن فَضالة بن عبيد بن ثُمامة القِتْباني بكسر القاف وبسكون المثناة بعدها موحدة ...»[72].

2 – <u>بعض المصادر المساعدة على ضبط الأسماء</u>: رافع الارتياب في بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب لابن ماكولا،وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، والمشتبه للذهبي ومختصره لابن ناصر الدين، وتقريب التهذيب لابن حجر، والمغني في ضبط الأسماء والألقاب لمحمد بن طاهر الفتني الهندي،

---

[71] تقريب التهذيب، 1/323-324.
[72] تقريب التهذيب، 2/271.

سادس عشر ــ علامات الترقيم[73]

لاشك أن لعلامات الترقيم دورها الفعال في فهم مقصود الباحث، وعدم إيقاع القارئ لموضوعه في اللبس، حيث لا تكتمل صياغة المادة العلمية إلا بتوفرها وهذه أهمها:

1- النقطة (.) ويكون محلها نهاية الجملة التامة المعنى مثل: في التأني السلامة.

2- النقطتان العموديتان (:) ومحلهما الحالات الآتية:

أ- بين القول والمقول مثل: قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما ؟ قالت: وإن.

ومثل: قال الأب لأولاده: حافظوا على أداء الصلوات.

ب- بين الشيء وبين أقسامه مثل: جامعة الأمير عبد القادر تتكون من: الإدارة المركزية، ونيابتي إدارة الجامعة والكليتين، والأقسام، والمكتبة.

جـ- عند التمثيل: مثل: صفات الأمير عبد القادر الفاضلة كثيرة مثل: الشجاعة، والبطولة، والكرم، والفروسية، وحب الوطن.

[73] أحمد شلبي : كيف تكتب بحثا أو رسالة ص 173 – 175 ، وقارن بـ : غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، 205-208. وإعداد البحث العلمي 79-82 ، ومحمد شفيق البحث العلمي ــ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية 257 – 259 .

3- الفاصلة (،) ومحلها المواضع الآتية:

أ- بعد لفظ المنادى مثل: يا آكل الربا، اتق الله.

ب- بعد العطف والمعطوف عليه مثل: لا يستوي العمل الطيب، والعمل الخبيث.

جـ- بين جملتي الشرط وجوابه مثل: إن تفعل الخير، تجز به ومثل: إن تدرس، تنجح.

د- بين القسم وجوابه مثل: والله، لأعاوننّ الضعفاء.

4- الفاصلة المنقوطة (؛) ومحلها بين جملتين تكون الثانية منهما سببا للأولى مثل: لم ينجح في الامتحان؛ لأنه لم يراجع جيدا.

5- علامة الاستفهام: ومحلها نهاية جملة الاستفهام مثل: هل نجح فلان ؟، من درّسكم اليوم ؟.

6- علامة التعجب (!) ومحلها:

أ- نهاية التعجب مثل: ما أجمل الجو هنا !

ب- نهاية الحزن مثل: ما اشد ألمي وحزني على وفاة الحاج لخضر !

جـ- نهاية الفرح مثل: ما أكثر فرحي باستقلال الجزائر !

7- المطة (-) ومحلها:

أ- بدل التكرار للأسماء التي تتكرر في الحوار أو في القصص مثل:

قال قتيبة لمروة متى جئت ؟

- جئت البارحة.

وماذا أحضرت معك ؟

- أحضرت ما طلبته مني.

ب- بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر مثل:

أولا- ثانيا- ثالثا-

ومثل: 1- 2- 3-

8- المطتان (- -) ومحلهما قبل وبعد الجملة الاعتراضية مثل: قال الإمام لليتيم- بعدما وعظه وصبرّه- اعتمد على الله ثم على نفسك في تحصيل رزقك.

9- الأقواس: وهي أنواع:

أ- الشولتان (« ») ومحلهما الجملة المنقولة حرفيا.

ب- القوسان الصغيران (( )) ومحلهما عبارات التفسير مثل: ناقش خالد بحثه (أي بحث الدكتوراه)، والدعاء مثل: (صلى الله عليه وسلم)، (رضي الله عنه)، (جزاك الله خيرا).

جـ- القوسان الكبيران ([ ]): ومحلهما كل زيادة أو إضافة يدخلها الباحث في نص منقول.

علامة الحذف (...) وهي عبارة عن ثلاث نقاط ومحلها المحذوف من المنقول:

... ثم تورد بقية الكلام المنقول.

سابع عشر ـ كيفية التعامل مع الاقتباسات في البحوث العلمية

وسنتطرق لذلك من خلال النقاط الآتية:

أولا- تعريف الاقتباس: «هو الاستشهاد بآراء الآخرين أو هو أي شكل من أشكال الاستعانة بآراء الآخرين»[74].

ثانيا- أقسام الاقتباس[75]:

1- **الاقتباس الحرفي أو المباشر:** وهو أن ينقل الباحث المادة المقتبسة حرفيا وهنا يجب عليه:

أ- وضع المادة المقتبسة بين حاضنتين.

ب- عدم التصرف في المنقول بالتبديل والتغيير ، اللهم إلا في حالات نادرة كإصلاح خطإ لغوي طرأ في النص المنقول.

---

[74] مهدي زويلف وتحسين الطراونة: منهجية البحث العلمي، ص 141.

[75] راجع في ذلك: مهدي زويلف وتحسين الطراونة: منهجية البحث العلمي، ص 141، ومروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ص 106.

جـ- إذا تم حذف كلمة أو فقرة من الشيء المقتبس وجب التنبيه لذلك بوضع ثلاث نقاط أفقية مثل «... لم يبدأ في كتابة المادة المنقولة».

2- **الاقتباس غير المباشر**: ويسمى بالاقتباس التلخيصي ويكون في حالة إعادة الباحث للمادة المقتبسة بلغته وأسلوبه ويشترط في ذلك التحقق والتدقيق في فهم المقصود من الفقرة المنقولة وهذا تجنبا للوقوع في إحداث تغييرات في المعاني والمضامين.

ثالثا- شروط الاقتباس: وهي عديدة منها[76]:

1- أن تكون الاقتباسات قصيرة ما أمكن بحيث لا تتجاوز الصفحة الواحدة.

2- دمج الاقتباسات بأقصى درجة ممكنة في البحث وذلك بهدف تحقق التسلسل والترابط بين فقرات وجمل البحث حتى يبرز البحث وكأنه سلسلة محكمة الترابط بين أجزائها وحلقاتها.

[76] أحمد شلبي : كيف تكتب بحثا أو رسالة ص 89 – 92 ، ومحمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص 396-398، وغازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، 194-195، وإعداد البحث العلمي، 65-66.

3- بيان مصدر الاقتباس وذلك بالعزو إليه في هوامش البحث لأن ذلك مما تقتضيه الأمانة العلمية.

4- الحرص على وضع علامات الترقيم في النص المقتبس وذلك بوضعه بين شولتين إن كان مقتبسا حرفيا، أو بوضع ثلاث نقاط أفقية متتالية (...) وهذا عند حذف جملة منه، وإذا استدعى الاقتباس إضافة جملة توضيحية وتفسيرية يجب تمييزها عن الشيء المقتبس وذلك بوضعها بين قوسين كبيرين بهذا الشكل [ ].

5- الأمانة والدقة في النقل: وهذا يقتضي شدة التحري في الاقتباس وعدم النقل بالواسطة والرجوع إلى المصدر الأصلي للمعلومة المقتبسة.

6- أن يكون الاقتباس الذي اختاره الباحث يخدم موضوعه محل البحث، لا أن يكون الاقتباس لمجرد ملامسته للموضوع ولو بنسب ضئيلة تزيد الموضوع حشوا وتعقيدا لا وضوحا وثراء.

7- احترام القواعد القانونية المتعامل بها علميا في مسألة الاقتباس وذلك مثل:

أ- وضع الاقتباس بين شولتين إذا كان في حدود الستة أسطر.

ب- كتابته بخط مميز إذا كان في حدود الصفحة.

جـ- عدم جواز الاقتباس الحرفي إذا تجاوز النقل الصفحة وإنما يلجأ للحالة الثانية وهي طريقة الاقتباس التلخيصي أي غير المباشر.

8- دقة الباحث في انتقاء واختيار المصادر التي يرغب في الاقتباس منها بأن تكون مصادره أصيلة في الموضوع وليست مصادر فرعية وأن يكون مؤلفوها من الموثوق بقدرتهم ومكانتهم العلمية[77].

9- عدم اختفاء شخصية الباحث بين ثنايا كثرة الاقتباسات.

10- ألا تكون الرسالة عبارة عن سلسلة من الاقتباسات المتتالية.

---

[77] أحمد شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة- دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه- ط 6، سنة 1968، مكتبة النهضة المصرية، لأصحابها حسن محمد وأولاده، القاهرة- مصر.

إذا كان الاقتباس لرأي مؤلف ما قصد مناقشته في ذلك وجب على الباحث التأكد من أن المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من أبحاث، أو في الطبعات الحديثة للكتاب.

ثامن عشر ــ مشمولات عناصر المقدمة

لاشك أن المقدمة آخر ما يكتب وأول ما يقرأ ولذا يجب أن تعطي الصورة الحقيقة للبحث، وحتى تكون كذلك يجب أن تشمل العناصر الآتية:

1- شرح مفاهيم البحث الأساسية.

2- إشكالية البحث: حيث يوضح فيها مجمل التساؤلات التي يجيب عنها البحث.

3- أسباب اختيار البحث.

4- أهداف البحث.

5- الدراسات السابقة وما الجديد الذي يضيفه البحث وإذا لم يكن هناك جديد فما الداعي للبحث لأنه في هذه الحالة يكون عملا مكرورا لا طائل منه.

6- المنهج المتبع في الدراسة.

7- مصادر ومراجع البحث مع بيان كيفية الاستفادة منها.

8- صعوبات البحث.

9- خطة البحث الإجمالية ويؤجل التفصيل فيها لفهرس الموضوعات.

10- شكر وتقدير.

ملاحظتان هامتان:

1- يفضل عدم ترقيم المقدمة وإنما يوضع بدل الترقيم أحرفا أبجدية وذلك لكونها آخر ما يكتب حتى يكون الباحث على راحته في ترقيم متن رسالته.

2- كما يفضل أن تكون المقدمة خالية من التهميش وإذا ورد فيها تهميش فيجب عدم الإكثار منه.

تاسع عشر ـ مشمولات عناصر الخاتمة

تشتمل الخاتمة على ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1- تلخيص موجز لمحتويات البحث وحدوده فيما لا يزيد عن الصفحة.

2- أهم وأبرز النتائج المتوصل إليها في البحث على أن لا تكون هذه النتائج مجرد تكرار لما ورد في ثنايا البحث.

3- أهم التوصيات والتي قد تفتح آفاقا لجزئيات أخرى قابلة للبحث من قبل باحثين جدد.

عشرين ـــ كيفية إعداد الفهارس الفنية

وتشمل:

أولا- فهرس الآيات: ويكون مرتبا بأحد هذه الطرق:

1- ترتيب الآيات بحسب ورودها في البحث ترتيبا تصاعديا.

2- ترتيب الآيات بحسب ترتيب سور القرآن فتكون آيات سورة البقرة مقدمة في الترتيب على آيات سورة الإسراء مثلا.

3- ترتيب الآيات ترتيبا ألفبائيا.

4- ترتيب الآيات بالنسبة للسورة الواحدة يكون تصاعديا وذلك عند تعدد آيات السورة الواحدة في البحث فترتب الآية 5 من سورة البقرة قبل الآية 115 من السورة نفسها.

5- عند ترتيب الآيات بحسب السور يفضل وضع رقم السورة بين حاضنتين بحسب ترتيبها في المصحف فمثلا سورة البقـــرة(2)، سورة الناس (114)، سورة آل عمران (3). وهكذا.

6- يفضل وضع فهرس الآيات على النحو الآتي:

فـــهـــرس الآيات

سورة البقرة (2)

الآية	الرقم	الصحيفة
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	29	214

ثانيا: فهرس الأحاديث والآثار: ويكون إما:

1- مرتبا على حروف المعجم.

2- أو مرتبا بحسب ورود الحديث أو الأثر في البحث.

3- يفضل فصل فهرس الأحاديث عن فهرس الآثار حتى لا يختلط المرفوع بالموقوف.

4- يستحسن ذكر راوي الحديث أو الأثر في الفهرس على النحو الآتي:

الحديث	راويه	الصفحة
«إنما الأعمال بالنيات...»	عمر بن الخطاب	25

ثالثا: فهرس المصطلحات الحديثية أو الفقهية أو الأصولية الواردة في البحث.

رابعا: فهرس الأعلام:

1- الأفضل الفهرسة لجميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث سواء أكانوا في المتن أم في الهوامش.

2- هنالك من يرى الاقتصار على الفهرسة للأعلام المترجم لهم، وذلك لأن غير المترجم لهم إما أنه يكونوا من المشهورين، أو من الذين ليست لهم آراء خادمة لفكرة البحث وإنما وردوا فيه عرضا.

خامسا: فهرس الأماكن.

سادسا: فهرس الأشعار.

سابعا: قائمة المصادر والمراجع:

ويراعى فيها الآتي:

1- إما ترتيبها بحسب الحروف الهجائية.

2- وإما ترتيبها بحسب الفنون: كتب التفسير وعلوم القرآن، كتب الحديث وشروحه، كتب الفقه، كتب الأصول، كتب التراجم، كتب اللغة، كتب القانون، والمجلات، والدوريات، والملاحق، وهكذا.

3- يجب الالتزام بالطريقة المتبعة في متن البحث عند ترتيب المصادر والمراجع فإذا كانت طريقة التهميش في متن البحث اعتمدت البدء باسم المولف وجب كذلك البدء باسم المولف عند ترتيب قائمة المصادر والمراجع.

ثامنا: فهرس الموضوعات أو المحتويات:

ويفضل أن يكون مفصلا معطيا صورة حقيقة عن محتوى ومواضيع البحث.

حادي وعشرين ـــ طباعة البحث

1- إن الطريقة المثلى لطباعة بحث الماجستير أو الدكتوراه تولّي الباحث نفسه كتابة بحثه.

2- احترام المقاييس المتعارف عليها عالميا في كتابة هذه البحوث بحيث تكتب بالخط 18 أو 16 بالنسبة للمتن وبخط 14 أو 13 بالنسبة للهوامش مع وجود حوالي 25 سطرا في الصفحة.

3- مراجعة الرسالة بعد طبعها عدة مرات حتى تخرج سليمة من جل الأخطاء المطبعية، إذ غالبا ما تكون هذه الأخطاء سببا في حجب التقدير الأعلى عن الباحث.

4- تمييز الآيات القرآنية عن بقية المتن ووضعها بين وردتين.

5- تمييز الأحاديث النبوية ووضعها بين شولتين.

6- مراجعة الرسالة من الناحية اللغوية.

7- احترام علامات التنصيص كبيان من أين يبدأ القوس وأين ينتهي ؟ وتمييز المنقول حرفيا عن المنقول بالمعنى وهكذا. وأين توضع الفاصلة ؟ ومتى توضع النقطتان ؟ ومتى توضع الفاصلة المنقوطة ؟ وهكذا.

8- تجليد البحث بعد طباعته مع وجوب تجنب الاكتفاء في إلصاقه بالنوابض التي لا تقاوم تداول أيدي القراء عليه فيتمزق البحث بمجرد أول تداول له في المكتبة.

9- بروز العناوين والتمييز بينها وبين بقية المتن.

ثاني وعشرين ــ كيفية تصميم غلاف البحث

1- نموذج جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة .

2- نموذج كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية بجامعة العقيد الحاج لخضر . باتنة .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر — كلية أصول الدين و الشريعة

للعلوم الإسلامية قسنطينة — و الحضارة الإسلامية

الرقم الترتيبي: ..../2003م — قسم: الفقه و أصوله

رقم التسجيل : ....../ ......

أسباب الفساد في المعاوضات المالية المتعلقة بالثمن والمبيع

- دراسة مقارنة مع القانون المدني الجزائري -

إعداد الطالبة: سعاد سطحي — إشراف الأستاذ الدكتور: إسماعيل يحيى رضوان

أمام اللجنة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	أ . د رابح دوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
المشرف:	د إسماعيل يحيى رضوان	أستاذ محاضر	جامعة العقيد الحاج لخضر .باتنة
العضو:	د سعيد فكرة	أستاذ محاضر	جامعة العقيد الحاج لخضر .باتنة
العضو:	د بلقاسم شتوان	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د عبد الحفيظ طاشور	أستاذ محاضر	جامعة منتوري . قسنطينة

السنة الجامعية : 1424 هـــ 1425 هـ/ 2003 م ــ 2004 م

نوقشت يوم : 24 رمضان 1424 هـــ الموافق ل 19 نوفمبر 2003 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة . مصالح دعم البيداغوجيا والبحث

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم أصول الدين

سنن الله في إحياء الأمم في ضوء الكتاب والسنة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية

تخصص : كتاب وسنة

إعداد الباحث: حسين شرفة

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد رحماني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب الرتبة العلمية مقر العمل الصفة

أ . د سعيد فكرة . أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية . جامعة باتنة. رئيسا

أ. د أحمد رحماني .أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية . جامعة باتنة. مقررا

أ . د سامي الكتاني. أستاذ التعليم العالي. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة . عضوا

أ . د إسماعيل يحيى رضوان. أستاذ التعليم العالي. كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية . جامعة باتنة. عضوا

أ . د محمد زرمان. أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة باتنة. عضوا

أ . د نصر سلمان. أستاذ التعليم العالي. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة . عضوا

السنة الجامعية :

1424 هـ ــ 1425 هـ/ 2003 م ــ 2004 م

ثالث وعشرين ــ كيفية تحقيق المخطوطة

وسنتناول ذلك من خلال ما يأتي:

أولا– إن تحقيق المخطوطة يستلزم وجود قسمين رئيسين في البحث وهما:

1- **القسم الدراسي ويشمل التعريف بصاحب المخطوطة والمخطوطة محل الدراسة.**

2- **القسم الثاني وهو قسم التحقيق: ويشمل إخراج نص المخطوطة في صورتها التي أرادها مؤلفها لها أن تخرج فيها.**

ثانيا: ما المقصود بالمخطوطة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن المخطوطة: «هي كل كتاب قدم كتبه مؤلفه بخط يده أو بخط أيدي تلاميذه أو من بعدهم وكان ذلك قبل الانتشار الفعلي لأدوات الطباعة الحديثة»[78].

[78] غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، 227، وإعداد البحث العلمي، 103.

ثالثا: الشروط الواجب توافرها في المخطوطة محل التحقيق[79]:

1- وجود نسخ متعددة للمخطوط وذلك قصد المقابلة بينها من أجل تصويب الخطإ أو إضافة السقط أما إذا لم تكن هناك نسخ متعددة وإنما كان الموجود نسخة واحدة وقام أحد الباحثين بالاشتغال بها فإن عمله هذا يعد نشرا للمخطوطة فقط ولا يعد تحقيقا.

2- ألا يسبق وأن تم تحقيق هذه المخطوطة من قبل باحث آخر تحقيقا علميا، لأنه إذا حققت بمجرد تحقيق تجاري لا ينضبط بقواعد التحقيق المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية جاز تحقيقها من جديد، أو إذا تم تحقيقها وبرزت في هذا التحقيق أخطاء كثيرة قد تخرج كثيرا من فقرات النص الأصلي للمخطوطة عما يقصده المؤلف أو تؤدي كثرة هذه الأخطاء إلى خروجها مشوّهة مما يستدعي إعادة تحقيقها من جديد.

3- أن تكون المخطوطة ذات قيمة علمية معتبرة تؤهلها للتحقيق.

---

[79] عبد الرحمن عميرة: أضواء على البحث والمصادر، 31، وقارن بغازي عناية: إعداد البحث العلمي، 106، ومناهج البحث في الإسلام، 231.

4- أن يكون عدد صفحاتها متلائما ومناسبا للدرجة العلمية المقدمة فيها كبحث إذ ليس من المناسب أن يتناول باحث في مرحلة الدكتوراه مخطوطة لا تتجاوز مادتها العلمية العشر صفحات.

رابعا: طريقة تحقيق المخطوطة:

وتكون على النحو الآتي:

ـــ اختيار المخطوطة محل التحقيق وهذا يتطلب الآتي:

أ- أن تكون مادتها العلمية في صميم تخصص الباحث.

ب- أن يقوم الباحث بقراءتها القراءة الأولية التي من خلالها يكون تصورا أوليا لقيمتها العلمية في ذهنه من جهة ولإمكانية فك رموزها وصعوبة قراءتها من جهة أخرى.

جـ- جمع النسخ وذلك عن طريق شرائها أو استعارتها أو إهدائها له أو الحصول على المكيروفيلم الخاص بها أو نسخها بخط يده أو بجهاز الكمبيوتر.

د- ترتيب النسخ وذلك بمراعاة تقديم النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده تليها النسخ الفرعية وتأتي في مقدمتها النسخة التي كتبها أحد تلامذة المؤلف وقرأها عليه وأجازها ثم تليها

النسخة التي كتبت عن النسخة الأصلية وأجازها المؤلف ثم النسخ الفرعية الأخرى التي كتبت بعد وفاة المؤلف الأصلي ومعيار ترتيبها يخضع للأقدمية فترتب الأقدم ثم تليها القديمة ثم الأحدث وهكذا[80].

هـ- التأكد من صحة نسبة المخطوطة لمؤلفها وذلك بالتأكد من ذكرها منسوبة لمؤلفها وهذا إما بذكر أصحاب كتب التراجم لها معزوة لصاحبها أو ذكر أصحاب الفن الذي صنفت فيه المخطوطة لها في مصنفاتهم وما الذي استفادوه منها.

و- القيام بوصف النسخ محل التحقيق وذلك ببيان:

1- ما كتب على صحفتها الأولى وهل هناك تغاير بين النسخ في ضبط عنوان المخطوطة أم لا ؟.

2- التأكد من النسخة الموصوفة هل هي كاملة أم أن فيها نقصا ؟ وما مقدار هذا النقص؟ وهل هذا النقص مستدرك في النسخ الأخرى أم لا ؟ وهل فيها كلمات مطموسة لا يستطاع قراءتها

---

[80] غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، 234-236، وإعداد البحث العلمي، 109-111.

؟ وهل هذا الطمس في النسخة الأصلية فقط أم في بقية النسخ ؟.

3- ذكر عدد أوراقها.

4- ذكر عدد الأسطر في كل صفحة وعدد الكلمات في كل سطر.

5- وصف الخط الذي كتبت به المخطوطة هل كتبت بخط كوفي، أو نسخي، أو مغربي... ؟ الخ.

6- هل النسخ على بعضها تصحيحات أم لا ؟ مما يدل على أنها قرئت وقوبلت بغيرها وصححت أخطاؤها.

7- ذكر أسماء من طالع بعض نسخ المخطوطة.

8- ذكر أسماء من ملك هذه المخطوطة.

9- ذكر تاريخ نسخها.

10- ذكر اسم ناسخها إذا كانت نسخة فرعية.

11- إيراد نموذج لكل نسخة من المخطوطة يضم الصفحة الأولى والأخيرة من كل نسخة.

12- بيان حالة المخطوطة من حيث الورق والحبر الذي كتبت به.

13- ذكر رقم النسخة في المكتبة التي وجد الباحث فيها النسخة كرقمها في المكتبة الوطنية أو المكتبة الظاهرية أو مكتبة الأزهر أو المكتبة العامة التونسية.

ز- كتابة نص المخطوطة كتابة صحيحة خالية من الأخطاء المطبعية والنحوية، والإملائية وغيرها من الأخطاء.

ح- ضبط النص بالشكل.

ط- وضع علامة مميزة للدلالة على نهاية الصفحة في المخطوطة وبداية صفحة جديدة منها كأن يكتب مثلا ورقة 25 وجه أ. ثم ورقة 25 وجه ب ثم ورقة 26 وجه أ وهكذا.

ي- إضافة ما سقط من المخطوطة الأصلية وذلك بالرجوع للمخطوطات الفرعية وجعله بين معقوفتين والتنبيه على ذلك في الهامش.

ك- كتابة الآيات بخط مميز وجعلها بين وردتين وعزوها لسورها من المصحف الشريف.

ل- تخريج الأحاديث وذلك بعزوها لمظانها الحديثية مع التنبيه على درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

م- شرح جميع الكلمات الغريبة الواردة في المخطوطة.

ن- الترجمة للأعلام المغمورين الواردين في المخطوطة.

ذ- عزو الأقوال الواردة في المخطوطة إلى مظانها.

* فإذا كان قولا أصوليا وجب توثيقه من كتب الأصول ومن كتاب صاحب ذلك القول إن كان له مصنف في أصول الفقه وإن لم يكن له مصنف راعينا في ذلك مذهبه الفقهي فإن كان حنفيا وثقنا قوله من كتب أصول الفقه الحنفية وإن كان مالكيا وثقنا قوله من كتب أصول الفقه المالكية وهكذا.

* فإذا كان قولا فقهيا رجعنا به إلى مصنفات الفقه لتوثيقه مع مراعاة مذهبه الفقهي وهذا قصد توثيق قوله الفقهي من كتب فقه المذهب الذي يتبعه.

* فإذا كان بيتا شعريا وثقناه بعزوه لديوان قائله إن كان له ديوان وإلا وثقناه من كتب الأدب.

* فإذا كان قولا له علاقة باللغة لزم توثيقه من مصادر اللغة وهكذا.

ض- التعريف بالأماكن الواردة في المخطوطة وذلك بالرجوع للمصادر المعتمدة في ذلك كمعجم البلدان لياقوت الحموي، وكالأنساب للسمعاني واللباب لابن الأثير، مع التنبيه إلى عدم الاكتفاء في التعريف بهذه الأماكن بالمصادر التي ذكرناها بل

يجب لزاما الرجوع لكتب الجغرافيا والأطالس الحديثة لتعريف هذه الأماكن بلغة العصر وتحديد مواقعها وأسمائها الدقيقة في عصرنا الحاضر.

خ- التعريف بالفرق والطوائف وذلك بالرجوع للمصادر الأصلية في ذلك كالملل والنحل للشهرستاني والفصل لابن حزم والإشارات والإرشادات لابن خلدون.

ق- التنبيه على كل إضافة أو اختلاف أو سقط أو تحريف أو طمس بين النسخة الأصلية وبين النسخ الفرعية وذلك بالتنبيه عليه في الهامش.

ر- التنبيه على كل التعديلات أو الإضافات التي قام بها المؤلف الأصلي للمخطوطة.

ش- في حالة وجود نقص في المخطوطة الأصلية وكان هذا النقص كبيرا لم يجده الباحث في النسخ الفرعية فإنه عليه أن يترك بمقداره نقطا أفقية فلو كان النقص مثلا ثلاثة أسطر و لم يتمكن من سده فإنه يضع نقاطا متتالية في ثلاثة أسطر كاملة على هذا النحو:

....

....

....

ت- القيام بمخطط توزع فيه مادة المخطوطة إلى أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع وبنود وهذا يختلف من موضوع لآخر، ولذا فإن طبيعة بعض المخطوطات تقتضي عدم تقسيمها بهذه الكيفية وإنما تقسم بكيفيات أخرى كالمسائل مثلاً.

ظ- القيام بفهارس فنية تساعد على تسهيل التعامل مع المخطوطة تشمل:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث المرفوعة.

3- فهرس الآثار الموقوفة.

4- فهرس الكلمات الغريبة.

5- فهرس المصطلحات المتعلقة بعلوم القرآن.

6- فهرس المصطلحات الحديثية.

7- فهرس المصطلحات الفقهية.

8- فهرس المصطلحات الأصولية.

9- فهرس القواعد الفقهية.

10- فهرس الأشعار.

11- فهرس الأعلام الواردين في المخطوطة.

12- فهرس الأعلام المترجم لهم.

13- فهرس المصادر والمصنفات الواردة في المخطوطة.

14- فهرس الأمم والطوائف.

15- فهرس الأماكن والبلدان.

16- فهرس الموضوعات.

أهم المكتبات المحتوية على المخطوطات العربية والإسلامية[81]

أولا- المكتبات الإسلامية في البلدان العربية: وهذه أهمها:

1- المكتبات الوطنية في كل من تونس والمغرب والجزائر، ومصر وسورية، والأردن، وفلسطين ولبنان والعراق، والكويت وقطر، وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة واليمن والمملكة العربية السعودية.

2- المكتبة الظاهرية بدمشق التي تضم حوالي 14425 مخطوطة وقد طبع من فهارسها فهرس التاريخ وملحقاته، وفهرس علوم القرآن، وفهرس الشعر، وفهرس الفقه الشافعي، وفهرس الحديث، وفهرس الطب، وفهرس الهيئة والجغرافيا.

3- مكتبات الجوامع: كمكتبة الجامع الكبير بالجزائر و الجامع الكبير في القيروان و جامع الزيتونة و الجامع الأزهر، و الجامع الأقصى بالقدس و جامع القرويين بمدينة فاس، و الجامع الكبير بطنجة و الجامع المنصوري بطرابلس الشام بلبنان.

(81) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص 261-269 ، ومنهجية البحث العلمي عند المسلمين 199 – 209 .

4- مكتبات الجامعات: كمكتبة جامعة الأمير عبد القادر، والجامعات السعودية، والجامعات المصرية وغيرها.

5- مكتبات أخرى: كمكتبة دار الأوقاف الإسلامية بحلب والمكتبة الخالدية بالقدس نسبة لخالد بن الوليد جد الأسرة المؤسسة لها، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ومكتبة غازي بالموصل التي أسسها الملك فيصل الأول وسماها باسم ولي عهده غازي وكخزانة الحرم المكي، وخزانة الحرم النبوي ومكتبة أمانة العاصمة المقدسة (مكة)، ومكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة التي تضم حوالي عشرة آلاف مخطوطة والمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة نسبة للسلطان العثماني محمود الثاني.

ثانيا- المكتبات الإسلامية في البلدان الإسلامية:

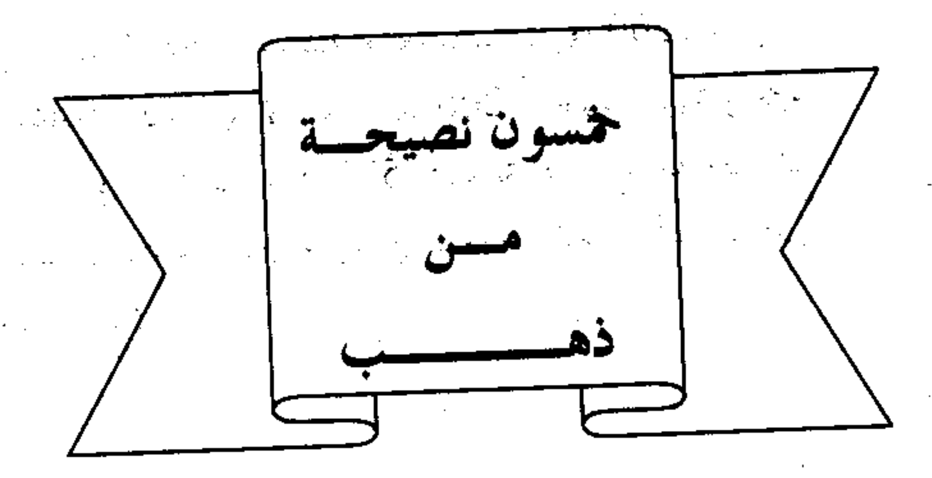
وهذه أهمها: المكتبة السليمانية باسطنبول، ومكتبة جامعة اسطنبول التي تضم سبعة عشر ألف مخطوطة منها 6374 مخطوطا عربيا، والمكتبة العمومية باسطنبول والتي تضم 5200 مخطوطة ومكتبة نورعثمانية وبها 5000 مخطوطة ومكتبة علي أميري وبها عشرون ألف مخطوطة وهذه كلها بتركيا أما بإيران فمكتبة الخزانة الشاهانية بطهران والتي تحتوي على 5000 مخطوطة ومكتبة الخزانة الناصرية بطهران، وخزانة ملك التجار

الحاج حسين آغا بطهران ومكتبات المدن الإيرانية الكبرى مثل أصفهان، وتبريز ومشهد وزنجان وأما في الهند فمكتبة جامعة كلكتا ومكتبة الكتب الآصفية في حيدر أباد وخزانة المولى فيروز في بومباي.

ثالثا- المكتبات التي بها مخطوطات إسلامية في البلدان غير الإسلامية:

وهي كثيرة منها: مكتبة دير الاسكوريال بمدريد والمكتبة الأهلية بمدريد ومكتبة غونطا بإسبانيا، أما بإنجلترا فمكتبة جامعات كمبردج، وأكسفورد وغلاسكو في اسكتلندا ومكتبة دار الكتب البريطانية أما بفرنسا فمكتبة دار الكتب الوطنية بباريس والتي تضم 25000 ألف مخطوطة عربية وأما بإيطاليا فمكتبة الفاتيكان بروما ومكتبة البندقية ومكتبة فلورنسا والمكتبة العامة بروما أما بألمانيا فمكتبة هامبورج وميونيخ وليبزغ ومكتبة الجمعية الشرقية الألمانية ومكتبة برلين التي تضم 15000 مخطوطة عربية. وأما بهولندا فمكتبة الخزانة الملكية في أمستردام وأما بالنمسا فمكتبة فيينا العاصمة، ومكتبة الأكاديمية الشرقية بفيينا العاصمة، وأما بالسويد فمكتبة جامعة أبسالا والمكتبة الملكية في استكهولم وأما بالدانمارك فالخزانة العامة في كوبنهاجن العاصمة وأما في روسيا فالمكتبة العامة في لينيجراد وخزانة المخطوطات في جامعة قازان وأما في الولايات المتحدة الأمريكية فمكتبة الكونغرس بواشنطن والتي بها 1646 مخطوطة إسلامية والمكتبة العامة

بنيويورك وبها 273 مخطوطة عربية ومكتبة موركان بنيويورك وبها 24 مخطوطة إسلامية والمكتبة العامة بفيلدافيا وبها 133 مخطوطة والمكتبة العامة بكليفندا وبها 127 مخطوطة ومكتبات الجامعات كمكتبة جامعة برنستن وبها 10000 آلاف مخطوطة ومكتبة جامعة بابل في نيوهافن وبها 728 مخطوطة ومكتبة جامعة متشجان وبها 1200 مخطوطة ومكتبة الجامعة الكاثوليكية الأمريكية وبها 1200 مخطوطة عربية ومكتبة كلية دروبي في فيلادلفيا وبها 575 مخطوطة هذا مع ملاحظة أن المخطوطات الإسلامية والعربية موزعة في الولايات المتحدة الأمريكية على ثمانين مكتبة أمريكية.


خمسون نصيحة
من
ذهب

يجب على الباحث أن يراعي في إعداد بحثه الآتي: [82]

1- القراءة الواسعة والاطلاع الكبير فيما يتعلق بموضوع بحثه وهذا يتطلب منه مراسلة مراكز البحوث كمركز الملك فيصل، ومركز جمعة الماجد ومتابعة ومواكبة الجديد في عالم الطباعة وذلك حتى لا يفوته شيء مما كتب حول بحثه فيتّهم بالتقصير لاسيما إذا خرج عمله صورة طبق الأصل لبعض الدراسات التي لم يطلع عليها.

2- وجوب الدقة المتناهية في نقل وفهم آراء الغير حتى لا يقوّلهم ما لم يقصدوه من جهة وحتى لا يكون عرضة للرد عليه وتخطئته من جهة أخرى.

3- عدم أخذه لآراء الغير وتبينها على أنها حقائق مسلّم بها دون مناقشتها وبيان غثها من سمينها، لأنه ربما إذا أخضعها للنقاش العلمي الدقيق وجدها لا تقوم على أساس علمي، ورأى رأي العين ضعف مستندها وأدلتها، وأن صاحبها قد بناها على شفا جرف هار.

[82] هذه النصائح الكثير منها مستمدة من التجربة الشخصية في الإشراف والمناقشات مع مراجعة أحمد شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة، ومروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي، ص 120.

4- يجب على الباحث أن يختار المشرف الذي يرتاح له نفسيا والأكثر تخصصا في مجال بحثه حتى يوجهه الوجهة السليمة ويزوده بمواطن المصادر الخادمة لبحثه، ولا مانع من الاستعانة بأكثر من مشرف إذا كان الموضوع متشعبا يضم أكثر من اختصاص كأن يكون الموضوع ذا شقين أحدهما فقهي والآخر حديثي فيضطر الباحث إلى الاستعانة بمشرفين أحدهما في الحديث وثانيهما في الفقه.

5- يجمل بالباحث أن يختار موضوعا يتناسب مع المدة المحددة لإنجاز البحث، فلا يورط نفسه باختيار موضوع شديد الاتساع في مذكرة ماجستير محدد زمن إنجازها بسنة بعد الانتهاء من الدراسة النظرية إذ يحسن بالباحث أن يختار جزئية صغيرة ويتولاها بالدراسة من جميع جوانبها فيكون بحثه فيها مرجعا، لا أن يختار موضوعا طويلا لا يوفيه حقه من البحث والدراسة متعللا في ذلك بقصر المدة الممنوحة للبحث.

6- يجمل بالباحث أن يختار موضوعا يتماشى وإمكانياته المادية فلا يكون اختياره لتحقيق مخطوطة بعض نسخها في تركيا وبعضها الآخر في مصر وبعضها الآخر في السعودية وهو لا يملك ما يسد به

رمقه فضلا عن أن يوفر ثمن التذاكر ومصاريف الإقامة لزيارة هذه الدول وإحضار المخطوطة.

7- عدم اختيار موضوع جل ما كتب فيه باللغات الأجنبية إذا كان الباحث لا يتقن هذه اللغات وذلك مثل البحث في مواضيع مقارنة الأديان التي 80 % من الدراسات المنجزة فيها باللغة الإنجليزية وهذا حتى لا يكون الباحث عرضة للنقد بل ولرفض الرسالة، بسبب إهماله للعديد من مصادر بحثه.

8- الاهتمام البالغ بتخير كلمات عنوان الرسالة الذي يجب أن يتوخى فيه الباحث الدقة والطرافة والجاذبية والاختصار والوضوح والشمولية.

9- التدقيق في اختيار عناوين الأبواب، والفصول، والمباحث والمطالب، والفروع، والبنود، بحيث يكون العنوان معبرا عن المضمون الذي عنون له به، مع إبرازها بخط ثخين مميز عن بقية المتن.

10- توخي الموضوعية وذلك بالتجرد عن الآراء والقناعات المسبقة وعن الميول والأهواء في الحكم على الأشياء بالصحة أو الفساد، بالقبول أو الرد، بل يجب إخضاعها للمحك العلمي والخروج فيها برأي مؤسس على أسس وأدلة قوية ومقنعة، سواء ساير الحكم الموضوعي أهواءك وميولاتك أو خالفها.

11- عدم التسرع في تسجيل موضوع البحث إلا بعد التأكد من وفرة مصادره المسعفة بإنجازه، فكم من باحث انساق وراء مواضيع شحيحة المصادر قد تصلح أن يستخلص من مصادرها القليلة مقالا علميا لا بحث ماجستير أو دكتوراه، وبعد إضاعة زمن لا بأس به يجد الباحث نفسه مضطرا للتخلي عن الموضوع ليبدأ رحلة شاقة جديدة تتمثل في اختيار موضوع جديد، وهذا دون شك يتطلب منه قراءات جديدة، واستشارات عديدة، وأوقات مديدة.

12- يجب على الباحث الاعتماد على المصادر وتجنب المراجع ما استطاع إلى ذلك سبيلا وإلا انطبق عليه قول المتنبي:

ولم أر في عيوب الناس عيبا   كعجز القادرين على التمام

ولاشك أن الاعتماد على المراجع والعزوف عن المصادر مع توفرها سوف ينقص من أصالة البحث وقيمته العلمية والوثوق به واعتماده كورقة علمية أصيلة وقديما قال علماء مصطلح الحديث «والنزول شؤم» ولذا وجب العلو بمادة البحث العلمية وذلك بالرجوع لأمات مصادرها الأصيلة.

مع التنبيه إلى أنه إذا قلنا بوجوب الاعتماد على المصادر ليس معنى هذا عدم الاستفادة المطلقة من المراجع لاسيما فيما انفردت بوجوده فيها دون المصادر كبعض الاستنتاجات، أو التصويبات أو الاستدركات وغيرها.

13- الاعتماد على طبعة واحدة للمصدر المعتمد عليه في البحث حتى يسهل على لجنة المناقشة، والباحثين التأكد من صحة النقل والعزو وفي حالة استعمال الباحث وتوظيفه لأكثر من طبعة وجب التنصيص على ذلك في كل تهميش يرد فيه المصدر الذي تعددت طبعاته المستخدمة في البحث حتى يسهل الرجوع لمحل المعلومة من أيسر وأسهل الطرق.

أثناء الصياغة وذلك من أجل تحاشي التكرار الممجوج والأساليب المستهجنة.

18- يجب على الباحث إخلاء رسالته من جميع الأخطاء اللغوية، إذ لا مانع من أن يعرض رسالته على مختص في اللغة قصد تقويمها وتهذيبها وتشذيبها من الناحية اللغوية، لأن ورود الرسالة ملأى بالأخطاء اللغوية ينقص من قيمتها وقيمة صاحبها بل يصدق في صاحبها قول الشاعر:

الحمد لله رب البيت والحجب منزل الوحي والآيات والكتب

من لم يكن عالما بالنحو كان إذا حل المجالس معدودا من الخشب

19- تجنب المبالغات التي لا تتماشى وطبيعة البحث العلمي كأن يقول باحث في رسالته: «هذه مسألة أكل عليها الدهر وشرب، وقد قتلت بحثا وصنفت فيها المئات من الكتب والبحوث» فإذا سألناه أن يذكر لنا بعض هذه الكتب والبحوث لا تجد في ذهنه منها شيئا وربما ذكر لنا كتابا أو كتابين فقط، ولذا وجب على الباحثين تجنب مثل هذا الأسلوب غير العلمي.

20- تجنب استعمال الباحث لضمائر المتكلم، بجميع أنواعها مثل: أنا ونحن، وأرى، ونرى، ونعتقد، ونجزم لأنها مظهر من مظاهر النرجسية والاعتداد بالنفس الممجوج في البحوث العلمية التي تقوم على التواضع واحترام الرأي المخالف ولذا يجمل بالباحث أن يستخدم أسلوب غير الجزم مثل: ويبدو أنه كذا، ويظهر مما سبق، ويتضح من ذلك... وهكذا.

21- يجب على الباحث أن يتحاشى في رسالته كل ما من شأنه أن يفتح عليه بابا للخلاف الذي يستدعي الرد عليه ومناقشته فيما طرحه بشدة وعنف.

22- تجنب ذكر الوظائف والألقاب العلمية في البحوث الأكاديمية كوزير ومدير، ودكتور وغيرها.

وقد يجوز ذكرها ولكن في حالات نادرة، وهذا إذا كان في ذكرها تدعيما لفكرة ما كأن يخالف الباحث رأيا للمعتزلة ثم يدعم ذلك بمخالفة فلان المعتزلي نفسه لذلك الرأي فهنا في هذه الحالة لا بأس بذكر وصفه بالاعتزال أو كأن يفتي الأزهر بفتوى معينة في موضوع ما ويأتي أحد الدكاترة المدرسين به ويخالف تلك الفتوى فهنا لا

بأس بذكر وظيفة المخالف ورتبته العلمية خدمة للفكرة المراد طرحها.

23- وجوب ضبط ما يستحق الضبط بالشكل كالآيات القرآنية المطهرة، والأسماء والكلمات التي تحتمل وجوها متعددة عند نطقها وقراءتها، فكم من رسالة أخلاها صاحبها من مثل هذه التحسينات فكان ذلك سببا في حجب التقدير الأعلى على الرسالة إلى التقدير الموالي.

24- مراجعة الرسالة بعد طبعها عدة مرات، وهناك من يفضل استعانة الباحث بغيره في مراجعة بحثه لأنه كم من خطأ مطبعي قد لا يكتشفه صاحب الرسالة وذلك لوجوده صحيحا في ذهنه بينما يتنبه له غيره.

وهنا ننبه إلى أن تصحيح الرسالة وخلوها من الأخطاء المطبعية هي مسألة من الأهمية بمكان لها تأثيرها الكبير في عملية تقويم الرسالة والحكم عليها.

25- يستحب أن يتولى الباحث كتابة رسالته بنفسه حتى يطبق عليها القواعد المنهجية التي درسها في مرحلة ما بعد التدرج من جهة وحتى تأتي خالية من الأخطاء من جهة ثانية.

26- ابتعاد الباحث عن الجدل العقيم للجنة المناقشة إذ غالبا ما يفتح على الباحثين أبوابا لا قبل لهم بسدّها وقد يضر بالباحث أكثر مما ينفعه.

وينبغي التنبيه هنا إلى أنه ليس من الضروري أن يجيب الباحث عن جميع الملاحظات الموجهة لبحثه، إذ غالبا ما تكون هذه الملاحظات موجه بعضها للجمهور من طلبة الدراسات العليا الجدد المقدمين على البحث حتى يتحاشوها في رسائلهم مع اعتقاد الباحث أن جلسة المناقشة ليست جلسة للمحاكمة وإنما هي جلسة علمية لتبادل الآراء والنصح والإرشاد من قبل أساتذة لهم خبرة طويلة وباع كبير في ميدان البحث العلمي، تزيد مناقشاتهم البحث ثراء وأصالة ودقة.

27- عند ورود الأرقام في صلب الرسالة فإننا نفرق بين الأرقام التي لا تتجاوز الثلاث كلمات وبين التي تتجاوز ذلك، ففي الحالة الأولى يكتب الرقم بالحروف مثل: ألف، ألف ومائتان، ألف ومائتان

وخمسة، أما في الحالة الثانية فيكتب بالأرقام مثل 5687 و 17166500.

هذا مع التنبيه إلى جواز كتابة العدد بالحروف ولو تجاوز الثلاث كلمات إذا وقع في أول الجملة مثل: سبعة آلاف وسبعمائة وخمسة وستون رجلا.

28- الابتعاد عن إدخال أي شيء غامض وغير مفهوم لدى الباحث في صلب الرسالة أو هوامشها، لأنه قد يُسأل عن ذلك ولا يستطيع الإجابة فيؤثر ذلك على التقويم، وقد يتهم بعدم استيعابه لمحتويات بحثه.

29- القيام بشرح الكلمات الغريبة الواردة في البحث وذلك بالرجوع للمظان اللغوية، التي دون شك ستزيد مصادره تنوعاً وثراء.

30- وجوب بروز شخصية الباحث وذلك عن طريق العمق في التحليل، والغوص في دراسة الأدلة ومناقشتها، والمقارنة بينها للوصول إلى تبني ما يطمئن إليه منها.

31- وجوب تجنب استخدام أسلوب التجريح في البحوث العلمية الأكاديمية، إذ ليست هذه البحوث مكانا لطرح الخصومات وشق أنواع السباب والشتائم وإنما هي مجال للمناقشات العلمية الأصيلة الهادئة الهادفة، المنبنية على الدليل والبرهان، والرد على الآخرين بأدب جم، وأخلاق عالية، وعبارات لطيفة شعار الباحث في ذلك قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿ وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا ﴾. الكهف : 19 .

32- التوثيق لكل معلومة وردت في البحث مهما عظم أو صغر شأنها لأن عدم توثيقها يتنافى مع الأمانة العلمية التي هي من أبرز المواصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث الأكاديمي.

33- عدم احتقار آراء الآخرين، بل الواجب العلمي يحتم على الباحث الاستعانة بجميع هذه الأفكار والآراء الخادمة لبحثه مهما كان مصدرها أو صاحبها جاعلا شعارة قوله ﷺ: «الحكمة ضالةُ المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها».

34- وجوب وضوح إشكالية البحث والوفاء بما طرحه الباحث فيها عند الانتهاء من البحث، وإلا عُدَّ مقصرا غير متحكم في بحثه.

35- يجب أن يكون الموضوع المطروق من قبل الباحث لصيقا بتخصصه الدقيق حتى لا يجد صعوبة في إنجازه فكم من طالب مختص في الكتاب والسنة وقع اختياره على موضوع أصولي فلم يفلح في إنجازه وإذا حاول واجتهد خرج الموضوع مشوها خداجا غير تمام.

36- يجمل بالباحث في مذكرة الماجستير ألا يقحم نفسه في الترجيحات بين الأقوال لأن الترجيحات لها أسسها وقواعدها المعروفة عند أهل هذا الشأن كالترجيح بالأحفظية أو الأكثرية، أو تعدد الطرق، أو تقديم القول على الفعل، أو تقديم قول صاحب الواقعة أو أقوال تلاميذه وذويه على أقوال غيرهم.

ولذا يجمل بالباحث في مرحلة الماجستير أن يختار قولا لقوة أدلته، أو لكونه يحقق مقصدا شرعيا، أو مصلحة راجحة.

بينما يحسن بباحث الدكتوراه خوض معترك الترجيحات وذلك لكون بحوث الدراسات العليا الثانية يحسن فيها الاجتهاد وإضافة الجديد لأنها أعلى وأسمى درجات البحث العلمي في عصرنا الحديث وواقعنا المعيش.

37- وجوب توحيد الطريقة بين التهميش وقائمة المصادر والمراجع فلا يجمل بالباحث أن يبدأ بالمولف ثم الكتاب في كل حواشي الرسالة ثم يبدأ بالكتاب معقبا إياه بصاحبه في قائمة المصادر والمراجع.

38- وجوب التنظيم في عرض المادة العلمية للبحث بحيث تقدمها للقارئ على طبق من ذهب تحببه في قراءتها وذلك عن طريق تمييز الآيات القرآنية والمرويات الحديثية عن بقية المتن وتثخين خط العناوين ووضع ما يجب وضعه منها في الوسط واحترام علامات الترقيم مثل الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة والنقطتان العموديتان وغيرها.

39- الالتزام بالتقسيمات المنهجية المعهودة في البحوث الأكاديمية كالباب والفصل والمبحث والمطلب والفرع والبند لأنها دون شك ستحمل الرسالة من الناحية المنهجية.

40- احترام مسألة التوازن بين الفصول وكذا بين المباحث والمطالب إذ لا يجوز من الناحية المنهجية أن يدرج الباحث فصلا في رسالته يحتوي ستين صفحة ويورد فصلا آخر يضم بين جنباته سبع

صفحات، فهذا دون شك يعد خللا منهجيا كبيرا وخطأ شكليا جسميا.

41- يستحب عدم ترقيم المقدمة بالأرقام العددية وإنما ترقيمها بالحروف الأبجدية وذلك لكونها آخر ما يكتب عادة، فلا يقف ترقيمها عدديا حجر عثرة أمام ترقيم صلب الرسالة ومضمونها.

42- يستحب إخلاء المقدمة من التهميش لأن الهدف منها هو وضع تصور مسبق لمضامين البحث لا البحث ذاته.

43- وجوب تجليد البحث وتجنب إلصاقه بطريقة النوابض البلاستيكية التي لا تقاوم تداول أيدي القراء على الرسالة من جهة ولأن وفاء الباحث لبحثه الذي قضى فيه سنيّا من عمره يجعله يستنكف عن تقديمه ملصقا بالنابض بدل التجليد من جهة أخرى.

44- يجب الاعتناء بالإخراج النهائي للبحث كتابة وتصفيفا وتصويرا وتجليدا لأن ذلك من وسائل تحبيب الباحثين لقراءته، وكذا من النقاط الإيجابية التي تحسب للباحث عند تقويم بحثه.

45- الابتعاد عن التضليل والمغالطة فلا يحسن بالباحث أن يذكر مصادر ومراجع في قائمة المصادر والمراجع وهو لم يوظفها في البحث.

46- الابتعاد عن وضع نتائج لا تسندها الأدلة القوية والبراهين القطعية.

47- الابتعاد عن السطو على أفكار وعبارات الغير وذلك بإعادة صياغتها بأسلوب الباحث دون توثيقها.

48- استحباب تذييل الرسالة بملخصين لمحتواها أحدهما بالإنجليزية والآخر بالفرنسية وهذا تعميما لفائدتها وإطلاع شرائح أكبر على فكرتها الأساسية مما يجعلهم يلجؤون إلى ترجمة ما يحتاجونه منها قصد توظيفه في بحوثهم وأعمالهم العلمية.

49- إن القيمة العلمية للبحث لا تكمن في ضخم حجمه وكثرة صفحاته وإنما تكمن في دقته، وجدته، وجديته، وعمق طرحه وحسن صياغته، وسلامة لغته وتقديمه لروافد جديدة في فنه وتخصصه.

ولذا فإننا ننصح الباحثين بعدم الجري وراء تضخيم البحوث والتفاخر بكبرها وإنما عليهم أن يوجهوا طاقاتهم للتنافس في ميدان الابتكار والإضافات العلمية خدمة لأوطانهم ومجتمعاتهم وأممهم.

50- وفي الأخير لا يسعني إلا أن أهمس في أذن الباحث الطموح الساعي لكتابة بحث جيد يشرفه ويشرف الجامعة التي ينتسب إليها قائلا له إن كنت تسعى لذلك بجد فعليك بهذه الوصفة:

"عليك بعروق الإخلاص، وورق الصبر، وعصير التواضع، ضع كل ذلك في إناء التقوى، وصب عليه ماء الخشية، وأوقد عليه نار الحزن، وصفه بمصفاة المراقبة، وتناوله بكف الصدق، وأشربه من كأس الاستغفار، وتمضمض بالورع، وأبعد نفسك عن الحرص والطمع، تنجز بحثا ناجحا تجني ثمرته في الدنيا وأجره في الآخرة، إن شاء الله تعالى ".

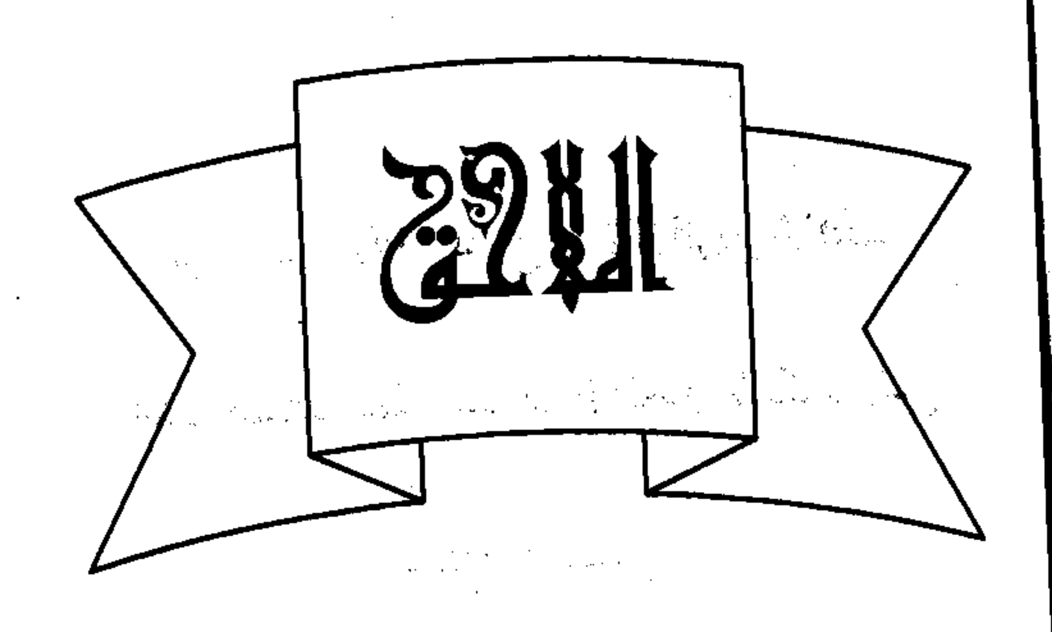
الخاتمة

بعد عرضنا لمحتويات هذا الكتاب الذي بسطنا فيه جملة من القواعد التطبيقية، التي لا غنى لباحث العلوم الإنسانية والإسلامية عنها، والتي نحسب جازمين أنه إذا ما طبقها كان بحثه ناجحا ومضبوطا من الناحية المنهجية، التي لا تقل أهمية عن جودة المضمون، وعمق الفكرة، وقوة الطرح، وقد أثبتت التجربة الميدانية لاسيما في مذكرات الماجستير أن دقة الصياغة، وجمال التنظيم، وحسن التبويب والترتيب، والإخراج الجيد لهم دورهم الفعال في ترجيح كفة الحكم الإيجابي على الرسالة، وتحفيز صاحبها، وذلك بمنحه أعلى التقديرات التي تقرها قوانين كل جامعة.

وفي الأخير : نسأل الله العلي القدير باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى ، أن يعُمّ نفع هذا الكتاب، وأن يجد فيه طلبتنا الأعزاء ضالتهم إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ما تعاقب الملوان ومدحه الثقلان، آمين، آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قسنطينة في : 01 محرم 1426 هـ

10 فيفري 2005 م


الملاحق

الملحق الأول

قرار رقم : 90 المؤرخ في 12 أفريل 2003

يحدد كيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل

شهادة الماجستير .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم : 90 المؤرخ في 12 أفريل 2003

يحدد كيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير .

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

ـــ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02 – 208 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1423 الموافق 17 جوان 2002 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة .

ـــ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 – 262 المؤرخ في 27 أوت 1994 ، يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ـــ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 – 254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 ، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي .

يقـــرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير.

المادة 02 : بغض النظر عن أحكام المادتين 06 و 27 أدناه يتم الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير عن طريق مسابقة على أساس اختبارات .

المادة 03: تنظيم مسابقة الماجستير بطريقة تسمح بضمان نوعية المترشحين وهذا من أجل تكريس الهدف الأول للدراسة من أجل نيل شهادة الماجستير وهو التحضير للتكوين في الدكتوراه .

المادة 04: تهدف المسابقة إلى إجراء انتقاء بيداغوجي للمشاركين على أساس الترتيب حسب درجة الاستحقاق وهذا في حدود عدد المناصب المفتوحة سنويا من طرف الوزير المكلف بالتعليم العالي .

المادة 05: تفتح المسابقة للمتحصلين على إحدى شهادات التدرج الطويلة المدى الآتي ذكرها:

- شهادة الليسانس (مدة 04 سنوات)
- شهادة الدراسات العليا (مدة 04 سنوات)
- شهادة مهندس معماري (مدة 05 سنوات)
- شهادة أستاذ في التعليم الثانوي التقني (مدة 05 سنوات)
- شهادة أستاذ في التعليم الثانوي (مدة 05 سنوات)

أو أي شهادة أجنبية معادلة .

المادة 06 : يسمح الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الماجستير بدون مسابقة للأوائل في الدفعة عند انتهاء دراستهم في التدرج، والمتحصل

على المرتبة الأولى هو المتحصل في دراساته في التدرج على المعدل العام الأعلى المحسوب على أساس مجموع السنوات الدراسية بدون إعادة أي سنة دراسية .

يخصص منصب واحد لصالح الأول في الدفعة .

المادة 07 : تطبق أحكام المادة 06 المذكورة أعلاه فقط، على الأوائل في الدفعة التابعين للمؤسسة المنظمة للماجستير والمتحصلين على شهادتهم في التدرج عند انتهاء السنة الجامعية السابقة لتاريخ المسابقة .

المادة 08 : تكلف عند الاقتضاء ، اللجنة العلمية للهيئة الجامعية (قسم) أو المجلس العلمي أو اللجنة البيداغوجية للمؤسسة بتوضيح المعايير والكيفيات البيداغوجية لتحديد وتعيين المتفوق الأول المعفى من المسابقة .

المادة 09 : في حالة عدم التحاق المتفوق الأول في الدفعة بالمنصب المخصص له ، يدمج هذا الأخير في مجموع المناصب المفتوحة للمسابقة .

المادة 10 : يجب أن يكون المترشحون للمسابقة حاملين شهادة التدرج (مدى طويل) في التخصص المماثل للمجال العلمي للماجستير، كما يجب

أن تحدد قائمة الشهادة أو الشهادات المشترطة لكل تخصص ماجستير مسبقا ويعلم المترشحون بها قبل المسابقة .

المادة **11** : تعد مسابقة الالتحاق بالتكوين من أجل نيل شهادة الماجستير الوطنية ويسمح للمترشحين التسجيل في مؤسسات أخرى غير المؤسسة الأصلية التي زاولوا بها تكوينهم في التدرج (المدى الطويل).

المادة **12**: على المؤسسات أن تضمن الإعلان الواسع (30 يوما) على الأقل قبل التاريخ المحدد للمسابقة لمجموع المعلومات المتعلقة بآجال التسجيل منها:

- عنوان تخصص الماجستير .
- الشهادة أو الشهادات المطلوبة .
- عدد المناصب البيداغوجية المفتوحة للمسابقة .
- برنامج الامتحانات (المواد ، المعامل، المدة)
- الشروط والكيفيات الإدارية للتسجيل ... إلخ .

المادة **13** : تضمن لجنة الامتحانات المعين أعضاؤها من قبل اللجنة العلمية للهيئة الجامعية المعنية (قسم) ، أو من المجلس العلمي، أو البيداغوجي

للمؤسسة بناء على اقتراح على الأستاذ المسوول عن الماجستير، التحضير والتنظيم البيداغوجي للمسابقة.

المادة 14 : تكلف لجنة الامتحانات أساسا بإعداد مواضيع الامتحانات وتقييم اختبارات المسابقة كما تقوم هذه اللجنة بإجراء المداولات .

المادة 15 : ينسق ويتابع الأستاذ المسوول عن الماجستير بمساعدة أعضاء لجنة الامتحانات والمصالح المكلفة بما بعد التدرج مجموع العمليات المرتبطة بتحضير وتنظيم المسابقة، ويرأس أشغال مداولات لجنة الامتحان .

المادة 16: تشمل المسابقة من امتحان واحد إلى 03 امتحانات كتابية على الأكثر، منقطة من الصفر (0) إلى (20) . موجهة لتقييم المستوى ودرجة التحكم في المعارف الأساسية المحصلة خلال طور التكوين في التدرج الطويل المدى في الاختصاص المعني .

المادة 17 : يلتزم أعضاء لجنة الامتحان بالسرية طوال مدة إجراء المسابقة إلى غاية المرحلة النهائية للمداولات .

المادة 18 : يخضع تقييم امتحانات المسابقة إلى تصحيح مزدوج ، وفي حالة وجود فارق بين التصحيح الأول والثاني يساوي أو يفوق (04) نقاط يتم اللجوء إلى تصحيح ثالث، وفي هذه الحالة الأخيرة تعد العلامة النهائية معدل العلامتين الأكثر تقاربا .

المادة 19 : يتم الترتيب النهائي للمترشحين أساسا على العلامة المحصل عليها في الامتحانات الكتابية للمسابقة .

الملحق الثاني

النصوص المتعلقة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي

المرسوم التنفيذي 254/98 المؤرخ: 17 غشت 1998
والمنشور رقم 03 المؤرخ: 24 ماي 2003 المحدد لكيفيات تطبيق التأهيل الجامعي. والمراسلة رقم 137- 2003 المتعلقة بتحديد كيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير .

المادة 20: تعوض تسمية "الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي في كل المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه بتسمية "الوزير المكلف بالتعليم العالي".

المادة 21: يجب أن يخضع تنظيم الجامعات موضوع المراسيم رقم 84-182 و 84-209 و84-210 و84-211 و84-212 و84-213 و84-214 و89-136 و89-137 و89-138 و89-139 و89-140 و 89-141 و98-189 و98-218 و98-219 و98-220 والمذكورة أعلاه، إلى التطابق مع أحكام هذا المرسوم في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 1998.

المادة 22: في انتظار تطبيق أحكام المادة 21 أعلاه، تبقى الجامعات المنصوص عليها أعلاه خاضعة للأحكام الجاري بها العمل عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 23: يوضح الوزير المكلف بالتعليم العالي، عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 24: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

-----------*-----------

مرسوم تنفيذي رقم 98-254 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998، يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

إن رئيس الحكومة.

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85-4 و125 (الفقرة 2 منه)،

- وبمقتضى القانون رقم 84-05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

- وبمقتضى القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات،

- وبمقتضى الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمن قانون المالية لسنة 1995، لاسيما المادة 146 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،

- وبمقتضى الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 67-284 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن إحداث لجنة وطنية لمعادلة الإجازات والشهادات الجامعية الأجنبية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71-189 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1391 الموافق 30 يونيو سنة 1971 والمتضمن كيفية تحديد معادلات الإجازات والشهادات والرتب الأجنبية بالإجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية وإعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71-275 المؤرخ في 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن إحداث شهادة الدروس الطبية الخاصة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74-200 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق أول أكتوبر سنة 1974 والمتضمن إنشاء شهادة دكتوراه في العلوم الطبية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يونيو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 الذي يحدد القانون الأساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الإدارات المركزية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 86-52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني،

– وبمقتضى المرسوم رقم 87-70 المؤرخ في 17 رجب عام 1407 الموافق 17 مارس سنة 1987 والمتضمن تنظيم الدراسات العليا،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97-230 المؤرخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97-231 المؤرخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يونيو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العاليين، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-479 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمركز الجامعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-291 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 الموافق 27 يوليو سنة 1997 والمتضمن إنشاء شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية،

يرسم ما يأتي:

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد وتنظيم التكوين في الدكتوراه والتكوين ما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

المادة 2: يلي التكوين في الدكتوراه أطوار التدرج في التعليم والتكوين العاليين.

يهدف التكوين في الدكتوراه إلى التكوين لمهن التعليم والتكوين العاليين، والبحث والخبرة والتأطير العالي المستوى في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المادة 3: يساهم التكوين ما بعد التدرج المتخصص في التكوين المتواصل، ويهدف إلى تكملة وتحيين التكوين الأولي باختصاصات قصد تحسين مؤهلات المترشح في إطار مطابقة التكوين مع الشغل.

المادة 4: يكرس التأهيل الجامعي بالنسبة للأستاذ الباحث مستوى عاليا من الكفاءة والقدرة العلمية، تمنحه لجنة التأهيل، أساتذة باحثين ينشطون في مناصب عملهم، وحققوا أعمال بحث ذات مستوى عال ونموا نتاجهم بمنشورات في مجلات ذات سمعة معترف بها، أو قدموا عروضا وطنية أو دولية أو كليهما، أو أودعوا براءات.

الباب الثاني

التكوين في الدكتوراه

المادة 5: ينظم طور التكوين في الدكتوراه، بالنسبة لجميع الفروع والاختصاصات، باستثناء العلوم الطبية التي تخضع لأحكام المراسيم رقم 71-275 المؤرخ في 3 ديسمبر سنة 1971 ورقم 74-200 المؤرخ في أول أكتوبر سنة 1974 ورقم 97-291 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1997 والمذكورة أعلاه، في مرحلتين تتضمنان دراسات للحصول على شهادة الماجستير متبوعة بتحضير أطروحة الدكتوراه في نفس مجال البحث.

المادة 6: تنشأ لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي لجنة تأهيل التكوين في الدكتوراه.

تكلف لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه بما يأتي:

- دراسة ملفات ترشيحات التأهيل وكذا طلبات التجديد التي تقدمها المؤسسات وذلك بالقيام على وجه الخصوص بتقييم قدرة هذه المؤسسات على تنظيم التكوين في الدكتوراه،

- دراسة ملفات ترشيحات التأهيل لمنح التأهيلات الجامعية وكذا طلبات التجديد التي تقدمها المؤسسات.

- اقتراح عدد المناصب الواجب فتحها في التكوين في الدكتوراه في مختلف الفروع والاختصاصات حسب الطاقات المتوفرة والحاجات المبرمجة.

- دراسة الحصائل السنوية للتكوين في الدكتوراه والقيام بكل اقتراح من شأنه تحسين سيره ومردوديته.

المادة 7: تضم لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه على الخصوص ممثلي الإدارة المركزية المكلفة بالتعليم العالي، ومديري الجامعات ومديري مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث المعنية.

يحدد تشكيل لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه وكيفيات سيرها، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 8: تنظم الدراسات للحصول على شهادة الماجستير داخل الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، وغيرها من مؤسسات التكوين والبحث المؤهلة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

المادة 9: تحضر أطروحة الدكتوراه في الجامعات المؤهلة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

كما يمكن أن تنظم أطروحة الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات التكوين والبحث المؤهلة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

المادة 10: تحدد شروط منح التأهيل المنصوص عليه في المادتين 8 و9 أعلاه، وكيفيات ذلك، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

ينبغي أن يوضح قرار تأهيل المؤسسة على الخصوص، المؤسسة المعنية والفرع والاختصاص والاختيار الذي تم تحديده والتجهيزات العلمية المطلوبة، عند الاقتضاء، وكذا أسماء وألقاب ومؤهلات الأساتذة أو الباحثين الذين بإمكانهم المشاركة في تأطير التكوين المنشود.

المادة 11: يخضع التأهيل للتكوين لنيل شهادة الماجستير للتجديد كل سنتين وكذلك عند تغيير الشروط التي تنظم الحصول عليها.

المادة 12: يخضع التأهيل للتكوين لنيل شهادة الدكتوراه للتجديد كل أربع (4) سنوات، وكذلك عند تغيير الشروط التي تنظم الحصول عليها.

المادة 13: يسحب التأهيل عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

في حالة سحب التأهيل أو عدم تجديده، على المؤسسة المعنية ضمان متابعة تكوين المترشحين المسجلين بانتظام لتحضير الماجستير أو أطروحة دكتوراه.

المادة 14: يوقع الوزير المكلف بالتعليم العالي على شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه ويسلمهما.

المادة 15: زيادة على أهداف التكوين من أجل الخبرة والتأطير العالي المستوى في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تكون الاختصاصات المفتوحة للتكوين في الدكتوراه متطابقة نوعا وكما مع الحاجات إلى الأساتذة الجامعيين والباحثين في كل فرع أو شعبة فرعية.

المادة 16: تحدد سنويا قائمة الفروع المفتوحة للتكوين في الدكتوراه وعدد المناصب المفتوحة على الصعيد الوطني وتوزيعها على المؤسسات والفروع

والاختصاصات والاختيارات بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

المادة 17: ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، وتصاغ كلما أمكن الأمر ذلك، للاستجابة لضرورة الجمع المزدوج بين الأهداف البيداغوجية لتكوين المكونين وأهداف البحث من جهة، وبين أهداف البحث وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

المادة 18: تستخلص مواضيع البحث المطابقة لمواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، كلما أمكن الأمر ذلك، إما من البرامج الوطنية ذات الأولوية في البحث، بما فيها البرامج النوعية أو المعبئة، وإما المساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق هذه البرامج.

المادة 19: يمكن أن تستفيد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه التي تستوفي الشروط المذكورة في المادة 18 أعلاه، من تمويل تكميلي في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، دون المساس بالتكفل بها في إطار مؤسسة التسجيل.

كما يمكن أن يستفيد التكوين في الدكتوراه من رعاية و/ أو تمويل تكميلي من منظمات ومؤسسات عمومية أو خاصة، أو أشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو الخاص أو أشخاص طبيعيين.

تحدد كيفيات تطبيق الفقرة أعلاه، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة 20: يمكن أن يستفيد التكوين من أجل نيل شهادة الماجستير أو شهادة الدكتوراه من برامج التداريب القصيرة المدى في الخارج ومن اتفاقات برامج التعاون الدولي في إطار التنظيم المعمول به.

الباب الثالث

شهادة الماجستير

المادة 21: تنتهي المرحلة الأولى من طور التكوين في الدكتوراه بشهادة الماجستير.

المادة 22: يهدف التكوين لنيل شهادة الماجستير إلى تعميق المعارف في مجال علمي خاص، وتلقين تقنيات البحث والتمرن على طرق التحليل والتفكير وإنشاء بروتوكول مطابق من الأبحاث أو التجارب أو كليهما.

المادة 23: تهدف هذه المرحلة إلى تنمية قدرات البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج، عند الحائز الشهادة، وشرح نتائج الأحداث والوقائع، وتدوين هذه النتائج في شكل قابل للاستغلال. كما تهدف إلى زرع القدرة على التقدير، والصرامة والتوازن في الحكم على الأمور عند الحائز الشهادة.

المادة 27: تدوم الدراسات لنيل شهادة الماجستير سنتين، ويشترط فيها تسجيلان سنويان متتاليان في مؤسسة تكوين مؤهلة.

المادة 28: يتضمن التكوين لنيل شهادة الماجستير ما يأتي:

- التعليم النظري،

- التعليم التطبيقي أو في المخبر في الاختصاصات التي يكون فيها هذا التعليم ضروريا،

- تعليم لغة أجنبية لاستعمالها في مجال البحث المعني،

- التعليم المنهجي أو البيداغوجي أو في البحث،

- محاضرات وعروض وورشات وندوات،

- تحضير مذكرة.

الحضور في جميع النشاطات التي يشملها برنامج الدراسات إجباري.

المادة 29: ينقسم التعليم إلى تعليم أساسي وتعليم مختص أو اختياري.

المادة 30: يقدم التعليم الأساسي بصفة مشتركة لعدة اختيارات، وينظم خلال أربعة أشهر ويطابق حجما ساعيا شاملا يتراوح بين 300 و400 ساعة، حسب المجال والفرع والاختصاص المختار.

يتوج التعليم الأساسي بامتحانات.

المادة 31: يقدم التعليم المختص أو الاختياري حسب الاختيار، وينظم خلال ثلاثة (3) أشهر ويطابق حجما ساعيا شاملا يتراوح بين 250 و300 ساعة، حسب المجال والفرع والاختصاص والاختيار المختار.

يتوج التعليم المختص بامتحانات.

المادة 32: يمكن أن ينظم التعليم التطبيقي وأعمال المخبر، بالنسبة للفروع العلمية والتكنولوجية على الخصوص، في دورة مجمعة تتراوح بين 3 و4 أسابيع، عند انتهاء فترة التعليم المختص أو الاختياري.

يكون التعلم التطبيقي أو أعمال المخبر أو كلاهما إجباريا ومحل تنقيط .

المادة 33: يحدد محتوى التعليم المنهجي للبيداغوجيا والبحث بالنسبة لكل فرع، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 34: يشارك المترشح، في السنة الثانية من التكوين، في تأطير الأعمال التطبيقية أو الأعمال الموجهة في التدرج تحت مسوولية أستاذ برتبة الأستاذية يقدر أداءاته.

المادة 35: يدخل المترشحون، عند انتهاء الامتحانات والتقييم المنصوص عليهما في المواد 30 و31 و32 أعلاه، في فترة تدريبية.

عندما يحصل المترشح على نتائج غير كافية في الامتحانات التي تتوج التعليم النظري والتطبيقي، تقصيه اللجنة البيداغوجية للماجستير المذكورة في المادة 40 أدناه، من التكوين في الدكتوراه.

يمكن أن يرخص للمترشح إعادة كامل برنامج السنة الأولى أو جزء منه، مرة واحدة عند تعرضه لظروف استثنائية تعود لحالة قوة قاهرة مثبتة قانونا، منعته من متابعة دراسته بصفة عادية.

المادة 36: تساعد فترة التدريب التي تمت في المخبر أو في مؤسسة مختصة في مجال اهتمام المترشح، على اختياره لميدان بحث أطروحته اللاحقة لنيل دكتوراه. ويتوج هذا التدريب الذي تتراوح مدته بين 4 و5 فصول (ثلاثيات)، بتحضير مذكرة فردية كمدخل للبحث وتحريرها ومناقشتها شفويا أمام لجنة.

المادة 37: فضلا عن أحكام المادة 36 أعلاه، يمكن تمديد مدة تحضير المذكرة بالنسبة لبعض الاختصاصات، بسداسي واحد. ويوضح قرار التأهيل المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه الاختصاصات المعنية.

المادة 38: فضلا عن أحكام المادتين 36 و37 أعلاه، يمكن أن يمنح المترشح، استثنائيا، وبترخيص مخالف من المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للموسسة المؤهلة، تمديدا أقصاه ثلاثة (3) أشهر في مدة التدريب لشهادة الماجستير.

المادة 39: ينبغي أن يدمج المترشح الذي يحضر مذكرة شهادة الماجستير في مجموعة أو فريق بحث مهيكل وعملي ليقوم بأعماله ضمنه، عندما تسمح الظروف والشروط بذلك.

المادة 40: تقوم بالمتابعة البيداغوجية والعلمية لكلا التعليمين النظري والتطبيقي المقدمين، لجنة بيداغوجية للماجستير يعينها المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للموسسة المؤهلة.

تتكون اللجنة البيداغوجية للماجستير من ثلاثة (3) أساتذة برتبة الأستاذية أو باحثين لديهم رتبة مكلف بالأبحاث على الأقل ومكلفين بالتعليم النظري أو التطبيقي في الاختصاص المعني.

المادة 41: ينشأ جدول فهرسي مركزي لمواضيع مذكرات الماجستير المناقشة وكذا المواضيع الجارية، حسب المجال والاختصاص، وهو مفتوح أمام كل أستاذ وباحث للاطلاع عليه.

تحدد شروط وضع الجدول الفهرسي المركزي لمواضيع مذكرات الماجستير، وتسجيل مواضيع المذكرات وسحبها من الفهرس بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 42: يختار المترشح موضوع المذكرة بالاتفاق مع المشرف على المذكرة، ولا يسمح بتسجيل موضوع المذكرة إلا بعد انتهاء فترة التعليم الأساسي لنيل شهادة الماجستير.

يقدم موضوع المذكرة لموافقة المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة الذي يقدر مدى تطابقه مع محاور البحث ذات الأولوية. ويسجل الموضوع الموافق عليه في الجدول الفهرسي المركزي لمذكرات الماجستير.

على المترشح تقديم خطة عمل لإعداد مذكرته مرفوقة بملخص بيبليوغرافي يتعلق بالموضوع المختار، عند نهاية فترة التعليم المتخصص على أبعد تقدير.

المادة 43: تتمثل المذكرة المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه، في إعداد عمل بحث علمي له جانب نظري أو تطبيقي أو الجانبان في آن واحد يتعلق بموضوع واحد.

ينتظر من المترشح قصد إعداد المذكرة تنفيذ المناهج المطابقة لمقتضيات الموضوعية والدقة، وعليه تبيان قدراته في الملاحظة والتحليل والتلخيص بعمل ينجزه ويحرره بالصرامة العلمية اللازمة، ولا يكون الابتكار فيه مطلوبا أساسا.

المادة 44: يجب أن تحرر وثيقة المذكرة باللغة العربية.

كما يمكن تحريرها بلغة أخرى في حالة ما إذا منح مدير المؤسسة ترخيصا صريحا بذلك، بعد إدلاء المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للموسسة المؤهلة برأي معلل.

المادة 45: يجب أن يرفق ملف المذكرة عند إيداعه الرسمي قصد التقييم بملخص وثيقة المذكرة المحرر باللغة العربية، إجباريا.

كما يجب أن ترفق المذكرات المحررة بلغة أخرى غير اللغة العربية بملخص يعد بلغة كتابة المذكرة.

يحدد محتوى المذكرة ومواصفات تقديمها وكذا الملخصات بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 46: يجب أن يودع ملف المناقشة في ثماني (8) نسخ، قبل شهر على الأقل من تاريخ المناقشة.

يسلم مدير المؤسسة المؤهلة الترخيص بمناقشة المذكرة للمترشحين الذين نجحوا في امتحانات التعليم النظري والتعليم التطبيقي، بناء على تقرير إيجابي يحرره المشرف على المذكرة وبعد موافقة اللجنة البيداغوجية للماجستير.

المادة 47: تتم مناقشة مذكرة الماجستير علنيا أمام لجنة تتكون من ثلاثة (3) إلى خمسة (5) أعضاء أساتذة برتبة الأستاذية أو أساتذة باحثين بدرجة مكلف بالأبحاث على الأقل.

المادة 48: يعين اللجنة مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهلة بناء على اقتراح من المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة وتتكون على الخصوص من المشرف على المذكرة بصفته مقررا.

كما يمكنها أن تضم عضوا من خارج مؤسسة التسجيل، يختار لكفاءته في مجال اهتمام الموضوع، من بين الأساتذة الباحثين الذين يستوفون الشروط المحددة في المادة 47 أعلاه.

إذا كانت أغلبية المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة غير مكونة من أساتذة برتبة الأستاذية أو باحثين

بدرجة مكلفين بالأبحاث على الأقل، تعين اللجنة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من هذا المجلس.

المادة 49: تقيم اللجنة محتوى المذكرة، وتقدر العرض الشفوي للمترشح، وبإمكانها أن تطرح عليه أسئلة، وتتداول في جلسة مغلقة وتعلن قرارها بلسان رئيسها.

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات، ويكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي عدد الأصوات.

المادة 50: تمنح شهادة الماجستير مع الإشارة إلى الفرع والاختصاص والاختيار، للمترشح الذي نجح في الامتحانات وفي مناقشة المذكرة المنصوص عليهما في المواد 30 و31 و32 و47 من هذا المرسوم.

تحمل الشهادة، علاوة على ذلك، الملاحظة التي تحصل عليها المترشح، وتكون الملاحظات الممكنة كما يأتي:

- "مقبول"، عندما يكون المعدل العام يساوي 20/10 على الأقل وأقل من 20/12.

- "قريب من الحسن"، عندما يكون المعدل العام يساوي 20/12 على الأقل وأقل من 20/14.

- "حسن" عندما يكون المعدل العام يساوي 20/14 على الأقل وأقل من 16 /20.

- "حسن جدا" عندما يكون المعدل العام يساوي أو يفوق 20/16.

تترك موازنة النقاط المتحصل عليها في الامتحانات النظرية والتطبيقية لحساب معدل الامتحانات، لتقدير اللجنة البيداغوجية للماجستير.

يحسب المعدل العام، بموازنة متساوية، من معدل الامتحانات وعلامة مناقشة المذكرة.

المادة 51: يسمح بالتسجيل في أطروحة الدكتوراه للمتحصلين على ملاحظة "حسن جدا" و"حسن" و"قريب من الحسن" فقط.

الباب الرابع

أطروحة الدكتوراه

المادة 52: تهدف الأطروحة لنيل الدكتوراه إلى تكريس قدرات المترشح لتحقيق عمل بحث مبتكر ذي مستوى قيم والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

يجب أن تقدم الأطروحة بالضرورة، مساهمة في تطوير المعارف أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة.

تسمح المقتضيات في مجال التكوين في الدكتوراه بتقييم المؤهلات والمهارات والقدرات المطلوبة للقيام بأعمال البحث بصفة جيدة وباستقلالية عند الحائز لاحقا الشهادة.

المادة 53: يفتح التسجيل للحصول على الدكتوراه للحائزين الماجستير بملاحظة تتطابق والمادة 51 أعلاه، أو شهادة تعادلها.

المادة 54: يتوج التكوين في الدكتوراه بلقب دكتور في العلوم في الاختصاص المدروس.

المادة 55: تتمثل أطروحة الدكتوراه في إعداد عمل بحث مبتكر نشر على الأقل مرة واحدة في مجلة علمية ذات اهتمام معترف به وذات لجنة قراءة، ومتوج بتحرير أطروحة ومناقشتها.

المادة 56: الأطروحة هي عرض كتابي متبوع بتقديم شفوي لأعمال البحث التي تمت قصد الحصول على الدكتوراه.

- الأطروحة هي نتيجة عمل طالب واحد.

الجر
المادة
المواط
باحث
تحدد
الأطر
المادة
عند
يجب
يقدم
المجلس
البحـ
للأطر
المادة
كما
بذلك

المادة 57: ينشأ جدول فهرسي مركزي لمواضيع الأطروحات المناقشة وكذا المواضيع الجارية، حسب المجالات والاختصاصات، وهو مفتوح أمام كل أستاذ باحث للاطلاع عليه.

تحدد شروط إنشاء الجدول الفهرسي المركزي للأطروحات وتسجيل مواضيع الأطروحات فيه وسحبها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 58: يختار المترشح موضوع الأطروحة بالاتفاق مع المشرف وعليه إيداعه عند تسجيله الأول.

يجب أن يكون موضوع أطروحة الدكتوراه طبقا للمادة 36 أعلاه.

يقدم موضوع الأطروحة المختار لموافقة المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة الذي يقدر تطابقه مع محاور البحث ذات الأولوية. ويسجل الموضوع المعتمد في الجدول الفهرسي المركزي للأطروحات.

المادة 59: يجب أن تحرر وثيقة الأطروحة باللغة العربية.

كما يمكن تحريرها بلغة أخرى في حالة ما إذا منح مدير المؤسسة ترخيصا صريحا بذلك، بعد إدلاء المجلس العلمي للمؤسسة المؤهلة برأي معلل.

المادة 60: يجب أن يرفق ملف الأطروحة عند إيداعه الرسمي قصد تقييمه بملخص وثيقة الأطروحة المحرر باللغة العربية، إجباريا.

كما يجب أن ترفق الأطروحات المحررة بلغة أخرى غير اللغة العربية بملخص يعد بلغة كتابة الأطروحة.

يحدد محتوى الأطروحة ومواصفات تقديمها وكذا الملخصات بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 61: على المترشح الذي تحصل، في إطار أعماله، على معلومات خاصة أو سرية أو ذات نشر محدود أن يتعهد بألا يستعمل هذه المعلومات في تحرير أطروحته أو يتعهد بالحصول على ترخيص كتابي من المؤسسة المعنية قبل الإيداع الرسمي للأطروحة.

المادة 62: يمكن الترخيص للمترشح لأسباب أكاديمية، وفي إطار التبادل ما بين المؤسسات، أن يتابع جزءا من أعمال أطروحته في مؤسسة بحث غير المؤسسة التي سجل بها. ويجب أن تحرر هذه الأسباب بالتشاور مع المشرف وتقدم لتقدير المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة.

المادة 63: يجب على المترشح أن يختار قبل تسجيله الأول مشرفا ويتحصل منه على قبوله طبقا للإجراءات الإدارية المعمول بها في مؤسسة التسجيل.

المادة 64: يكون المشرف أستاذا برتبة الأستاذية مؤهلا بالمعنى المنصوص عليه في الباب السابع من هذا المرسوم، لتوجيه فرق أو مشاريع بحث، أو تأطيرها. ويكون برتبة أستاذ التعليم العالي أو مدير أبحاث أو أستاذ مؤهل أو أستاذ أبحاث.

يخضع اختيار المشرف على الأطروحة لموافقة المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة لتنظيم التكوين في الدكتوراه.

المادة 65: يمكن المترشح استثناء ولأسباب مقبولة، تغيير المشرف إذا تحصل على قبول المشرف الجديد المختار وإذا استوفى هذا الأخير الشروط المحددة في الفقرة الأولى من المادة 64 أعلاه.

يجب أن يقبل المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة تغيير المشرف.

المادة 66: يمكن أن يساعد المشرف مشرف مساعد وأن يجعل مشاركته رسمية.

يختار المشرف، المشرف المساعد الذي يجب أن يتحصل على موافقة المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي لمؤسسة التسجيل.

يمكن المشرف المساعد التصرف بصفته مناقشا، ولا يؤثر تعيينه بصفة مشرف مساعد في شيء على اختيار لاحق لأعضاء لجنة المناقشة.

المادة 67: يتابع المشرف على الأطروحة بانتظام حالة تقدم أعمال البحث ويحرر تقريرا بذلك كل سنة للمجلس العلمي أو البيداغوجي المعني.

المادة 68: لا يمكن أن تتم مناقشة أطروحة الدكتوراه إلا بعد أربعة (4) تسجيلات متتالية على الأقل.

يحدد العدد الأقصى للتسجيلات بخمس (5) تسجيلات. ويمكن أن يمنح المترشح تسجيلا سادسا، استثنائيا وبناء على رأي مخالف من المجلس العلمي أو البيداغوجي المعني معلل وموضح قانونا.

يمكن المترشح مناقشة أطروحته في أي وقت من سنة آخر تسجيل له.

المادة 69: يشطب المترشح الذي لم يتمكن من مناقشة أطروحته، عند نهاية السنة الأكاديمية التي تلي السنة السادسة لتسجيله، من قوائم التكوين في الدكتوراه، كما يسحب موضوع بحثه من الجدول الفهرسي المركزي للأطروحات المذكورة في المادة 57 أعلاه.

المادة 70: تتم مناقشة الأطروحة أمام لجنة مكونة بصفة قانونية تتألف من أربعة (4) إلى ستة (6) أعضاء برتبة أستاذ في التعليم العالي أو مدير أبحاث، أو أستاذ مؤهل أو أستاذ أبحاث، ويكون فيها للمشرف صفة مقرر.

يجب أن يكون نصف عدد أعضاء اللجنة على الأقل أو ثلثاها على الأكثر من خارج مؤسسة التسجيل، ويتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال اهتمام الموضوع، من بين الأساتذة الباحثين الذين يستوفون الشروط المحددة في الفقرة أعلاه.

علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة الأولى أعلاه، يمكن استدعاء أخصائي واحد، ذي مستوى عال بصفته "عضوا مدعوا" للمشاركة في المناقشة. وللعضو المدعو صوت استشاري أثناء مداولات اللجنة.

المادة 71: يشكل اللجنة المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة الذي يقترحها على مدير الجامعة أو مدير المؤسسة.

يحرر مدير الجامعة أو مدير المؤسسة مقررا يتضمن تعيين اللجنة.

ويوضح هذا المقرر صفة كل عضو من أعضاء اللجنة، الرئيس والمقرر المساعد، عند الاقتضاء، وكذا العضو المدعو احتمالا.

المادة 72: تتمثل عهدة رئيس اللجنة فيما يأتي:

أ) إدارة مرحلة الأسئلة وتنشيط النقاش أثناء المناقشة،

ب) رئاسة المداولات في جلسة مغلقة وتشجيع القرار التوافقي، فورا بعد المناقشة،

ج) التأكيد عند إيداع الصيغة النهائية للأطروحة، لدى الهيئات الإدارية المعنية، أن المترشح قد أخذ بعين الاعتبار وبصفة ملائمة تقارير المناقشين التقييمية وتوصياتهم أثناء المناقشة. ويمكن الرئيس أن يفوض هذا الجزء من عهدته لعضو آخر من اللجنة.

المادة 73: تقدم وثيقة الأطروحة لأعضاء اللجنة المعينين، بما فيهم العضو المدعو، ستين (60) يوما قبل التاريخ المحدد للمناقشة. كما يجب إيداع ثماني (8) نسخ من وثيقة الأطروحة في نفس الأجل لدى الهيئات الإدارية المعنية.

يجب أن يكون ملف الأطروحة مرفقا بنصوص المنشورات العلمية للمترشح وخلاصة تبرر ابتكارية العمل، وكذا بملخص كما هو محدد في المادة 60 أعلاه.

المادة 74: تجتمع اللجنة رسميا لدراسة الأطروحة عندما يتفق أغلبية أعضائها على قابلية مناقشتها ويحررون لهذا الغرض تقريرا إيجابيا لقابلية المناقشة.

في حالة ما إذا كان مشروع الأطروحة محل تحفظات جوهرية، تبلغ هذه التحفظات للمشرف والمترشح اللذين يجب أن يقدرا مدى صحتها.

إذا رفض المشرف جميع الانتقادات المقدمة، يتم تعيين لجنة ثانية بنفس الشروط المنصوص عليها في المادتين 70 و71 أعلاه.

لا رجوع في القرار الذي تتخذه اللجنة الثانية.،

المادة 75: تكون مناقشة الأطروحة علنية، إلا إذا قررت الهيئات الإدارية المعنية غير ذلك بعد استشارة اللجنة.

المادة 76: المناقشة جزء لا يتجزأ من سياق تقييم الأطروحة، وهي تهدف إلى إثبات أصالة الأطروحة بالتحقيق في قدرات المترشح على الدفاع عن الأعمال العلمية التي تمت في إطار هذه الأطروحة والحكم عليها نهائيا.

المادة 77: يكون قرار لجنة المناقشة نهائيا ولا رجوع فيه، ويؤخذ بأغلبية الأصوات. وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 78: تتم المناقشة رسميا داخل المؤسسة المؤهلة التي سجل فيها المترشح، وفي قاعة تعين لهذا الغرض وفي تاريخ يحدده رئيس المؤسسة.

المادة 79: لا يمكن أن تتم المناقشة عادة إذا كان أحد الأعضاء غائبا ولا يمكنه المشاركة في المناقشة عن بعد بواسطة جهاز اتصال لاسلكي ملائم.

غير أنه يمكن رئيس اللجنة الترخيص بانعقاد المناقشة عند غياب أحد أعضاء اللجنة باستثناء المقرر، عندما توصي جميع تقارير المناقشين بانعقاد المناقشة وعندما يكون عدد المناقشين المؤهلين الإجمالي لا يقل عن أربعة (4).

المادة 80: يكون سير المناقشة بالنسبة لكل الفروع والاختصاصات كما يأتي:

1) في البداية يتأكد رئيس اللجنة أن شروط المناقشة مجتمعة، ثم يقدم للحضور أعضاء اللجنة وكذا المترشح وموضوع أعماله، ويذكر بكيفيات سير المناقشة،

2) يستفيد المترشح بعد ذلك من عشرين (20) إلى ثلاثين (30) دقيقة، لعرض جوهر إشكالية أبحاثه وكذا بروتوكول الأبحاث المعتمد وذكر نتائج أطروحته الرئيسية مبرزا النتائج التي تبين ابتكارية عمله، والتعقيب إذا رغب في ذلك على بعض الملاحظات المحتواة في تقارير المناقشين المفصلة،

3) ثم يرخص بعد ذلك لأعضاء اللجنة وحدهم، بطرح أسئلة للمترشح والإدلاء علنا ببعض الملاحظات المتعلقة بالأطروحة،

4) وفي الأخير، يمكن الأعضاء الحضور، الإدلاء ببعض التعاليق فيما يخص الأطروحة أو طرح أسئلة على المترشح. ويمكن رئيس اللجنة استعمال عهدته لتحديد تدخل الحضور.

المادة 81: عند انتهاء المناقشة، يتداول أعضاء اللجنة في جلسة مغلقة ويصدرون قرارهم، كما يتفقون أيضا على تقييم أداء المترشح أثناء المناقشة.

المادة 82: يعلن رئيس اللجنة قرار اللجنة وتقييم أداء المترشح أثناء المناقشة.

المادة 83: عقب المناقشة وتبعا لمداولات اللجنة، ينجح المترشح أو يؤجل.

يعطي النجاح الحق في ملاحظة "مشرف" أو ملاحظة "مشرف جدا"، ويمنح المترشح لقب دكتور في العلوم.

يمكن اللجنة أن تمنح الحائز الشهادة شفويا وعلنيا بلسان رئيسها، عندما يجمع أعضاؤها على أن نوعية الأعمال والأداء أثناء مناقشتها كانا ممتازين.

يحق للمترشح في حالة تأجيله أن يبلغ كتابيا بالأسباب التي عللت قرار اللجنة.

المادة 84: تدون أعمال اللجنة في محضر للمناقشة مؤرخ، يوقع عليه أعضاء اللجنة ويرسله رئيس اللجنة إلى مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهلة وكذا إلى رئيس المجلس العلمي أو البيداغوجي المعني.

المادة 85: يوضح الوزير المكلف بالتعليم العالي، عند الاقتضاء، كيفيات تقديم مناقشة الأطروحة.

المادة 86: يجب أن تحمل الشهادة المسلمة، إضافة إلى الفرع والاختصاص والاختيار، أسماء أعضاء اللجنة ورتبهم وكذا الأعمال المقدمة خلال المناقشة.

المادة 87: تنسب الأعمال العلمية التي يعدها المترشح في إطار أطروحة الدكتوراه بقوة القانون إلى المؤسسة المؤهلة التي سجل بها المترشح وقام بأبحاثه فيها، ويمكنها التصرف فيها بكل حرية، إلا إذا تخلت عنها صراحة لصالح المترشح.

تعتبر الابتكارات التي قد تنتج عن الأعمال التي تمت في مؤسسة مؤهلة في إطار أطروحة الدكتوراه والتي تستوفي شروط قابلية البراءة، كابتكارات مصلحية بالمفهوم الذي تنص عليه المادتان 16 و17 من المرسوم التشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 7 ديسمبر سنة 1993 والمذكور أعلاه.

ولمثل هذا الابتكار ولغياب أحكام خاصة مبرمة بين المؤسسة والمترشح، تملك المؤسسة المؤهلة التي استعمل المترشح وسائلها والتي سجل بها وقام بأعماله فيها، الحق في الابتكار.

إذا تخلت المؤسسة صراحة عن هذا الابتكار يعود هذا الحق للمترشح.

للمترشح أو المؤلف أو المؤلف المساعد في الابتكار، الحق في ذكر اسمه في البراءة.

المادة 88: كل تصرف أو محاولة انتحال أو تزوير في النتائج أو غش له صلة بالأعمال العلمية المطالب بها في الأطروحة والمثبتة قانونا أثناء المناقشة أو بعدها، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة أو سحب اللقب الحائز عليه دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الباب الخامس

ما بعد التدرج المتخصص

المادة 89: ينظم التكوين ما بعد التدرج المتخصص في المؤسسات المؤهلة لهذا الغرض، بطلب من المؤسسات المستخدمة ولحسابها وفقا لأهدافها في مجال تكوين الأخصائيين وفي إطار اتفاقية تبرم بين مؤسسة التكوين أو البحث المعنية، والمؤسسة أو المؤسسات المستخدمة.

كما يمكن المؤسسة المؤهلة للتكوين أو البحث تنظيمه للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة في مجال تحسين مستوى مواردها البشرية وتخصصاتها.

تحدد كيفيات تأهيل المؤسسات المعنية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 90: يجب أن تحتوي الاتفاقية المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه، الشروط المتعلقة بما يأتي:

- التخصص المفتوح وبرامج التكوين المقرر،
- العمال المشاركون في تطبيق هذه البرامج،
- عدد المناصب المفتوحة للتكوين،
- كيفيات تنظيم التداريب في الأوساط المهنية والتكفل بها،

- الأعباء المالية والمادية للأطراف المتعاقدة.

المادة 91: يجري التكوين ما بعد التدرج المتخصص في اثني عشر (12) شهرا ويتضمن ما يأتي:

- تعليم نظري ملائم للاختصاص،

- أعمال موجهة وأعمال تطبيقية ومحاضرات منهجية،

- تداريب في الوسط المهني.

الحضور إجباري في كل من التعليم والتداريب المنصوص عليها في برنامج الطور.

المادة 92: يقدم التعليم النظري والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية والندوات المنهجية في حجم ساعي إجمالي يتراوح بين 500 و700 ساعة، حسب المجال والفرع والاختصاص.

يتوج التعليم النظري والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية بامتحانات.

يتوج التدريب في الوسط المهني بمذكرة تدريب تسمح بتقدير طاقات المترشح في التحليل والتحكم في التقنيات المكتسبة.

المادة 93: تنشأ لدى الهيئة الجامعية المعنية أو مؤسسة التعليم أو التكوين العاليين، أو مؤسسة البحث المؤهلة، لجنة بيداغوجية لما بعد التدرج المتخصص، تضم مجموع الأساتذة والممارسين الذين يؤطرون هذا التكوين.

وتكلف هذه اللجنة، على الخصوص بما يأتي:

- تقترح محتوى برامج التكوين وتنظيمه على المجلس العلمي أو البيداغوجي المعني،
- تقوم بمتابعة التعليم النظري والتطبيقي للاختصاص،
- تقترح طبيعة التداريب في الوسط المهني ومدتها،
- تدلي برأيها في الترشيحات المختارة للتكوين.

المادة 94: تخضع برامج التكوين ما بعد التدرج المتخصص وكذا كيفيات مراقبته وتتويجه لموافقة الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 95: يفتح الالتحاق بالتكوين ما بعد التدرج المتخصص للمترشحين الحائزين شهادة في التدرج الطويل المدى أو شهادة تعادلها مع إثباتهم خبرة مهنية تقدر بثلاث (3) سنوات على الأقل.

المادة 96: لتطبيق برامج التكوين ما بعد التدرج المتخصص يمكن، علاوة على الأساتذة المرسمين التابعين للتعليم العالي، اللجوء إلى مساهمة الممارسين الذي تدون مؤهلاتهم وشروط توظيفهم في الاتفاقية المنصوص عليها في المادتين 89 و 90 أعلاه.

المادة 97: تتكون اللجنة البيداغوجية المنصوص عليها في المادة 93 أعلاه في شكل لجنة، يرأسها الأستاذ ذو الرتبة الأعلى في الاختصاص، لتقدير نتائج الامتحانات النظرية والتطبيقية.

المادة 98: بعد النجاح في مجموع الامتحانات النظرية والتطبيقية، ترخص اللجنة للمترشح القيام بتدريب في وسط مهني، تحت إشراف مشرف على المذكرة تؤهله اللجنة البيداغوجية المنصوص عليها في المادة 93 أعلاه.

ويمكن الترخيص للمترشح المؤجل، بطلب من المؤسسة التي تستخدمه وعندما تسمح الظروف بذلك، أن يعيد مرة واحدة، كامل تكوينه أو جزءا منه.

المادة 99: يناقش المترشح مذكرة التدريب أمام لجنة تتكون من ثلاثة (3) أعضاء، منهم المشرف على المذكرة، يعينهم المجلس العلمي أو البيداغوجي المعني من بين الأساتذة والممارسين المكلفين بالتكوين.

المادة 100: يتحصل الطالب على شهادة التكوين ما بعد التدرج المتخصص عندما يناقش بنجاح مذكرة التدريب.

يسلم الوزير المكلف بالتعليم العالي شهادة ما بعد التدرج المتخصص التي تحمل اسم الاختصاص المتبع.

المادة 101: في حالة حدوث عجز أو مانع تلاحظهما اللجنة، يمكن المجلس العلمي أو البيداغوجي، وبتقرير شامل يقدمه المشرف، أن يمنح المترشح مهلة إضافية لا يمكن أن تفوق مدة التدريب.

المادة 102: يمكن الحائزين شهادة ما بعد التدرج المتخصص أو الحائزين شهادة التدرج الطويل المدى أو شهادة تعادلها، عندما تسمح برامج التكوين المتخصص المعني بذلك، أن يترشحوا للتكوين لنيل شهادة الماجستير.

يتم الالتحاق عن طريق المسابقة، ماعدا بالنسبة للأوائل الذين يمكن إعفاؤهم من المسابقة عند انتهاء دراساتهم في ما بعد التدرج المتخصص.

يخضع المترشح للمسابقة لمصادقة مسبقة من المجلس العلمي للهيئة الجامعية المعنية أو المجلس العلمي أو البيداغوجي للمؤسسة المؤهلة لتنظيم التكوين في الدكتوراه الذي يدلي برأيه في المعادلة الجزئية أو الكلية للتكوين المتخصص المذكور مع مرحلة التعليم الأساسي والمتخصص في برنامج دراسات الماجستير.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الباب السادس

التعاون الجامعي المشترك والاستعمال الأمثل للوسائل

المادة 103: يمكن أن ينظم التكوين في الدكتوراه أو التكوين في ما بعد التدرج المتخصص في إطار قطب بيداغوجي جامعي مشترك.

يقصد بالقطب البيداغوجي مجموع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والبحث التابعة لنفس الحيز الجغرافي والمرتبطة بمجموعة من الأهداف التي تنسق أعمالها وتتعاون في إطار جامعي مشترك.

المادة 104: تأخذ مجموع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والبحث بصفة عامة، والمؤسسات التابعة لنفس القطب البيداغوجي بصفة خاصة، جميع التدابير اللازمة لتطوير جميع أشكال التعاون العلمي والبيداغوجي. وينبغي أن تتضافر جهود المؤسسات لتحسين مردودية التكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص وفعاليته، لاسيما بالاستعمال المشترك لمواردها وبتجنيد مدعم وأمثل لوسائلها البشرية والبيداغوجية والعلمية والمادية، لتوفير أحسن الشروط الممكنة وتوفير أفضل محيط ممكن للبحث.

المادة 105: يشمل التكوين في ما بعد التدرج التنقل العلمي للمترشحين في ما بعد التدرج والأساتذة الباحثين والمستخدمين العلميين المؤطرين لنشاطات ما بعد التدرج في إطار تنظيمي يعتمد المعاملة بالمثل في نفقات الإقامة وفوترة بعض

الأنواع من المصاريف وتسجيل المصاريف المرتبطة بأعمالهم العلمية في ميزانية المؤسسة المستقبلة لمتعاوني الماجستير أو أطروحة الدكتوراه أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص.

يتم التسجيل في شهادة الماجستير أو في أطروحة الدكتوراه أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص في المؤسسة التي تتوفر على تأهيل قانوني.

ويمكن أن تسلم شهادة الماجستير أو شهادة ما بعد التدرج المتخصص تحت رعاية مشتركة للمؤسسات المتعاونة في ما بعد التدرج، في إطار اتفاقية.

المادة 106: يصدر الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي قرارا لتحديد الكيفيات العامة للتبادل والإقامة العلمية لفائدة الباحثين والأساتذة الباحثين والمترشحين في ما بعد التدرج، وتنظيم التعاون العلمي ما بين المؤسسات وتحديد آلياته المحفزة، وتشجيع التعاون وتعزيزه في نشاطات التكوين والبحث بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث.

المادة 107: ينشأ في إطار التكوين ما بعد التدرج، جدول فهرسي اسمي حسب المجال العلمي والاختصاص والرتبة والمؤسسة، للكفاءات الوطنية التي تمارس مهامها في التكوين العالي والبحث. كما ينشأ جدول فهرسي اسمي وطني للطاقة البشرية التي يمكن استدعاؤها لمهام بيداغوجية أو لمهام في البحث، وكذا مدونة لأعلام البحث ومدونة خصوصية للبحث الجامعي.

تحدد كيفيات إعداد هذه الجداول الفهرسية وتسييرها والوصول إليها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 108: ينشأ جدول فهرسي بياني وطني لتجهيزات البحث الكبرى، ويبين هذا الجدول صبغة كل واحدة من هذه التجهيزات وخصائصها وأدائها وتطبيقاتها العادية والكامنة، وموقعها الجغرافي ودرجة عمليتها وتوفرها وكذا تعريف هوية مسيرها.

كما ينشأ جدولان فهر سيان وطنيان (2) للتجهيزات العلمية ، الأول خاص بتقنيات و تجهيزات التحليل الفيزيائي – الكميائي، و التجارب الميكانيكية و التمييزية والثاني يفهرس على الصعيد الوطني التجهيزات العلمية ذات الصبغة البيداغوجية والتعليمية .

تحدد كيفيات إعداد الجداول الفهرسية وتسييرها و الوصول إليها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي .

الباب السابع

التأهيل الجامعي

المادة 109 :يسمح التأهيل الجامعي كما هو محدد في المادة4 أعلاه، للحائز عليه، بالإشراف على أطروحة دكتوراه أو مذكرة ماجستير أو مشروع بحث أو

مشاريع بحث أو فرقة بحث أو تأطيرها ، كما يسمح له بالحصول على لقب الأستاذ المؤهل ويمنحه رتبة الأستاذية.

المادة 110: يصنف الأساتذة الحائزون لقب أستاذ مؤهل في رتبة أستاذ محاضر.

المادة 111: يخص التأهيل الجامعي الأساتذة المساعدين الذين ينشطون في مناصب عملهم الحائزين شهادة الدكتوراه بالمفهوم الذي ينص عليه هذا المرسوم أو شهادة تعادلها.

كما يخص الحائزين شهادة أخرى لما بعد التدرج في الدكتوراه وفقا لشروط ستحدد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 112: يمنح التأهيل الجامعي بقوة القانون للأساتذة الباحثين الذين ينشطون في مناصب عملهم، الحائزين دكتوراه دولة وطنية أو أية شهادة تعادلها.

المادة 113: يعلن التأهيل الجامعي من قبل الجامعات المؤهلة لهذا الغرض بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

كما يمكن مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات أخرى للتكوين والبحث المؤهلة لهذا الغرض، أن تمنح التأهيل الجامعي بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

المادة 114: لا يمكن أية مؤسسة للتعليم أو التكوين العاليين أو مؤسسة بحث أن تكون مؤهلة لمنح تأهيلات جامعية إذا لم تكن مؤهلة من قبل لتنظيم التكوين في أطروحة الدكتوراه بالمفهوم الذي تنص عليه المادة 9 من هذا المرسوم.

المادة 115: يخضع التأهيل لمنح التأهيلات الجامعية للتحديد كل أربع (4) سنوات وكذا عندما تتغير الشروط التي تنظم الحصول عليه.

يعلن عن سحب التأهيل لتسليم التأهيلات الجامعية، عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بعد استطلاع رأي لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه.

المادة 116: يتكون ملف الترشح للتأهيل الجامعي من طلب مكتوب ومن السيرة الذاتية مرفقين بالوثائق المتعلقة بمجموع الأعمال العلمية والبيداغوجية لصاحب الطلب، بنما فيها أطروحة الدكتوراه كما تنص عليه المادة 111 أعلاه، وأعماله العلمية التي نشرت وتم عرضها، والمؤلفات والمطبوعات الموجزة والمطبوعات التي يكون قد أعدها، والبراءات أو طلب البراءات التي يكون قد أودعها، عند الاقتضاء، وكذا تقرير حول نشاطات التعليم والتأطير والخبرة والتقييم التي يكون قد قام بها.

كما يتكون الملف الذي يودع في ثماني (8) نسخ لدى الهيئات الإدارية المعنية من ملخص يتكون من خمس (5) إلى عشر (10) صفحات لكل الإنتاج العلمي والبيداغوجي للمترشح.

المادة 117: يقدم ملف التأهيل لدراسة ومصادقة مسبقة يقوم بها ثلاثة (3) مقررين، أحدهم من خارج المؤسسة التي يمارس فيها المترشح نشاطه. ويعد المقررون، الذين يعينهم مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهلة، كل واحد على حدة، تقريرا تقييميا للملف الذي عرض عليهم.

المادة 118: عندما تكون تقارير كل المقررين إيجابية، يعد مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المعنية مقررا يرخص فيه للمترشح أن يتقدم أمام لجنة التأهيل. يعين هذا المقرر أعضاء اللجنة ويحدد صفتهم وكذا مكان سير المناقشة.

المادة 119: يقترح المجلس العلمي أو المجلس البيداغوجي المعني لجنة التأهيل على مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهلة.

تتكون لجنة التأهيل من ثلاثة (3) إلى ستة (6) أعضاء برتبة أستاذ للتعليم العالي أو مدير أبحاث أو أستاذ مؤهل أو أستاذ أبحاث.

يجب أن يكون ثلث ($\frac{1}{3}$) اللجنة على الأقل أو نصفها ($\frac{1}{2}$) على الأكثر أعضاء من خارج المؤسسة التي يمارس فيها المترشح نشاطه، ويتم اختيارهم لكفاءتهم في

مجال الاهتمام، من بين الأساتذة الباحثين الذين يستوفون الشروط المحددة في الفقرة أعلاه.

ويمكن علاوة على ذلك استدعاء أخصائي ذي مستوى عال بصفته (عضوا مدعوا) للمشاركة في أعمال اللجنة وللعضو المدعو صوت استشاري أثناء مداولات اللجنة .

المادة 120 : يقدم المترشح للتأهيل الجامعي أمام لجنة التأهيل عرضا حول مجموع أعماله العلمية والبيداغوجية، ويجيب بعد ذلك عن أسئلة أعضاء اللجنة في إطار نقاش يهدف إلى إثبات قدرة المترشح على تصور أعمال البحث وإدارتها وتنظيمها وتنسيقها بكل استقلالية.

المادة 121: تتداول اللجنة في جلسة مغلقة وتبت في منح التأهيل وتصدر قرارها فور انتهاء المناقشة بينها وبين المترشح.

المادة 122: قرار اللجنة قرار نهائي ولا رجوع فيه، ويتخذ بأغلبية الأصوات.

وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 123: تدون أعمال اللجنة في تقرير مؤرخ، يوقع عليه كل عضو من أعضاء اللجنة، ويرسله رئيس اللجنة إلى مدير الجامعة أو مدير المؤسسة المؤهلة.

المادة 124: في حالة رفض منح التأهيل الجامعي للمترشح، يبلغ رئيس اللجنة كتابيا المترشح مع توضيح الأسباب التي عللت قرار اللجنة. ويمكنه إعادة الطلب للتأهيل الجامعي عندما ترفع التحفظات، وذلك في أجل يقدر بستة (6) أشهر على الأقل بعد التأجيل.

المادة 125: إذا تطلبت الحاجة استعمال أمثل للتأطير البشري عبر شبكة مؤسسات التعليم العالي، يمكن وضع قواعد ملائمة لتعيين الأساتذة المؤهلين.

تحدد كيفيات تطبيق هذا الحكم، عند الاقتضاء، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 126: تحدد كيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة بالتأهيل الجامعي، عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الباب الثامن

أحكام انتقالية

المادة 127: يمكن المترشحين للتكوين ما بعد التدرج المسجلين في التكوين ما بعد التدرج المتخصص، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إنهاء التكوين الذي بدأوه في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على شهادة التكوين ما بعد التدرج المتخصص ويبقون خاضعين للنصوص التي تنظمها.

المادة 128: يمكن المترشحين للتكوين ما بعد التدرج المسجلين في التكوين ما بعد التدرج الأول عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إنهاء التكوين الذي بدأوه في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على شهادة الماجستير ويبقون خاضعين لأحكام المرسوم رقم 87-70 المؤرخ في 17 مارس سنة 1987 والمذكور أعلاه، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة 129 أدناه.

المادة 129: يستفيد المترشحون المسجلون بانتظام في التكوين ما بعد التدرج الأول، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، لنيل شهادة الماجستير والراغبون في متابعة تكوينهم في إطار نظام الدراسات لما بعد التدرج السارية المفعول قبل نشر هذا المرسوم، في أجل أقصاه ستة وثلاثون (36) شهرا لإنهاء دراستهم ومناقشة أعمالهم.

ويسري هذا الأجل ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 130: يمكن المترشحين المسجلين بانتظام في التكوين ما بعد التدرج الثاني، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، إعادة التسجيل في نفس الفروع والاختصاصات للحصول على شهادة دكتور في العلوم بالمفهوم الذي يحدده هذا المرسوم.

المادة 131: يمكن المترشحين المسجلين بانتظام في التكوين ما بعد التدرج الثاني، عند تاريخ سريان هذا المرسوم، أن يتابعوا أيضا تكوينهم في إطار نظام دراسات ما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم. ويتابعون تبعا لذلك الدراسات للحصول على دكتوراه دولة ويبقون خاضعين للنصوص التي تنظم ذلك مع مراعاة الشروط الواردة في المادة 132 أدناه.

المادة 132: يستفيد المترشحون المسجلون بانتظام في التكوين ما بعد التدرج الثاني عند تاريخ سريان هذا المرسوم، والراغبون في متابعة تكوينهم في الدكتوراه في إطار نظام دراسات ما بعد التدرج الساري المفعول قبل نشر هذا المرسوم، في أجل أقصاه اثنان وسبعون (72) شهرا لإنهاء أعمالهم ومناقشتها. ويسري هذا الأجل عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 133: تدرس عرائض المعادلات بالنسبة للشهادات الأجنبية في ما بعد التدرج المودعة والتي لم تدرس عند تاريخ نشر هذا المرسوم، بالرجوع إلى الشهادات التي تطالب بها العريضة.

المادة 134: تدرس عرائض المعادلات بالنسبة للشهادات الأجنبية في ما بعد التدرج المودعة بعد تاريخ نشر هذا المرسوم، بالرجوع إلى الشهادات الوطنية التي يكرسها هذا المرسوم.

المادة **135**: لا تطبق أحكام المادة 51 على المترشحين الحائزين شهادة الماجستير قبل تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة **136**: لا تطبق أحكام هذا المرسوم على التكوين في مجال العلوم الطبية وجراحة الأسنان والصيدلة التي تبقى خاضعة للنصوص الجاري بها العمل.

المادة **137**: تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم، لاسيما المرسوم رقم 87-70 المؤرخ في 17 مارس سنة 1987 والمتضمن تنظيم الدراسات العليا.

المادة **138**: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

-----------*-----------

قائمة المصادر والمراجع

ـــ الأحدب : خلدون محمد سليم .

1 ـــ أسباب اختلاف المحدثين ـــ دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها ـــ ط : 1 / 1405 هـــ / 1985 م ، الدار السعودية .

ـــ أحمد بدر .

2 – أصول البحث العلمي ومناهجه . ط ؟ سنة : 1984 م ، وكالة المطبوعات الكويتية .

ـــ أحمد شلبي .

3 ـــ كيف تكتب بحثا أو رسالة . ط : 6 ، سنة 1968 م ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، مصر .

ـــ الألباني : محمد ناصر الدين.

4 ـــ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. ط1 : 1399 هـ/ 1979م. المكتب الإسلامي. بيروت لبنان.

5- تحريم آلات الطرب أو الرد بالوحيين و أقوال أئمتنا على ابن حزم و مقلديه المبيحين للمعازف و الغناء و على الصافيين الذين اتخذوه قربة و دينا ط : 2 ، 1418 هـــ ، 1997 م ، مكتبة الدليل

ـــ أمين الساعاتي .

6 ـــ تبسيط كتابة البحث العلمي من الباكالوريوس ، ثم الماجستير ..وحتى الدكتوراه، ط: 2 ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية .

— **ابن تيمية** : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم .

7 — التوسل والوسيلة ، ط: ؟ ، سنة : ؟ ، دار العروبة .

— **ابن حجر** : أحمد بن علي العسقلاني .

8 — تقريب التهذيب . ط : 2 ، سنة : 1395 هـ / 1975 م .

9 — فتح الباري شرح صحيح البخاري. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي، كما قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب.دار المعرفة.بيروت. لبنان.

10 — النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق مسعود السعدني ومحمد فارس، ط : 1 ، سنة 1414 هـ / 1994 م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

— **ابن حزم** : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم .

11 — المحلى. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. بيروت.

— **أبو داود** : سليمان بن الأشعث السجستاني .

12 — السنن. مراجعة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر. بيروت. لبنان.

— **الذهبي** : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان .

13 — ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق : علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت. لبنان.

— **ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق** .

14 — البحث العلمي مفهومه أساليبه أدواته . ط ؟ سنة : ؟ ، دار النشر : ؟ .

— **ابن رجب الحنبلي** : عبد الرحمن بن أحمد .

15 — شرح علل الترمذي ، تحقيق وتعليق : نور الدين عتر ، ط : 1 ، سنة : 1398 هـ/1978م ، دار الملاح .

ــ **السيوطي** : جلال الدين .

16 ــ زهر الربى على المجتبى. (مقدمة التحقيق) تحقيق مكتب التراث الإسلامي. ط 1 : 1411 هـ/1991 م. دار المعرفة. بيروت. لبنان.

17 ــ تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف . ط: 2 ، سنة : 1388 هــ ، مطبعة السعادة، القاهرة .

ــ **ابن الصلاح** : أبو عمرو .

18 ــ علوم الحديث ، تحقيق : نور الدين عتر ، ط: ؟ ، سنة : 1401 هــ / 1981 م .

ــ **الصنعاني** : محمد بن إسماعيل الأمير اليمني .

19 ــ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ط: 1366 هــ ، دار السعادة مصر .

ــ **عبد الرحمن عميرة** .

20 ــ أضواء على البحث والمصادر ، ط ؟ ، سنة : 1980 م ، دار عكاظ السعودية .

ــ **عتر** : نور الدين .

21 ــ منهج النقد في علوم الحديث ، ط: 2، دمشق ، سوريا .

ــ **العجلي**: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح .

22 ــ معرفة الثقات ، ط: 1 ، 1405 هــ / 1985 م ، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

ــ **العراقي**: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي الشافعي .

23 ــ التبصرة والتذكرة ــ شرح ألفية العراقي ــ دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .
24 ــ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر العربي .

ــ علي عبد المعطي محمد ومحمد السرياقوسي .

25 ــ أساليب البحث العلمي ، ط : 1 ، سنة : 1408 هـ / 1988 م ، مكتبة الفلاح ، الكويت .

ــ غازي عناية .

26 ــ منهجية البحث عند المسلمين ، ط : 1 ، سنة : 1405 هـ / 1985 م دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر .
27 ــ إعداد البحث العلمي ــ ليسانس ــ ماجستير ــ دكتوراه . ط : 1 ، سنة 1985 م ، دار الشهاب ، باتنة .
28 ــ مناهج البحث العلمي في الإسلام ، ط : 1 ، سنة : 1410 هـ / 1990 م ، دار الجيل ، بيروت، لبنان .

ابن القيم : محمد بن أبي بكر: الزرعي الدمشقي .

29 ــ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، تحقيق و تصحيح و تعليق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة بيروت ، لبنان

ــ ابن كثير : أبو الفداء عماد الدين .

30 ــ اختصار علوم الحديث ، تحقيق وشرح أحمد شاكر ، ط: 1 ، سنة : 1403 هـ / 1983 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـــ اللكنوي .

31 ـــ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق : عبد الفتاح أبي غدة . ط : 2 ، سنة: 1404 هـــ/1984م . نشر : مكتب المطبوعات الإسلامية حلب ومكتبة النهضة ، بيروت.

ـــ المازري : أبو عبد الله محمد بن علي .

32 ـــ المعلم بفوائد مسلم ، تحقيق : محمد الشاذلي النيفر ، ط: 2، سنة : 1988م ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .

ـــ محمد زيان عمر .

33 ـــ البحث العلمي ـــ مناهجه وتقنياته ـــ ، ط: 4 ، 1403هـــ/1903م دار الشروق جدة ، المملكة العربية السعودية .

ـــ محمد شفيق .

34 ـــ البحث العلمي ـــ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ـــ ، ط ؟ سنة : 1998م ، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة ، الإسكندرية ، مصر

ـــ مروان عبد المجيد إبراهيم .

35 ـــ أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية . ط : 1 ، سنة: 2000 م مؤسسة الوراق ، عمان، الأردن .

ـــ مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .

36 ـــ الجامع الصحيح. ط: سنة 1374هـــ/1954م، مراجعة : محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي ، بيروت. لبنان.

ـــ **المقدسي** : أبو الفضل محمد بن طاهر .

37 ـــ شروط الأئمة الستة ، ط: 1 ، سنة : 1405هـ / 1984 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ـــ **مهدي زويلف وتحسين الطراونة** .

38 ـــ منهجية البحث العلمي ، ط: 1 ، سنة : 1418هـ / 1998 م ، دار الفكر ، عمان ، الأردن .

ـــ **النسائي** : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب.

39 ـــ سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي. (مقدمة التحقيق) تحقيق مكتب التراث الإسلامي. ط 1 : 1411 هـ/1991 م. دار المعرفة. بيروت. لبنان.

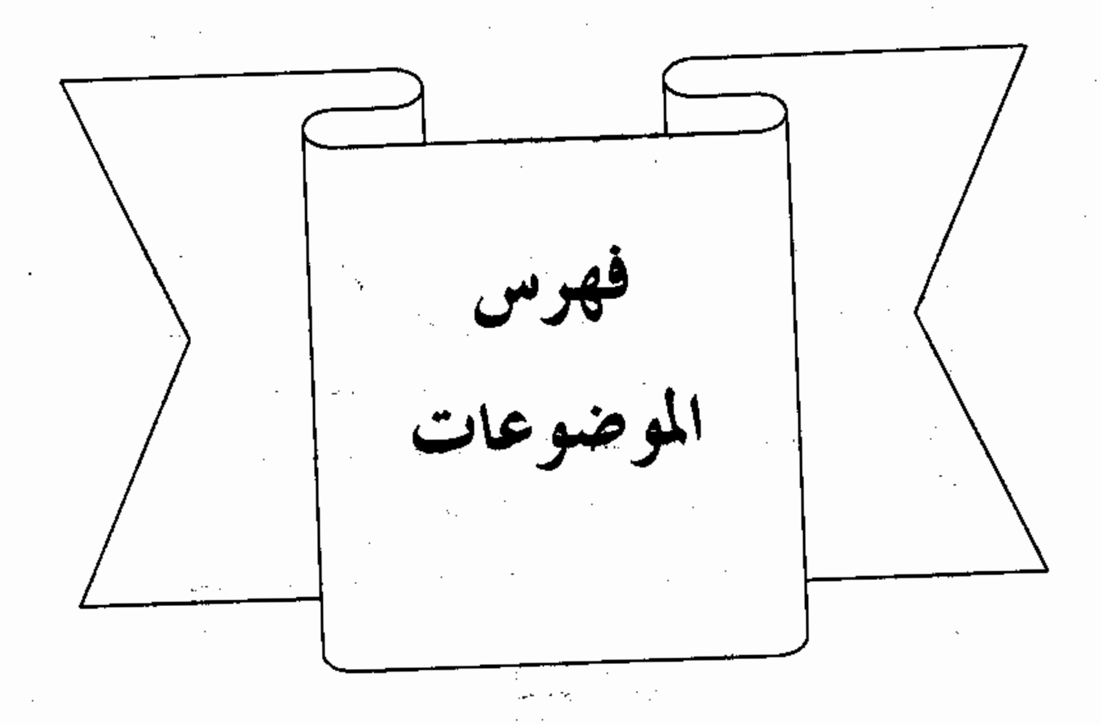
ـــ **النووي** .

40 ـــ تقريب النووي ، (طبع مع شرحه تدريب الراوي) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط: 2 ، سنة : 1388 هـ ، مطبعة السعادة، القاهرة .

ـــ **ياقوت الحموي** : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي .

41 ـــ معجم البلدان ط: 1990 م ، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.

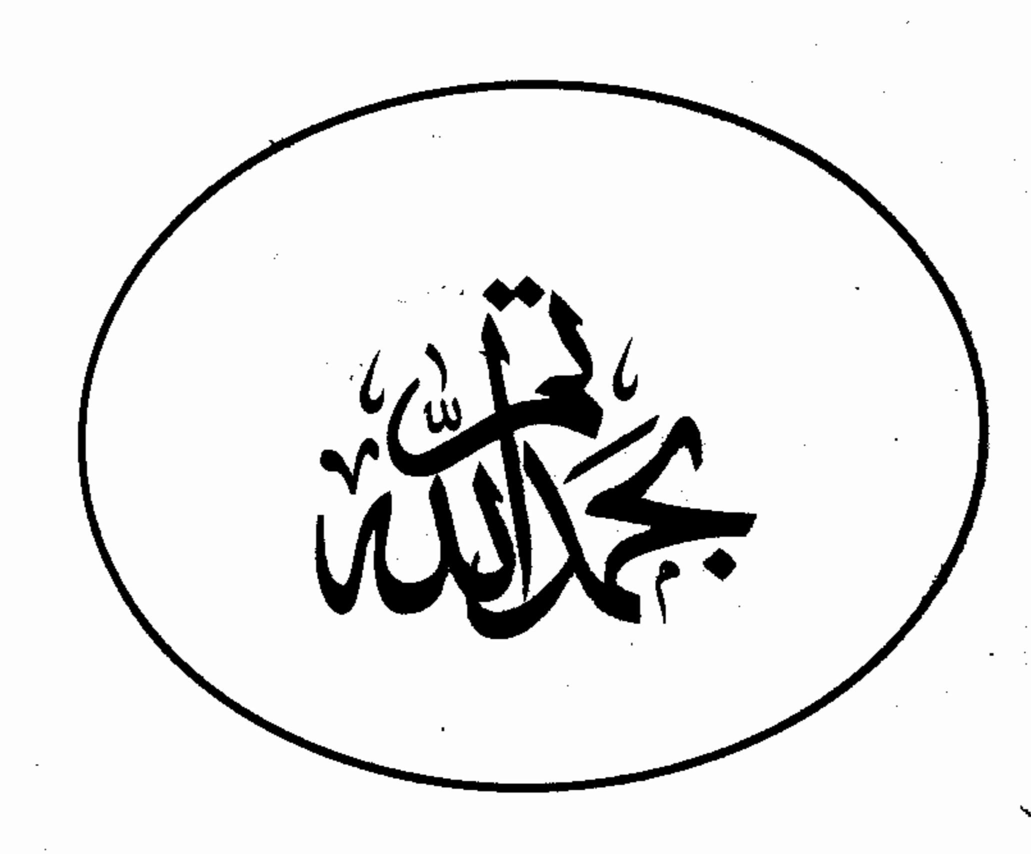
42 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 الصادرة في 26 ربيع الثاني 1419 هـ .

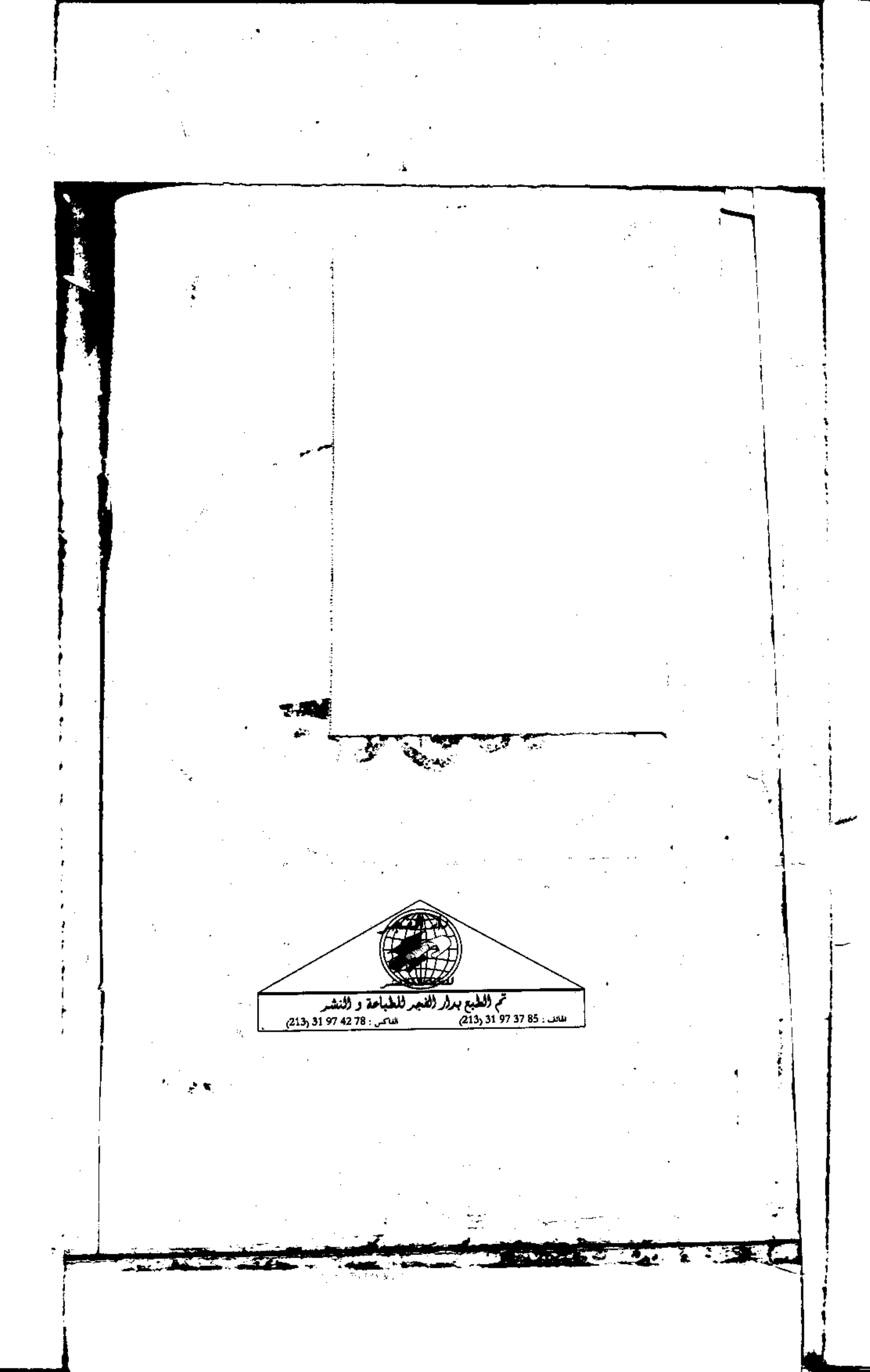

فهرس
الموضوعات

القسم النظري

القسم التطبيقي

الملاحق


تم بحمد الله



تم الطبع بدار الفجر للطباعة و النشر
الهاتف : 85 37 97 31 (213)
الفاكس : 78 42 97 31 (213)

دار السلام للنشر والتوزيع
تليفاكس : 27 67 24 032